

الفكر السياسي

مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق
تعنى بنشر المواد الفكرية والسياسية والاجتماعية والوثائق المتصلة بها

السنة الرابعة والعشرون / العدد / 86 / الربع الثاني لعام 2023م

الهدير المسؤول

د. محمد الحوراني

مريئس اتحاد الكتاب العرب

رئيس التحرير

أ. رياض طبرة

مدير التحرير

أ. الأرقم الزعبي

أمين التحرير

أ. نبيل نوفل

هيئة التحرير

د. علي دياب أ. د. عبد الله الشاهر

أ. إبراهيم علوش د. سليم بركات

د. عبد الله المجيدل أ. علي بدوان

د. توفيق المديني

التصوير والإخراج

وفاء الساطي

الاشتراك السنوي

- أعضاء اتحاد الكتاب العرب 3000 ل.س
- في داخل القطر، للأفراد 5000 ل.س.
- في داخل القطر، للدوائر الرسمية 1600 ل.س.
- الأقطار العربية، للأفراد 120000 ل.س أو 300 دولار
- الأقطار العربية، للدوائر الرسمية 140000 ل.س أو 300 دولار أمريكي.
- في خارج الوطن العربي، للأفراد 120000 ل.س أو 600 دولار أمريكي.
- في خارج الوطن العربي للدوائر الرسمية 18000 ل.س أو 400 دولار أمريكي.

دمشق - أوتستراد المزة - ص.ب: 3230

هـ - 6117240 - 6117242 - 6117243

فاكس: 6117244

البريد الإلكتروني لاتحاد الكتاب العرب:

Email: alfikralsiyasi@mail.com

Website: <http://www.awu.sy>

شروط النشر في مجلة الفكر السياسي

- 1 - أن تتسم الأبحاث والدراسات بالجدة والمنهجية وسلامة اللغة.
- 2 - أن تكون ذات طابع فكري سياسي.
- 3 - ألا يزيد حجم البحث عن ثمانية آلاف كلمة، وتستثنى من ذلك الملفات.
- 4 - أن تُرفق بالبحث سيرة وجيزة تتضمن الاسم الثلاثي للباحث.
- 5 - أن يُرسل البحث مرفقاً بقرص مدمج (CD) أو عن طريق البريد الإلكتروني للاتحاد أو عن طريق موقع الاتحاد الإلكتروني.
- 6- أن توضع حواشي البحث ومصادره ومراجعته في نهاية المادة.
- 7 - أن توجه جميع المراسلات باسم رئاسة التحرير.
- 8 - ألا تُردّ المواد التي تتلقاها المجلة إلى أصحابها سواء نُشرت أم لم تُنشر.
- 9 - لا تقبل البحوث والدراسات غير الموثقة علمياً.

التوزيع في الجمهورية العربية السورية:

المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات

فكس: 2122532 / هاتف: 2127797 / ص.ب: 12035

ملاحظة: الأبحاث والمقالات المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها،

وترتيبها يخضع لامتحانات هيئة.

في هذا العدد:

الافتتاحية

5 الليبرالية الجديدة حرب على الأخلاق وثقافة الانتماء د. محمد الحوراني

دراسات

- 13 اقتصاد ما بعد الحرب؟ أ. رياض طبرة
- 15 القمم العربية طموح أم جموح د. سليم بركات
- 29 في ذكرى ميلاده البعث والمستقبل... دينامية محرّكة للتاريخ د. فايز عز الدين
- 36 البعث – حزب الضرورة القومية د. علي دياب
- 42 أميركا الهيمنة الكاملة أو الجنون الكامل د. ديب علي حسن
- 47 الذكرى الرابعة والستون لقيام الجمهورية العربية المتحدة أ. د. مصطفى العبد الله الكفري
- 59 سييسولوجيا التطرف دراسة في ثبوقراطية الدولة أ. د. عبد الله المجيدل
- 82 تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الدولية أ. د. عيسى الشماس
- 97 التأصيل الثقافي للعنف د. عدنان عويد
- 107 العرب والقارة الإفريقية د. صياح فرحان عزام

ترجمة

- الحقيقة المروعة لتفجيرات بغداد 1950 و1951 أ. جاستن ماروزي
- 121 ترجمة: أ. ميرنا أوغلانليان

قراءات

- 127 تمكين المرأة من خلال المشاريع الصغيرة في أثناء الحروب د. صباح عبد القادر عاصي
- 137 أكبر أكذوبة في التاريخ الحديث: "الهولوكوست" – المحرقة أ. محمد شريف الجبوسي

نافذة

- 155 الدبلوماسية والحصار الكارثي أ. الأرقم الزعبي

الليبرالية الجديدة حرب على الأخلاق وثقافة الانتماء

د. محمد الحوراني

يُعدُّ مصطلحُ الليبرالية مصطلحاً فضفاضاً وغامضاً إلى حدِّ بعيد، وهو في مجمله مذهبٌ فكريٌّ قائمٌ على الحرّية الفرديّة، ويرى وجوبَ احترام استقلال الأفراد.

ووفقَ رواية الليبراليين الجدد، تتمثّل الوظيفةُ الأساسيّةُ للدولة بحماية حرّيات المواطنين، مثل حرّية التفكير والتعبير، والملكيّة الخاصّة، والحرّية الشخصية... ويسعى المذهبُ الليبراليُّ أيضاً إلى وضع قيود على السّلطة، وتقليل دورها، وتوسيع الحرّيات المدنيّة، وهي حرّيات تعود في غالبيتها إلى الثقلات والتحلل من أيّ قيود.

وتعودُ نشأة الليبرالية الجديدة، بمعناها المثير للجدل، إلى مُنتصف القرن الميلاديّ الماضي، إذ نشأت بوصفها ردّاً فعل على إخفاق الليبرالية الكلاسيكيّة في تجنّب العقل الأوروبيّ تبعات التطرف العقائديّ، وهو تطرف استعمل مع ظهور حركات الفاشية والقومية في أوروبا.

وإذا كانت الليبرالية الجديدة بدأت زحفها للسيطرة على المجال الاقتصاديّ العالميّ، وكذلك السياسيّ، فإنَّ أخطر ما فيها هو الاتجاهُ الفكريُّ والأخلاقيُّ والثقافيُّ الهادف إلى القضاء على المنظومة القيمية والدينيّة والأخلاقيّة والحضاريّة في العالم.

الفكر
السياسي العدد 86 / الربيع الثاني لعام 2023

ويرى بعضُ الباحثين أنّ الليبرالية الجديدة تُمثّل النسخةَ الأحدث من الليبرالية القديمة أو الكلاسيكية، وهى في منزلة الدعوة إلى علاج أمراض الليبرالية بتطبيق مزيدٍ من الإجراءات الليبرالية، ويؤكدُ "باتريك دينين" أنّها في منزلة إلقاء مزيدٍ من الزيت على نار مُستعرة، وأنّ هذه الإجراءات لن تُؤدّي إلّا إلى تعميق أزماتنا السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والأخلاقيّة، مُشيراً إلى أنّ الليبرالية سحبتْ، بلا رحمةٍ، مخزوناً لا يُمكنُ تعويضه من الموارد الماديّة والأخلاقيّة على حدٍ سواء، كما أنّ الثقافةَ وفقَ الرُؤية هذه لا علاقة لها بالموروث القيميّ والأخلاقيّ والمعرفيّ، ولا بحكمة الماضي وتجاربه، أو بغرس الفضائل وضبط النفس عمّا لا تُحمدُ عقباه، وإلّا هي مُرادفٌ للإثارة الحسيّة والفضاظة الغريزيّة، والإلهاء، وكلّها مُوجّهة نحو تشجيع الاستهلاك والشهوة والانسلاخ، لتكونُ سلوكاتٍ تعظيم الذات السطحيّة والمدمّرة اجتماعياً طاغية على المجتمع، كما يؤكدُ "دينين" في كتابه "لماذا فشلت الليبرالية؟" أنّ الليبرالية الجديدة لا تُغيّرُ الانتماءَ اهتماماً، بل على العكس من ذلك تماماً، فهي ترفعُ من شأن عدم الانتماء، لأنّ البشرَ وفقَ رؤية أصحابها، يَنبَثِقُونَ من الأرض كالفطّر، ويكَبُرُونَ من دون التزام، بل إنّها تنظرُ إليهم على أنّهم من اللامكان، بمعنى أنّ ولادة المرء ونشأته هما أمران عشوائيّان، تماماً بقدر عشوائيّة والديه، أو ديانتته وعاداته وتقاليده وموروثه، لهذا فمن الواجب على المرء أن يعدّ نفسه في المقام الأوّل حُرّاً في اختياره للمكان، كما هو الحال في علاقاته وقناعاته ومُعتقداته وتصرفاته كافّة.

وبناءً عليه، تُعدُّ القواعدُ الثقافيّةُ والضوابطُ الأخلاقيّةُ في التربية والتعليم قيوداً قمعيّةً على الحرّيّة الفرديّة، وأنّ الليبرالية الجديدة هي الأقدرُ على تحرير الإنسان من أشكال السيطرة والقيود هذه، وهذه محاولة لتفكيك المنظومة الثقافيّة والقيميّة والأخلاقيّة، تمهيداً لتدميرها تحت شعار "التحرُّر من العبوديّة والقيود المُجمعيّة"، وإحلال ثقافة جوفاء مكانها، ثقافة لا علاقة لها بكلّ تفاصيل الثقافات الأخلاقيّة المتوارثة من عادات وتقاليده مُجمعيّة، وفنّ وموسيقا وموروث شعبيّ غنيّ، وبالتالي سيكونُ المرءُ أمامَ ثقافة واحدة جوفاء، بعيداً عن التنوع والغنى والتعدّد الثقائيّ.

إنّها ثقافة تُزرعُ منها مقوّماتها وعوامل قوتها جميعاً، لتكون بلا ذاكرة ولا مضمون، ويُختزلُ من خلالها التنوعُ الثقائيّ القيميّ الفعليّ بنجائسٍ ليبراليّ

جديد يرتدي ملابس محلّية فضفاضة سُرعانَ ما يُمكنُ التخلُّصُ منها بسهولة.

وقد شهدت الليبرالية الجديدة ثُموراً وازدهاراً في عصر العولمة من خلال المحاولات الدؤوبة لإعادة صياغة الأيديولوجية الرأسمالية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وهي الأيديولوجيا التي تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى جعلها سائدة في المجتمعات الإنسانية المعاصرة كلّها، والهادفة إلى كسب الوعي والقضاء على القيم والأخلاق في المجتمعات جميعها، ومنها المجتمع الأميركي والمجتمعات الغربية، وهو ما جعل بعض الكُتّاب والمفكرين الأميركيين ينتقدونها، ويصوّبون سهامهم نحوها، فها هو ذا الأميركي "غاري نيلر" في كتابه "لعنة العام 1920" يُطلق صيحته، مُحذراً من تدمير الأسر الأميركية والأخلاق، وزعزعة الاستقرار المالي وغياب احترام القيم وقدسيتها الزواج، إذ إن الليبرالية الجديدة أرادت اغتصاب الثقافة والمفاهيم الأخلاقية للمجتمعات، سعياً من أصحابها إلى النيل من كرامة الإنسان والإنسانية وتدمير وعيه وتميظه وفق أنماط تُحدّدها مطالب الليبراليين الجدد الساعين إلى تحويل الإنسان إلى كيان مُجرد من المشاعر والأحاسيس والقيم والأخلاق، وهو كيان لا يعترف بالأخلاق المتوارثة ولا بالقيم الإنسانية النبيلة التي تُشكّل واحدة من أهم أسس المجتمعات القويّة وركائزها، ولهذا فإن الحرية في المفهوم الليبرالي الجديد تُعظّم المنفعة واللذة الفردية التي تتصادم مع الأخلاق والقيم بعدّها إلزاماً وقيداً، كما أنّها تتحرّر من الأخلاق، ولا تحتفي بها، وتهتم بما يُحقّق الرغبات، ولا سيّما الرغبات الدنيوية، مهما كانت عبثية، إذا حققت أهواء صاحبها ومنافع الشخصية، وهو ما يُفسّر تصاعد موجات الانحلال في الإعلام والتربية والثقافة والدعوة إليها على الصعيد العالمي حديثاً.

من جهة أخرى، فإن الليبرالية الجديدة تدفع الناس إلى التخلُّص من الالتزامات وتجنّبها، وتبني علاقات وروابط لا علاقة لها بالالتزام الوطني أو الأخلاق، ليس فقط على مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية التي تراها قابلة للاستبدال، بل على مستوى العلاقات جميعها، مع الأسرة، الحي، المكان، الوطن، الدين... واستبدالها بعلاقات سطحية ووهمية بعيدة عن الجذور والأخلاق والأسس التي يقوم عليها المجتمع.

ولما كانت مخاطر الليبرالية الجديدة تُهدّدُ مؤسّساتِ الدولةِ وقيمَ المجتمعاتِ القائمةِ على الأخلاق، فقد تصدّى لها كثيرٌ من المثقّفين والمفكرين، بل حتّى الزعماء، كما حدّروا من مخاطرها على الإنسانية عامّةً وشعوبهم خاصّةً، من خلال سعيها إلى النّيل من إنسانيّة الإنسان، مُستخدمةً أدواتها الهادفة إلى تسويق الانحلال الأخلاقيّ، وفصل الإنسان عن المبادئ والقيم والانتماءات، وتأكيد مرجعيّة الفرد ورغباته، واستهداف المرجعيّة القائمة على منظومة عقائديّة جماعيّة قائمة على الأخلاق النبيلة، وهو ما يستهدفُ إعادة إنتاج هويّاتٍ لتلك المجتمعات بما يُحقّقُ استدامة الهيمنة، وتسهيل عمليّة الهيمنة في المساحات التي تتطلّع إلى التمدّد فيها، ولعلّ أخطر ما تحمّلهُ إعادة الإنتاج الهويّاتِيّ في المنظومة الليبراليّة، هو تلك الفكرة الأساسيّة القائمة على تفكيك الهويّات الصّلبة وتحطيمها، والقضاء على الانتماء القائم على الثقافة الأصيلة النابعة من الفضائل والأخلاق والقيم والمُشتركات الإنسانية النبيلة.

كما أنّ من أخطر ما تحمّلهُ الليبرالية الجديدة تَبَيُّها الشّدوذَ الجنسيّ ودفاعها عنه، بل إنّ الرئيسَ الأميركيّ "جو بايدن" أعلنَ صراحةً أنّ أميركا "أمّة المثليين"، وذلك في احتفال في البيت الأبيض بالمثليين، جرى فيه رفعُ "علم المثليّة" على دار الحكم الأميركيّ، ومن المعروف أنّ الرئيس "بايدن" وقّع قانوناً يمنحُ الحمايةَ الفيدراليةَ للزواج من الجنس نفسه في أنحاء الولاياتِ المتحدّة الأميركيّة جميعها، كما أنّ إدارته تضمُّ بعضَ المسؤولينَ الشّواذ جنسيّاً، ومنهم وزيرُ النقل "بيت بوتيجيج"، بل إنّ ثمة ما هو أخطرُ من الترويج للشّدوذ الجنسيّ في الليبرالية، وهو محاولة شرعنتها وقوننتها وفرضها بالقوّة على المجتمعات التي ترفضها، ومعاقبة كلِّ مَنْ يتصدّى لها، ويرفضها، ولهذا وافقت إدارة الرئيس "بايدن" على رفع علم الشّدوذ على سفاراتها في دُول العالم وإطلاق "علم الفخر" عليه، الأمر الذي أغضبَ كثيراً من شعوب العالم ورُعمائه، بل إنّ الرئيسَ الرّوسيّ "فلاديمير بوتين" أعلنَ الحربَ على الشّدوذ الجنسيّ، وأصدرَ القوانين التي تُجرّمُ الدعاية والدّعوة إليه منذُ بداية عام 2013م، كما أصدرَ قانوناً يُجرّمُ الشّدوذَ في تشرين الثاني 2022م، بعد أن أقرّ البرلمانُ الرّوسيّ (الدوما) مشروعَ قانون يُحظرُ الترويج لها، ويُحظرُ القانونُ الجديدُ ترويجَ العلاقاتِ الجنسيّة غير التقليديّة للجميع في وسائل الإعلام وعلى

الشابكة، وفي الكتب والأفلام، إضافةً إلى فرض غراماتٍ ماليةٍ تصلُ إلى (160.000 يورو) على من يُخالفُ ذلكَ القانونَ، كما أنَّ الصَّينَ أعلنت الحربَ على الليبراليةِ الجديدة، لأنَّها ترى فيها ذراعاً تُهدِّدُ المُجتمعاتِ والنُّظمَ القائمةَ فيها، ولهذا فقد وضعتُ وزارةُ التعليمِ في الصينِ حديثاً خطةً لتنميةِ الرجولةِ لدى طُلابِ المدارسِ لأجلِ حمايتهم من الشذوذ، كما أنَّ الوزارةَ عدتِ الرجولةَ مسألةَ أمنٍ قوميٍّ، لأنَّ تآنيثَ الرِّجالِ الصِّينيينِ يُهدِّدُ المُجتمعَ كُلَّهُ.

أمَّا في سورية فقد كانَ الدستورُ السوريُّ (2012م) سبباً في التركيزِ على ضرورةِ حمايةِ الأسرةِ وتقويةِ أواصرها، كما أكَّدَ أنَّ الدولةَ تحمي الزواجَ، وتُشجِّعُ عليه، وتحمي الأمومةَ والطفولةَ، وترعى الشبابَ، حسبَ ما وردَ في المادةِ (20) منه.

وكانَ نقدُ الرئيسِ السوريِّ بشار الأسدِ لليبراليةِ الجديدةِ لاذعاً في أثناء حديثه مع الدُّعاةِ في وزارةِ الأوقافِ بتاريخ (2020/11/7م)، مُؤكِّداً أنَّ سببَ مواجهةِ الليبراليةِ الجديدةِ تتمثَّلُ في تعزيزِ الهويةِ الوطنيةِ والعروبةِ وتحصينِ الأجيالِ وترسيخِ البنيةِ المجتمعيَّةِ المناهضةِ للتَّحلُّلِ والانسلاخِ من القيمِ والأخلاقِ، وهو ما تقومُ عليه الليبراليةُ الجديدةُ، مُؤكِّداً ضرورةَ الحفاظِ على القيمِ الفاضلةِ والروابطِ الأسريَّةِ والانتماءِ ومقاصدِ الدِّينِ والعقائدِ وأهدافها الاجتماعيَّةِ.

لقد دخلتِ الليبراليةُ الجديدةُ واحدةً من أخطرِ مراحلها على الإنسانيَّةِ والمُجتمعاتِ القائمةِ على الأخلاقِ والقيمِ، وهي مرحلةٌ تستهدفُ فرضها بالقوَّةِ على كثيرٍ من دُوَلِ العالمِ من خلالِ الدَّعمِ المُطلقِ للشواذِ، وعدمِ السماحِ لأيِّ من الدُّوَلِ بالتعرُّضِ لهم أو محاسبتهم، بل إنَّ الوقاحةَ وصلتْ بالولاياتِ المُتَّحدةِ الأميركيَّةِ وبعضِ الدُّوَلِ إلى حدِّ فرضِ عقوباتٍ على الدُّوَلِ التي تُفكِّرُ في مُلاحقةِ الشاذِّينِ جنسياً، أو الدَّاعينِ إلى الانحلالِ الأخلاقيِّ والتَّحلُّلِ من القيمِ والمبادئِ التي تقومُ عليها مُجتمعاتهم، ولعلَّ آخرهم (أوغندا) التي فرضتْ عقوبةَ الإعدامِ على الشواذِ جنسياً، لعلَّها تكونُ رادعةً لهم، الأمرُ الذي دفعَ الولاياتِ المُتَّحدةَ الأميركيَّةَ إلى فرضِ عقوباتٍ عليها إذا وقعَ الرئيسُ الأوغنديُّ القانونَ، كما أنَّ الاتِّحادَ الأوروبيَّ دعا إلى إلغاءِ القانونِ، مُشيراً إلى أنَّ تجريمَ المثليَّةِ الجنسيَّةِ يتعارضُ معَ القانونِ الدوليِّ لحقوقِ الإنسانِ.

وإذا كانَ بعضُ المجتمعاتِ الغربية قد نادى بالحفاظ على الأخلاق والقيم، وتنادى بعضُ الساسةُ والمفكرُونَ للتصدّي للليبرالية الجديدة، فإنَّ المطلوبَ من مجتمعاتنا والقائمين على ثقافتنا ومناهجنا التربوية والتعليمية إشهار السِّلَاح في وجه الليبرالية الجديدة ودُعائها، حفاظاً على الأخلاق والقيم والمثل الإنسانية الرفيعة، وحمايةً للفرد والأسرة والمجتمع ممَّا يُخطِّطُ له، ولا سيَّما أنَّ الثقافة والتربية والإعلام تُشكِّلُ واحدةً من أقوى السُّلطاتِ وأكثرها تأثيراً، كما أنَّ تعزيزَ القيم من خلال الحفاظ على الأسرة وقيمها، يُعدُّ الأساسَ في مواجهة الليبرالية الجديدة والتصدّي لها، ويُمثِّلُ الخطوةَ الأولى لإفشال هذا النهج غير الأخلاقيِّ على المستويات كافة.

أخيراً، إننا في أمسِّ الحاجة إلى استراتيجية ثقافية إعلامية تربوية دينية شاملة، تُحشدُ فيها الإمكانيات جميعها للتصدّي لليبرالية الجديدة بكلِّ تفرُّعاتها وتشعُّباتها، وفرض تشريعات وقوانين تُجرِّمُ الدَّعوة إليها، وتفرض عقوبات صارمة على أتباعها، وهو ما يُمكنُ تضمينه في المناهج التربوية والتعليمية والاشتغال عليه ثقافياً ودرامياً وإعلامياً بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية، وتأكيد القيم والأخلاق في المناهج التربوية والتعليمية من خلال تعريف الناشئة والأطفال بخطورة الدعوات الهادفة إلى تدمير الأسرة والمجتمعات وتشويه التاريخ والرموز الوطنية التي يُمكنُ أن تكونَ مثلاً يُحتذى به في الأخلاق والانتماء، كما أننا في أمسِّ الحاجة إلى جيش إعلامي "إلكتروني" لفضح الليبرالية الجديدة وأدواتها، وتأكيد التمسُّك بالقيم التربوية والثقافية والأخلاقية وتعزيزها.

الدراسات

اقتصاد ما بعد الحرب؟

أ. رياض طبرة

أي اقتصاد نريد ؟

ومن هو القادر عن الإجابة ؟

يطرح السؤال نفسه بل يفرض حضوره عنوة في أحيان كثيرة ، وما زالت الإجابة غائبة وربما نقول غائمة للتخفيف من وقع غياب السياسات الاقتصادية الدالة على هوية الاقتصاد السوري في ظل ظروف نرى أنها خرجت عن دائرة كل الحسابات ...

هل نظل نردد توصيف اقتصادنا باقتصاد السوق الاجتماعي ونعتة أنه الحل السحري لمشكلات الوطن والمواطن، وأنه الطريق الصحيح إلى تحقيق تنمية مستدامة أو أي شكل من أشكال التنمية ؟ بعدما كدنا ننسى كلمة نمو وتنمية ، أم علينا النهوض بكل جدية وهمة عالية للإجابة، ليس عن هذا السؤال وحده، بل الإجابة عن جميع أسئلة التحدي التي تواجهنا بكل صلف وقوة .

هل هناك من فائدة تذكر لكي نظل أسرى حلم قديم راودنا ذات ثورة وكفاح ونضال لبناء مجتمع عربي اشتراكي موحد بعدما تفرقت بنا السبل وعم كل هذا الخراب ديارنا ، من المحيط الذي كان هادراً إلى الخليج الذي كان هو الآخر ثائراً بالإذن من معلّمنا شيخ الكار د صابر فلهووط ؟

نظام اقتصاد السوق الاجتماعي - كما وصفناه وتبينناه في أعلى مؤتمراتنا - لم يبق منه بفعل تسونامي "الربيع العربي" شيء، فقد جاء الربيع على الاقتصاد والسوق والاجتماع ، وأصبح المجتمع الضحية الأكبر لهذا الربيع المزيف الذي قيل إنه أتى لتغيير واقعه إلى واقع أفضل، هذه حقيقة وما علينا إلا أن نتعامل مع الحقائق ، وأن نقدمها كما تبدو لنا وليس كما نتمنى ونريد ... في جانب آخر وبكل شفافية ووضوح

يمكن طرح السؤال الآتي :

هل نحن أهل لاقتصاد حرّ بمعنى أننا لسنا بحاجة إلى تحديد هوية الاقتصاد؟ وما ترجمة ذلك على أرض الواقع وعلى جبهة القوانين والتشريعات؟

أو نحن في مرحلة انتظار ... وهذا ربما هو الجواب البليد .

نسمعه من كل فرد يهتم أو يتابع الشأن الاقتصادي ، وما حل بالجانب المعيشي للمواطن السوري ، الذي انحدر وضعه إلى القاع وعلى نحو سريع يجعلنا نترحم على أيام الحرب وقصف الإرهابيين لدمشق التي لم يشفع لحارات الياسمين فيها أن تتجولا من ربيعهم ولا من صخب فرارهم .

وضعنا المعيشي هزيمة حقيقية وقف وراءها مخطط مرسوم لإذلال شعبنا وما علينا إلا أن نواجه الهزيمة بالعزيمة .

كل ذلك يبدأ وينتهي عند قرار شجاع يحدد موقفنا من الاحتلال الأميركي الناهب لثرواتنا ولأركان اقتصادنا ، سورية من دون الجزيرة بكل مفردات ثرواتها لا تقوى على العيش إلا تحت خط الفقر .

مواجهة الاحتلال الأميركي أقل تكلفة من احتمال هذا الذي وصلنا إليه...

واجه شعبنا أقوى الإمبراطوريات وكان أعزل إلا من إرادته وبقينه بالنصر لأنه صاحب الحق والأرض.

قد لا تكون المواجهة بالحرب والمقاومة التي تحتاج جبهة داخلية تلتقي على أهداف وطنية عليا ومصالح مشتركة وتطلع مشروع إلى غد لا يظل السوري فيه نهبا للقوى والتيارات المتباينة

اليوم أسلحتنا كثيرة وفعالة بإرادة عامة وحق ساطع .

من يجيب عن السؤال ؟ أي اقتصاد ونحن نعيش بلا اقتصاد ؟

نحن السوريين نعيش في ظروف اقتصادية غاية في الصعوبة ، ولا أحد ينكر علينا ذلك لكن الصعوبة الأكبر عندي أننا مازلنا لم نر المنهج الذي علينا أن نتبعه لتحقيق خطوة التحدي الكبرى المتمثلة اليوم في تثبيت سعر الصرف ، وما يعني ذلك من مواجهة مع الفساد الذي استشرى، وبما يؤدي إلى إعادة الاعتبار لليرة السورية وهي رمز سيادي كما العُلمُ وكلُّ الرموز التي تتادينا للتمسك بها حفاظاً على الأمانة التاريخية للأباء والأجداد وتحقيقاً لمصالحنا ومستقبل أبنائنا .

المواجهة اليوم تتطلب عدم الذهاب بعيداً في مجازاة تجارب من حولنا، الذين صدقوا وعود الجهات المصرفية المعادية للشعوب .

إن التخلي عن الدور الاجتماعي للدولة سيفقدنا الكثير وسنخسر الحاضنة التي دافعت عن الوطن بأمانة وإخلاص وبالكثير من التضحية والفداء.

وما زالت هذه الحاضنة هي الأوفى والأكثر إخلاصاً وقدرة على الصبر وضبط

الإيقاع .



القمم العربية طموح أم جموح

د. سليم بركات

تعد الجامعة العربية أقدم منظمة إقليمية على مستوى العالم نشأت بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة اجتماعاتها في العواصم العربية، والتي تتضمن مئات القرارات المهمة على مستوى الوطن العربي منها العادي وعدده 32 قمة ومنها الاستثنائي وعدده 13 قمة عربية استدعتها الضرورة، وبرزت مستجدات تتصل بعلاقة الأمن القومي العربي وتخاصم وممارسات الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين، منها قمة التضامن العربي الاستثنائية في بيروت تشرين الثاني 1954، ومنها قمة محدودة من 6 دول أعضاء عقدت في الرياض في تشرين الأول 1976، ومنها قمم مع الشركاء (عربية أفريقية) 4 مرات في مصر وليبيا والكويت وفيينا، بالإضافة إلى قمة عربية أوروبية عقدت في مصر في عام 2019، كما عقدت 4 قمم عربية ودول أمريكا الجنوبية في البرازيل عام 2005، ثم في قطر عام 2009، والبيرو عام 2012، والرياض 2015. ونحن في هذا المقال سنسلط الضوء على هذه القمم العادية والاستثنائية، وعلى أبرز قراراتها التي اتخذتها منذ مؤتمر «أنشاص» بالاسكندرية في مصر عام 1946، والذي يعد أول القمم العربية دعا إليه الملك فاروق ملك مصر لوقف الهجرة اليهودية، وتحقيق استقلال فلسطين وتشكيل حكومة تضمن حقوق جميع سكانها الشرعيين من دون تفريق بين عنصر مؤتمر تأسيسي حضرته 7 دول عربية هي (مصر، الأردن، السعودية، اليمن، العراق، لبنان، وسورية)(1).

الفكر السياسي العدد 86 / الربع الثاني لعام 2023

أما القمة الثانية فهي قمة بيروت في عام 1956، التي دعا إليها الرئيس اللبناني كميل شمعون، وفيه أكد المجتمعون دعم مصر في مواجهة العدوان الثلاثي عليها في العام نفسه (بريطانيا، فرنسا، وإسرائيل)، كما أكدوا دعمهم نضال الشعب العربي الجزائري في مواجهة الاستعمار الفرنسي.

أما قمة كانون الأول/يناير عام 1964 في القاهرة، التي دعا إليها الرئيس جمال عبد الناصر فلبحث في مشروع "إسرائيل" لتحويل مياه نهر الأردن، وتلتها قمة في أيلول من العام نفسه عُقدت في الإسكندرية بمصر نتج عنها إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، التي اعتمدت ممثلة للشعب العربي الفلسطيني في تحمل مسؤولية العمل لقضية فلسطين، وهما قمتان استثنائيتان.

القمة الثالثة وهي قمة الدار البيضاء بالمغرب عام 1965، التي وافق عليها القادة العرب بناءً على طلب منظمة التحرير الفلسطينية، التي طالبت بإنشاء مجلس وطني فلسطيني في إطار ميثاق التضامن العربي.

القمة العربية الرابعة كانت في آب 1967، عقدت في الخرطوم بالسودان، وعرفت بقمة اللات الثلاث، لا للصلح، لا للمفاوضات، لا للاعتراف بـ "إسرائيل"، وقد عُقدت بعد نكسة حزيران عام 1967.

القمة العربية الخامسة هي قمة كانون 1969 وعقدت في الرباط بالمغرب، قمة لم تكتمل، ولم تُصدر بياناً ختامياً وكان هدفها وضع استراتيجية موحدة لمواجهة "إسرائيل".

وتلتها قمة استثنائية في أيلول 1970 عُقدت في القاهرة بمصر في أيلول 1970، قمة عقدت في أوج المواجهات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، قاطعتها سورية والعراق والجزائر والمغرب، أفضت إلى مصالحة بين الملك حسين والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، وقد توفيت بعد يوم من انعقادها الرئيس جمال عبد الناصر.

القمة العربية السادسة وهي قمة الجزائر عام 1973، قمة عقدت بطلب من سورية ومصر بعد حرب تشرين التحريرية، وأكدت ضرورة التحرير الكامل لكل الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" في عام 1967، وقررت استخدام النفط سلاحاً في المعركة.

القمة العربية السابعة وهي قمة الرباط في المغرب، وعقدت في تشرين عام 1974، قمة اعتمدت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب العربي الفلسطيني.

القمة العربية الثامنة وهي قمة القاهرة في تشرين عام 1976 التي سبقها قمة سداسية بحثت في الحرب الأهلية في لبنان، وقررت تعزيز قوات الأمن العربية لتصبح قوة ردع قوامها ثلاثون ألف جندي كان السوريون هم الغالبية فيها وتلتها قمة استثنائية في الرياض وافقت على إعادة إعمار لبنان، وإنشاء صندوق لتمويل قوات الأمن العربية في لبنان.

القمة العربية التاسعة وهي قمة بغداد العراق في تشرين 1978، قمة رفضت اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، معتبرةً هذا الاتفاق مساً بحقوق الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية، قمة أكدت التمسك بتطبيق المقاطعة العربية للكيان الصهيوني، ونقل مقر الجامعة العربية في القاهرة من مصر إلى تونس.

القمة العاشرة هي قمة تونس في تشرين 1979، قمة قررت تطبيق أحكام المقاطعة على "إسرائيل" ودعم المقاومة الفلسطينية.

القمة العربية الحادية عشرة هي قمة عمان في الأردن في تشرين عام 1980، قمة قاطعتها سورية والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية ولبنان، وقد قررت مساندة العراق في حربه مع إيران.

القمة العربية الثانية عشرة هي قمة فاس بالمغرب في تشرين عام 1981، قمة أقرت مبادرة سلام تضمن الاعتراف بـ "إسرائيل"، التي قدمها الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي آنذاك. ورفضتها سورية، وكانت بعدها قمة فاس الاستثنائية في أيلول 1984 قاطعتها مصر وليبيا، وأقرت بمشروع السلام العربي مع "إسرائيل" بعد انسحابها من الأراضي العربية التي احتلتها في عام 1967. ومن ثم مجموعة قمم عربية استثنائية منها قمة الدار البيضاء بالمغرب في آب عام 1985، والتي اكتفت ببيان ختامي مثقل بالقضايا من الحرب الأهلية في لبنان إلى الحرب العراقية الإيرانية ومطالبة بضرورة تنقية الأجواء العربية وإدانة الإرهاب للمرة الأولى بكل أشكاله، وفي مقدمته الإرهاب الإسرائيلي.

ومنها قمة عمان في الأردن تشرين، 1987، لمناقشة الحرب بين العراق وإيران، وقد قررت التضامن مع العراق والوقوف معه ضد إيران بعد أن تظاهر

الحجاج الإيرانيون في مكة في أثناء مراسم الحج، ومنها قمة حزيران، يوليو في الجزائر عام 1988، حيث أكدت دعم الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في كانون الأول عام 1987 وطالبت بمؤتمر دولي حول الشرق الأوسط بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، ومنها قمة الدار البيضاء بالمغرب عام 1989، والتي شهدت عودة مصر إلى الجامعة العربية، لتؤكد دعمها للدولة الفلسطينية التي أعلنها ياسر عرفات في ختام المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988، والعمل على توسيع الاعتراف بها، ومنها قمة بغداد في العراق حزيران / مايو 1990، قمة استثنائية أدانت تكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وعبرت عن تضامنها مع العراق في وجه الحملات الإعلامية الموجهة ضده، ومنها قمة القاهرة في آب 1990 والتي انعقدت بعد أسبوع من غزو العراق للكويت، رافضة ضمها للعراق، ومنها قمة القاهرة في حزيران/ يونيو عام 1996، والتي جاءت بعد وصول بنيامين نتياهو إلى السلطة في الكيان الصهيوني لتبحث مصير عملية السلام مع (إسرائيل)، ومنها قمة القاهرة في تشرين عام 2000، والتي جاءت بعد شهر من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وفيها تقرر إنشاء صندوقين لدعم الانتفاضة، الأول يحمل اسم القدس والثاني لحماية المسجد الأقصى.

القمة الثالثة عشرة قمة عمان بالأردن في أيار 2001، قمة عادية قررت تفعيل المقاطعة العربية للكيان الصهيوني، والحد من التغلغل الإسرائيلي في الوطن العربي.

القمة الرابعة عشرة قمة بيروت في لبنان آذار 2002، قمة أقرت مبادرة السلام العربية التي اقترحها ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ومضمونها سلام شامل وتطبيع في العلاقات مع الدول الأعضاء في الجامعة العربية مقابل انسحاب كامل من الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" في عام 1967.

القمة الخامسة عشرة وهي قمة شرم الشيخ في مصر آذار 2003، قمة قررت الرفض المطلق للعدوان على العراق، وضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية مع تجنب الحرب لاستكمال تنفيذ العراق لقرار الأمم المتحدة رقم 1441 لعام 2002.

القمة السادسة عشرة وهي قمة تونس في أيار 2004، قمة تعهد القادة العرب من خلالها إطلاق إصلاحات عربية مع تأكيد أهمية المبادرة العربية

و خارطة طريق وضعتها لجنة رباعية حول الشرق الأوسط، قمة أدانت الجدار الفاصل في الضفة الغربية، وأكدت رفض توطين الفلسطينيين.

القمة السابعة عشرة قمة الجزائر في آذار عام 2005، قمة شدد العرب من خلالها على تفعيل مبادرة السلام العربية التي رفضتها "إسرائيل" في اليوم نفسه.

القمة الثامنة عشرة وهي قمة الخرطوم في آذار 2006، قمة تبنت خلوّ الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ورفضت خطة "إسرائيل" في رسم الحدود مع الأراضي الفلسطينية من جانب واحد، وعبرت عن دعمها للسودان في قضية دارفور وتقديم دعم مالي لقوات الاتحاد الأفريقي في إقليم دارفور.

القمة التاسعة عشرة وهي قمة الرياض في آذار عام 2007، قمة قررت تفعيل مبادرة السلام العربية بعد خمس سنوات من إطلاقها، ودعت "إسرائيل" إلى القبول بها، وأكدت دعمها لحكومة فلسطينية بمشاركة المنظمتين (فتح وحماس).

القمة العشرون وهي قمة دمشق - سورية آذار 2008، والتي جاءت بعد انقسام عربي عميق غاب عنها نصف القادة العرب، بعد اتهام سورية بعرقلة انتخاب رئيس للبنان، قمة أكدت تمسكها بمبادرة السلام العربية ورفضها لتقسيم العراق داعية الحكومة اللبنانية إلى بناء الجيش اللبناني.

القمة الواحد والعشرون وهي قمة الدوحة في قطر آذار 2009، التي رفضت قرار المحكمة الدولية الجنائية بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير، وشهدت مصالحة بين الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز والزعيم الليبي معمر القذافي.

وتلتها قمة الدوحة في 16 كانون الأول 2009، التي حضرتها دول الممانعة ورفضت دول الاعتدال المشاركة فيها.

القمة الثانية والعشرون وهي قمة سرت بليبيا، قمة أقرت سلسلة توصيات لتفعيل العمل العربي المشترك، وأكدت دعم السودان والصومال، وفيها تم تأجيل عدد في القضايا الخلافية إلى القمة العربية التي عقدت في بغداد.

القمة الثالثة والعشرون وهي قمة بغداد في آذار 2012، والتي دعت إلى حوار بين الحكومة السورية والمعارضة التي طالبوها بتوحيد صفوفها والتعامل بإيجابية مع المبعوث الأممي كوفي عنان لبدء حوار وطني يقوم على طروحات الجامعة العربية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

القممة الرابعة والعشرون قمة الدوحة في آذار 2013 قمة اعترفت بالمعارضة السورية ومنحتها مقعد سورية في الجامعة العربية.

القممة الخامسة والعشرون قمة الكويت في آذار 2014 قمة اقتضرت على مشاركة المعارضة السورية فيها مع التأكيد أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للشعوب العربية.

القممة السادسة والعشرون قمة شرم الشيخ في مصر في آذار 2015، قمة هيمنَ عليها الوضع في اليمن وعاصفة الحزم لدعم شرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في مواجهة الثورة اليمنية، وتبني المعارضة السورية.

القممة السابعة والعشرون قمة نواكشوط بموريتانيا في حزيران 2016، قمة عقدت تحت شعار "قمة الأمل"، وبحثت النزاعات في اليمن وسورية والعراق وليبيا بالإضافة إلى الاهتمامات العربية المشتركة.

القممة الثامنة والعشرون قمة الأردن في آذار 2017 قمة أبدى القادة العرب من خلالها استعدادهم للمصالحة مع "إسرائيل" مقابل انسحابها من الأراضي التي احتلتها في حرب عام 1967، وطالبوا دول العالم عدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لدولة "إسرائيل"، كما عبروا عن دعمهم للحل السياسي في سورية وللحكومة الشرعية في اليمن، ولتحقيق مصالحة وطنية في ليبيا، إضافة لدعمهم للجهود الرامية إلى هزيمة الإرهاب في كل مكان.

القممة التاسعة والعشرون وهي قمة الظهران بالسعودية في نيسان 2018 قمة أُطلق عليها قمة القدس، حيث رفضت كل الخطوات الإسرائيلية الأحادية في تقويض الدولتين وبطلان أو عدم شرعية الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة "إسرائيل".

القممة الثلاثون وهي قمة في تونس آذار 2019، قمة رفضت القرار الأمريكي حول سيادة "إسرائيل" على الجولان مطالبة بإنهاء مبدأ الأرض مقابل السلام.

القممة الواحد والثلاثون فهي قمة الجزائر التي تعد قمة عادية كان من المفترض أن تكون في عام 2020 لكنها ألغيت وقتها بسبب جائحة كورونا، لتبدأ في بداية شهر تشرين الثاني وهي، "قمة انعقدت تحت شعار لم الشمل العربي"، وغاب عنها بعض القادة العرب، السعودية، الإمارات، الكويت،

المغرب، لبنان، وسورية بسبب إبعادها من الجامعة العربية)، وقد حرصت الجزائر من خلالها على وحدة الصف العربي الذي يعاني من انقسامات حادة وعميقة في علاقاته العربية العربية، ولاسيما في قضاياها المصيرية التي يأتي في طليعتها الصراع العربي الصهيوني، وانعقدت هذه القمة في الوقت الذي يستمر فيه الخلاف الدبلوماسي بين الجزائر والمغرب بشأن إقليم الصحراء الغربية، وبهدف إصلاح العلاقات مع سورية الذي تبنته الجزائر قبل انعقاد القمة، زد على ذلك أنه سبق افتتاح هذه القمة استضافة الجزائر للفصائل الفلسطينية، في محاولة منها لإنهاء الخلافات التي تعطلت لم الشمل الفلسطيني، وصدور إعلان الجزائر الموقع من الأطراف الفلسطينية بحضور الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، والمتضمن تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

للحقيقة نقول إذا كانت الجزائر قد تمكنت من جمع الفصائل الفلسطينية تحت سقف واحد لإعلان المصالحة الفلسطينية من خلال اتفاق تضمن إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية فلسطينية في غضون عام واحد لوضع حد للانشقاق الذي يمزق صفوفه، فإن الحظ لم يحالفها فيما يخص الانقسام العربي الحاصل حول الأزمات العربية (اليمنية، الليبية، اللبنانية، والسورية...) بالإضافة إلى مواجهة التطبيع مع الكيان الصهيوني، الذي أقدمت عليه كل من الإمارات العربية، البحرين، المغرب، والسودان خلال الفترة المنصرمة، زد على ذلك الخلاف بين مصر والسودان من جهة، وأثيوبيا من جهة أخرى فيما يخص سد النهضة، وكذلك مطلب الجزائر فيما يخص إصلاح الجامعة العربية الذي غاب عن أجندات القمم العربية السابقة، والذي يشمل هياكل وآليات الجامعة العربية للتصويت، وتداول منصب الأمين العام للجامعة العربية.

مع كل هذه الإخفاقات صدر بيان عن هذه القمة يتضمن التأكيد على مجموعة من القضايا منها التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية، والدعم المطلق لحقوق الشعب العربي الفلسطيني، بما فيها حقه في الحرية وتقرير المصير، وتجسيده دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، وحق العودة، والتعويض للاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 149 لعام 1948. ومنها التأكيد على مبادرة السلام العربية المقدمة من السعودية في مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002، والتمسك بجميع عناصرها وأولوياتها، والالتزام بالسلام العادل الشامل، كخيار استراتيجي

لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية بما فيها الجولان السوري، ومزارع شبعا، وتلال كفر شوبا اللبنانية، وحل الصراع العربي الإسرائيلي على أساس الأرض مقابل السلام، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومنها التشديد على ضرورة مواصلة الجهود والمساعي الرامية لحماية مدينة القدس المحتلة ومقدساتها والدفاع عنها، بما في ذلك دعم الوصاية الهاشمية التاريخية لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية، وإدارة أوقاف القدس وشؤون الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية الأردنية بصفتها صاحبة الصلاحية الحصرية، وكذلك دعم دور لجنة القدس، وبيت مال القدس في الدفاع عن مدينة القدس ودعم صمود أهلها في مواجهة الاحتلال الصهيوني، ومنها رفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، والإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، ودعم توجُّه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة مع ضرورة دعم الجهود والمساعي القانونية الفلسطينية الرامية إلى محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه الحربية، والجرائم ضد الإنسانية المقترفة بحق الشعب الفلسطيني، ومنها الإشادة بالجهود العربية المبذولة في سبيل توحيد الصف الفلسطيني، والترحيب بتوقيع الأشقاء الفلسطينيين على إعلان الجزائر المنبثق عن مؤتمر لمّ الشمل الفلسطيني والمنعقد بالجزائر بتاريخ 11 و13 تشرين الثاني 2022. ومنها تعزيز العمل العربي المشترك لحماية الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل وبكل أبعاده السياسية والاقتصادية والغذائية والطاقوية، والمائية والبيئية، ومنها رفض التدخلات الخارجية بجميع أشكالها، وبخاصة التركية والإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، والتمسك بالحلول العربية للمشكلات عبر الجامعة العربية، ومنها الإعراب عن التضامن الكامل مع الشعب الليبي ودعم الجهود الهادفة لإنهاء الأزمة الليبية من خلال حلّ ليبي ليبي يحفظ وحدة وسيادة ليبيا، ويصون أمنها وأمن جوارها، ومنها التأكيد على دعم الحكومة الشرعية اليمنية، ومباركة تشكيل مجلس القيادة الرئاسي، ودعم الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية وفق المرجعيات المعتمدة مع التشديد على ضرورة تجديد الهدنة الإنسانية كخطوة أساس تضمن وحدة اليمن وسيادته، واستقراره، وسلامة أراضيه، وتحافظ على أمن دول الخليج العربي، ورفض جميع أشكال التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية، ومنها قيام الدول العربية بدور جماعي قيادي للمساهمة في جهود التوصل إلى حل سياسي في الأزمة السورية ومعالجة كل تبعاتها السياسية

والأمنية والإنسانية والاقتصادية بما يضمن وحدة سورية وسيادتها ويحقق طموحات شعبها ويعيد لها أمنها واستقرارها ومكانتها إقليمياً ودولياً، ومنها الترحيب بتنشيط الحياة الدستورية في العراق والإشادة بجهود الحكومة العراقية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية، وتجسيد آمال وتطلعات الشعب العراقي مع الإشادة في الدفاع عن سيادة العراق وأراضيه، ومنها التضامن مع الجمهورية اللبنانية للحفاظ على أمنها واستقرارها بما في ذلك بسط سيادتها على أقاليمها البرية والبحرية، وأن يقوم مجلس النواب اللبناني بانتخاب رئيس جديد للبنان، ومنها تجديد الدعم لجمهورية الصومال الفيدرالية من أجل توطيد دعائم الأمن والاستقرار عبر مساهمة الدول العربية في تعزيز القدرات الوطنية الصومالية، ومنها دعم الجهود المتواصلة لتحقيق حل سياسي بين جيبوتي وأرتيريا فيما يتعلق بالخلاف الحدودي وموضوع الأسرى الجيبوتيين، ومنها التأكيد على ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بما فيها "إسرائيل"، زد على ذلك الالتزام في مسار عصرنه العمل العربي المشترك وتثمين المقترحات البناءة التي تقدم بها رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية السيد عبد المجيد تبون، والرامية إلى تفعيل دور الجامعة العربية للوقاية من النزاعات وحلها، وتكريس البعد الشعبي وتعزيز مكانة الشباب، والابتكار في العمل العربي المشترك. هذا بالإضافة إلى إطلاق حركة تفاعلية بين المؤسسات العربية الرسمية لتجسد مشروع اقتصادي عربي متكامل، تمهيداً لإقامة اتحاد جمركي عربي، استجابة لمواجهة التحديات المطروحة فيما يخص الأمن الغذائي والصحي والطاقي العربي، مع التأكيد على ضرورة تطوير آليات التعاون لمأسسة العمل العربي المشترك.

لم ينس إعلان هذه القمة الإشادة بمبادرة الشرق الأوسط التي أطلقتها السعودية، ودعم قطر التي تحتضن كأس العالم لكرة القدم 2022، وكذلك دعم جمهورية مصر العربية التي تستعد لاحتضان الدورة 27 لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإيطالية للأمم المتحدة حول تغيير المناخ، وكذلك دعم الإمارات للتحضير بالاتجاه نفسه للدورة 28 لهذا المؤتمر. زد على ذلك دعم المملكة المغربية لاستضافة المنتدى العالمي التاسع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، وتأييد المملكة السعودية لاستضافة معرض إكسبو 2030، وكذلك دعم الجزائر التي جعلت من القمة العربية محطة متميزة في

مسيرة العمل العربي المشترك، الذي يؤهل الدول العربية للمشاركة الدولية في صياغة منظومة لعالم جديد، عالم ما بعد كورونا والحرب الأوكرانية.

القمة الثانية والثلاثون فهي قمة جدة

وهي قمة جدة في السعودية في 19 أيار 2013.

عقدت هذه القمة في أجواء نكبة عمرها 75 عاماً، وهي نكبة الشعب العربي الفلسطيني والتي مازالت تتوسع حتى انعقاد هذه القمة، وقد تستمر الأمر الذي يؤكد أنها اللحظة المناسبة لأن تلعب هذه القمة دور القيادة في التخطيط لمستقبل عربي مختلف عما سبق، مثلما يناقش الآخرون مستقبلهم، ومثلما تتجمع الأقطاب وتجدد ذاتها مع تطور العالم والأحداث، كيف لا ونحن كعرب بأمس الحاجة إلى تعميق هذه الرؤيا ودعمها وتعميمها سياسياً واقتصادياً وفكرياً للدخول في المنافسة العلمية والتكنولوجية على مستوى العالم ليكون لنا وزنٌ يتناسب وإمكاناتنا المادية وتنوع ثرواتنا، كيف لا ونحن في واقعنا أضعف دول وتكتلات العالم، واتحادنا من أصغر اتحادات العالم وأقلها نفوذاً، كيف لا ونحن نتضاءل كل يوم ونصغر في أعين الشعوب نتيجة ما ينكل ويقتل في شعبنا بأبشع الطرق والوسائل، كيف لا والشعب العربي قد عجز عن تحقيق التغيير في الاتجاه السليم حتى لا يكون رهناً للإرادات الخارجية، وهل نجانب الحقيقة إذا قلنا من منظور عربي ورأينا بعيون عربية إلى ما يحدث على أرضنا وحول أوطاننا أنه يلزمنا بحقيقة التضامن العربي وأولوية المصالح الوطنية العربية.

كل هذا وغيره جعل من القمة العربية في جدة، قمة التوقعات العربية السارة التي تفتح لزمان عربي جديد، ولدور توافقي إقليمي فاعل لشعوب المنطقة يعطي بعداً إقليمياً وعالمياً وليس قومياً عربياً فقط، يصب في مصالح دول المنطقة من حيث انسحاب المحتل من أراضيها ولجم الكيان الصهيوني، كما يصب في إطار إبعاد اقتصاده من شأنها تعزيز التعاون الاقتصادي على المستوى العربي والإقليمي، ولا سيما لمن هو بأمس الحاجة إليها، زد على ذلك الأمن الإقليمي واستقراره من خلال سيادة دوله وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، زد على ذلك أفول الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية على مستوى المنطقة والعالم، وبما يختلف عما يسعى إليه ويحلم به الكيان الصهيوني، بمعنى أنه سيكون هو المستهدف، وليس محور المقاومة.

كل ذلك لم يكن متاحاً للمناقشة في هذه القمة العربية في ظل واقع دولي صعب ومتشابك لولا وجود سياسة سورية ثابتة ومقاومة ومبدئية منفتحة على العالم العربي وامتناسية لجراح الماضي في تعاطيها مع شؤونها الإقليمية والدولية، ولولا رغبة سعودية بأهمية تصغير المشكلات بين الدول العربية وسعيها الحثيث في هذا الاتجاه العروبي الفعال للشمل العربي في هذه المرحلة الصعبة التي تواجه فيها الأمة العربية أقسى التحديات الداخلية والخارجية، وفي طليعتها التحدي الإمبريالي الصهيوني.

البيان الختامي لهذه القمة أتى تلبيةً من حيث المضمون للطموحات العربية في لم الشمل العربي من خلال تضمينه التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية، باعتبارها أحد العوامل الرئيسة للاستقرار في المنطقة، والتشديد على أهمية الحلول السياسية في كل من اليمن والسودان مع مواصلة الجهود العربية لمساعدة الجمهورية العربية السورية في الخروج من أزمتها التي تعاني منها نتيجة الحرب الإرهابية التي استهدفتها منذ عام 2011 وحتى اليوم، زد على ذلك مساعدة لبنان في ملء الشغور الرئاسي ورفض التدخلات الخارجية في الشؤون العربية، هذا بالإضافة إلى تأكيد هذه القمة على ضرورة العيش بسلام من خلال الأمن والاستقرار واحترام الحقوق الأصيلة للمواطن العربي المترافقة مع ترسيخ التضامن العربي والمحافظة على الهوية العربية لينتهي هذا البيان مختتماً بالمبادرة الفكرية للبحوث والدراسات، التي تأتي كضرورة في احتضان التوجهات والأفكار الجدية في مجال التنمية (المستدامة).

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الخضم هو: هل يمكن لقمة لَم الشمل العربي أن تحقق ما أعلنت عنه في بيانها هذا، ولاسيما في واقع عربي تعصف فيه الأزمات والصراعات الداخلية وحتى البيئية، ولا يسلم من تداعيات المُكاسرات السياسية والعسكرية، والإقليمية، والدولية؟ إن المخاوف لم تتبدد في دنيا العرب الراهنة، لأن الأزمات العربية شائكة والألغام متعددة وإزالتها مهمة صعبة جداً، كيف لا والعديد من الزعماء العرب قد غابوا عن هذه القمة، وما يُقرأ خلف الأعذار هو لتفادي الصدمات والمواجهة، كيف لا والتطبيع العربي مع العدو الصهيوني قد نخر جدران البيت العربي، والمقاربات بالحلول مختلفة، كيف لا والقمم العربية لم تعد محط آمال الشعب العربي في إنقاذه من أزوماته، كيف لا وبيانات القمم العربية كلها (كليشيات) لتصبح من مخلفات الماضي، كيف لا والتحالف الإمبريالي الصهيوني لا يريد أن تمر هذه القمة من دون منغصات تستهدف أول ما تستهدف السعودية،

وقبلها الجزائر التي أبرمت في العام الماضي صفقات لشراء أسلحة روسية بمليارات الدولارات، شملت الحصول على طائرات سوخوي المتطورة، لم تبعتها روسيا لأي بلد آخر، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لإملاءات إسرائيلية قدح الزناد بوجه الجزائر كي تغير موقفها تجاه روسيا.

آفاق القمم العربية:

يفترض بالقمم العربية لَمَّ شمل العرب ورفع الصوت العربي عالياً في الساحة الدولية، لكن ذلك لم يتحقق ولا سيّما في ظل الأزمات المحلية والعالمية الراهنة، وهذا لا يكون إلا بفتح الأبواب أمام التدخلات الخارجية في الشأن العربي، الأمر الذي لم تتجح فيه الجامعة العربية منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا بل على العكس هناك اصطفاغ عربي خلف أعداء العرب، ولا سيّما مع الكتلة الأمريكية الإسرائيلية حتى في عملية صنع القرار المستندة إلى الإجماع العربي بهدف زيادة الفاعلية العربية وتمتينها، ولكن مثلما هو الحال في الأزمات الراهنة "لا إجماع على مسألة الإصلاح" (3) حتى على مستوى الجامعة العربية

الجامعة العربية هذا الملف الذي بقي غائباً عن أجندات القمم العربية السابقة حتى قمة الجزائر 31 في العام المنصرم، علماً أنه كان مدرجاً في جدول أعمال هذه القمة، وهذا الإدراج كان نتيجة توافقات بين مختلف الدول العربية، لكن النقاش حول هذا الموضوع لم يتم لأنه متعلق بتدوير منصب الأمين العام للجامعة، وليس لهياكل وآليات عمل الجامعة، التي وصفت بأنها "مجرد شكل وتؤدي دوراً ولم ترق إلى فاعل في الساحة الدولية" (4)، وهي بأمس الحاجة لتفعيل قراراتها وأن لا تبقى هذه القرارات حبراً على ورق، كيف لا والعالم يتحرك حول العرب وبوادٍ حرب عالمية ثالثة على الأبواب، والعرب على الهامش، وهم في حالة اللاتجانس أكان ذلك في بيئتهم الداخلية أم كان ذلك في بيئتهم الخارجية.

الحقيقة تقول من ينتظر من القمم العربية غير النتائج التي أسفرت عنها عبر التاريخ فإن انتظاره وضع تساؤل لا لسبب إلا لسبب واحد وهو أن القمم العربية مرآة تعكس الواقع العربي الراهن، ولا يمكن للقرارات الناتجة عنها أن تكون مستقلة عن هذا الواقع وبعيدة عن تجلياته، ولذلك فإن معيار نجاح أي قمة عربية بمنظور الإنسان العربي هو أن تكون فلسطين هي البوصلة، وأن يُسحب الاعتراف بالكيان الصهيوني والتطبيع معه (4). وأن يقدم الدعم

للمقاومة الفلسطينية أكان ذلك على الأراضي الفلسطينية أم كان على أية أرض عربية أخرى، تحت شعار "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة"، وهذا لا يكون إلا بالخروج العربي من دائرة الهيمنة الغربية الإمبريالية الصهيونية، وخلق جبهة عالمية تتجاوز الأحادية القطبية الأمريكية، وأن يصبح الوطن العربي جزءاً من هذه الجبهة، وفاعلاً فيها. السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الخضم هو: ما المعيار الحقيقي لقبول القرارات الصادرة عن أي قمة عربية وقياس نجاحها في ظل ظروف الوطن العربي اليوم؟ ومن ثم هل الظروف الراهنة التي يعيشها الشعب العربي تسمح له بالوصول إلى قمة تنتج له مثل هذه القرارات الحاسمة؟ الجواب: قد يكون بالنفي والسبب أن الوطن العربي يعيش حالة من التدمير على يد التحالف الإمبريالي الصهيوني، وتدميرُهُ بتواطؤ مع بعض الحكام العرب وتجاذباتهم السياسية العويصة التي يعيشها الشعب العربي اجتماعياً كان ذلك سياسياً أم اقتصادياً. ونحن هنا لا نؤيد مؤسسة القمة العربية وإنما نقدها لتكون تنفيذياً في مستوى القرارات التي تصدر عنها، وهذا لا يعني أننا نرفض وجودها رغم كل عيوبها، بل على العكس نقر بضرورة وجودها، لأنها تبقى خيمة يجتمع فيها العرب، ليتدارسوا همومهم، وليتداولوا في المشكلات التي تخصهم، وهي تمكنهم من تحسُّس أدائهم وتدير شؤون أوطانهم، ومنطقياً لا يمكن رفض القمة العربية ومعها الجامعة. وكيف يكون ذلك وقد كرستها قمة الجزائر وجده بعد أن كانت مهددة بالشلل والزوال من الساحة العربية السياسية. كل ما يمكن طلبه من القمم العربية - ولا سيما قمة جده - هو الانتقال بالعرب من حالتهم الراهنة إلى الحالة الأفضل والأرقى مما هي عليه اليوم، وأن تمتلك ما يكفي من الوسائل والمؤهلات للقيام بما هو مُلبُّ لطموحات الأمة العربية في الاستقلال والتحرر وتحقيق التعاون على الصعد كافة وفي جميع المجالات، وإن غداً لناظره قريب.

المراجع 1:

<https://cannegieendowment.org>

<https://www.aljazeera.net>

راجع أيضاً:

<https://alaraby.co.uk>

<https://iiwwa.es.dz>

وأيضاً:

<https://www.palguest.org>

<https://www.raialyoum.com>

المراجع 2:

- <https://www.alarabya.net>

راجع أيضاً:

- <https://www.skynewsarabia.com>

- <https://www.aljazeera.net>

- <https://www.youm7.com>

- <https://www.repress.com>

المراجع 3:

www.skynewsarabia.com

<https://www.youm7.com>

اختتام أعمال القمة العربية

<https://www.alaraloiya.net>

بيان قمة جده

www.mayadeen.com

دور سعودي وموافقة سورية

في ذكرى ميلاده البعث والمستقبل... دينامية محرّكة للتاريخ

د. فايز عز الدين

استهلال:

الأحزاب... بالمعنى التاريخي تمثل الكتلة السياسية، والاجتماعية التي تتصدى لحمل المشروع الوطني والقومي، والحضاري للشعب بما يحقق الذات الوطنية، والقومية بأن معاً، ويجعل من الدولة بكامل السيادة الشعبية، دولة السيادة، والاستقلال؛ ودولة القوة، والتفاعل الكبير في محيطها الإقليمي، وكذلك في المحيط الدولي. وبناء عليه سيكون الحزب على الدوام - وهو يحمل مسؤولية الدولة - كتلة من الإرادة، والقوة تمتلك المعرفة الكلية لقوانين التطور الاجتماعي، وكيفية الإمساك بزمام التاريخ، وإدارة قوانين التحوّل الاجتماعي، والسياسي، والثقافي، والاقتصادي، والتربوي، والحقوقية، والأخلاقي بما يتحقق معه المبادئ التي جملتها عقيدته، والأهداف التي رسمتها برامجها، والخطط المرهلية، والاستراتيجية التي حددها وصولاً إلى البنية الجديدة، والمتجددة للشعب، والوطن، والدولة بوجه عام.

ومن الطبيعي أن تتوافق نظرة الحزب إلى واقع الناس، والبنية التشريعية، والتمثيلية للدولة، ولهم عموماً، مع نظريته التي رسمها من أفق حاضر الشعب، ويناضل ضمن آفاقها المستقبلية. ولذلك فالوجود التنظيمي للحزب هو وجود في حاضر الوطن في إطار التأسيس المتواصل لمستقبله، لكون الحزب ليس في لحظة تاريخية طارئة، ومحددة المكان والزمان؛ بل هو قوة الحاضر المتطلعة للمستقبل الأقوى عبر وجود متجذر في حياة المجتمع. وعملية التواصل الدينامية بين الحزب والمجتمع تجعل منه عقل الناس المتوثب، وقوة الخلق الدائمة، وصمام الأمن والحياة الوطنية التي تتصاعد فيها قوى الإنتاج، وتتوالد فيها مكونات البناء الفوقي السليم والمتين، القادر على تنفيذ الوظائف الوطنية بأفضل صور الإبداع، والمسؤولية.

ولو وضعنا الحزب - في ذكرى ميلاده - وعبر تاريخه الممتد إلى عقود مضت في الزمان أمام التحليل الأنف لماهيّة الأحزاب التي تمتلك عوامل النشوء، والتكوّن الصحيحين لوجدنا أنه يمتلك من مقومات النشوء ما جعله يمثل مباشرة الحلم الوطني، والقومي لأمة شهدت الهجوم على جغرافيتها، وحضارتها، وتاريخها، ووحدتها، وكيانيتها خلال قرون تزيد على الأربعة في الزمان ما جعل مفهومها - كأمة - يتعرض للاهتزاز، وتنتابه ثنائية لا تعزز حقيقته الإنسانية والمجتمعية. وعليه فما إن جدّد شعاره - أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة - حتى لامس حلم الشعب باستعادة الدولة القومية للعرب بعد أن حرّمها الغزو الاستعماري من وحدتها الديمغرافية والسياسية وجزأها إلى جغرافيا جديدة، بإرادة أن يتحول القطر المعني إلى وطن لمن فيه، ويقطع الصلة بالآخر حتى يتشكل بمفاهيم أمة جديدة يشرف على مقومات وجودها الاستعماري من الخارج، ويبقى مرجعية لها دوام الدهر، وهنا لن تعود الأمة العربية لدولتها القومية القائمة على وحدتها بإنهاء التجزئة، وحربتها بزوال الاستعمار، وديمقراطيتها بنشوء الدولة القومية العادلة، والقانونية، دولة المساواة والحرية.

والحال الذي لا جدال فيه هو أن الحزب لا تتحقق فيه رؤى الجماهير، ومشاريعها الحضارية إلا حينما يصبح في السلطة والسلطة - بالفلسفة السياسية للحزب - ليس غاية، وإنما هي وسيلة لإعادة بناء الكيان الحقوقي والسياسي للشعب وفقاً لمقتضيات العقيدة الفكرية، والسياسية التي

طرحها، وآمنت بها طليعة من الشعب وتشكّلت حولها بتنظيم يمتلك من قوة المتلاحم فيه، وروح الحزب الواحد، وروحيته ما تعاد فيه صياغة الشخصية الوطنية المناضلة، بأخلاقها العلمية والثورية الرشيدة.

وهنا قد قيل في تعريف الحزب: إن صورة، ونواة المجتمع الجديد بقيمه، وعلاقاته الداخلية، وتطلعاته للمستقبل. والبعث - بعد مضي عقود ستة في السلطة وقيادة الدولة - مازال يمثل في عقيدته المشروع الحضاري لأمة ما تزال تفتقد وحدتها القومية، وما تزال تناضل لتثبيت مفاهيمها في الحرية، والاستقلال، والسيادة، والديمقراطية. ولو قمنا بتحليل المرحلة التاريخية لوجود البعث التنظيمي والسياسي؛ ولوجوده في الدولة لرأينا أنه كان ومازال في قمة الاستهداف من الاستعمار الدولي المحدد بالغرب الذي تتركز إرادته في قيام المشروع الصهيوني على أرض العرب، وامتداده لكي يصل إلى كل رقعة عربية، وتعطيل إرادة الأمة الواحدة للعرب، والشعب الواحد، والجغرافيا الواحدة، والتاريخ الواحد.

وبكل تحليل للتاريخ العربي الحديث، والمعاصر لم نجد حزباً عربياً وقع تحت دائرة الاستهداف كما وقع به البعث ودولته؛ إن كان في العراق، أو في سورية حتى الآن... وعليه فكل عقيدة قومية - كما لدى البعث - مرفوضة لدى الغرب المتصهين. وكل هدف في الاستقلال، والسيادة، والحرية مرفوض لدى النظام الغربي الإمبريالي الذي تُديره الصهيونية.

ومن هذا الواقع التاريخي نجد أن البعث - في الدولة - كان يواجه المهام المركبة، ومازال. فهو من جهة يعمل على بناء الدولة الوطنية بأفقه القومي التحرري؛ ومن جهة ثانية يواجه التحديات الخارجية التي لن تنقطع حتى تمنعه من إكمال مشروعه الوطني والقومي والحضاري المحدد بعقيدته الفكرية، والسياسية.

وهنا نتوقف عند حقيقة قوة الحزب الذاتية - في تنظيمه، وسياسته، ومواصلة إدارة الدولة - لكي نتأكد من جذوره العميقة في حياة الشعب، والوطن... ولو عاينا صورة سورية (الوطن، والشعب) منذ ثورة آذار 1963 إلى 2011م لتوقفنا عند الانتقال الكبير بالوطن، والدولة إلى مصاف القوة الإقليمية المهمة لسورية في ظل البعث.

ومن البدهي أن الحزب لا يقوم، ولا يقوى، ولا تنتصر أهدافه إلاّ بقيادة حكيمة راشدة تمتلك إرادة القرار والتغيير والتغيّر التي تصل بالحزب إلى تحقيق غايات عقيدته التي نظّر لها، ووضع محدداتها، وهنا سنكون أمام زمني التاريخ من بناء القوة الوطنية لسورية: زمن القائد المؤسس حافظ الأسد، والزمن الراهن للسيد الرئيس بشار الأسد. ومن منظور المستقبل نعين وقائع الحاضر لنقف على الأسلوبية التي يمتلكها البعث في نضاله الحاضري ومؤديات هذه الأسلوبية في التوجه إلى مستقبل تتحقق فيه قيم الوحدة الوطنية للشعب، والوحدة الجغرافية للوطن، والوحدة الثقافية، والتاريخية للشعب كذلك -والحال هذه - كان السبب الحقيقي وراء الحرب الإرهابية علينا. فعلى صعيد المستقبل لا يزال البعث يقود المعركة الوطنية العادلة ضد شراذم الإرهابيين المدعومين من قبل الغرب المتصهين بالزعامة الأميركية. وما تزال معركته تحتاج إلى تكريس القوى الوطنية، والقوة باتجاه دحر الإرهاب الدولي وتحرير المحتل من الأرض السورية من الوجود الأمريكي، وتوابعه الأطلسية. وفي هذا الخضم فالحرب على الإرهاب مستمرة، ومواجهة الحصار الإمبريالي متواصلة، ومواجهة الحرب السيبرانية كذلك، وتقوية الدولة، والحزب والشعب، شأن متلازم مع شروط تحقيق النصر في هذه المعارك. وعبر تحليلنا - في ذكرى ميلاد البعث - لواقع البعث ومستقبله - نجد الصورة أمامنا تستدعي أن نتحرّى المهام الآتية من منظور مستقبل البعث، وبعث المستقبل...

المهمة الأولى: على صعيد الحزب في بنيته الفكرية:

ما تزال عقيدة البعث - عبر شعاره، وأهدافه يمثل متلازمات الوجود العربي لأمة تفرض وجودها القومي، والتاريخي على الرغم من مقاومة الإمبريالية العالمية المتصهينة لها، والعدوانات المتكررة على مشاريعها في وحدتها، وحريتها، وديمقراطيتها... فالعرب أمة واحدة مفهوم يتواصل تكريسه. والوحدة - كمفهوم مطلق - يتواصل تكريسه. والحرية والديمقراطية كذلك ولكن من متحولات الوجود التاريخي للعرب منذ سايكس بيكو 1916 حتى اليوم ظهرت عدة أشكال للوحدة العربية وصار

من المنطقي أن يتم تحديد الشكل الأكثر واقعية للتحقق ضمن النظام العربي القائم.

وكذلك في الحرية، والديمقراطية صار من الممكن أن نفعل التحليل الفكري، والسياسي باتجاه تحديد الخصوصية العربية في هذه الأهداف حتى نتوصل إلى المشتركات العربية التي تتحقق فيها العقيدة الجامعة المبحوث عنها حتى الآن... وهنا تستلزم عملية البحث الفكري والسياسي استدعاء أطرها المتخصصة، ومباشرة العمل من أجل تطوير عقيدة الحزب ضمن منظور الرؤى الفكرية المتسعة للجميع.

المهمة الثانية: على صعيد الحزب في بنيته التنظيمية:

البنية التنظيمية أهم عوامل وجود الحزب حيث لا حزب قائماً بدونها؛ وعليه فمهمة تمثيها، وتقويتها، وتجديد المبدأ التنظيمي الذي يضبط إيقاعها مهمة دائمة ومستقبلية بالنسبة للحزب. وهذا يعني أن يتم الربط بين البنيتين: التنظيمية، والعقائدية بقيم روحية الحزب الواحد، والانتماء الواحد، والممارسة الموحدة.

وفي البنية التنظيمية من المفروض أن يُظهر البعث - في علاقاته الداخلية وقيمه الرفاقية - صورة ونواة المجتمع العربي الجديد الذي يطمح إليه، وحدد شعاره، وأهدافه... والحزب - في بنيته التنظيمية - مطلوب أن تتطابق فيه البنية الاجتماعية مع البنية الفكرية حتى يشهد الوحدة الداخلية في التنظيم، والممارسة. وكلما انسجمت البنية التنظيمية مع البنية السياسية تشكلت الكتلة التاريخية التي تجعل الحزب وحدة فيها من الإرادة والقوة ما يحقق كل توجه.

والبنية التنظيمية مع المبدأ التنظيمي القائم على الديمقراطية داخل الحزب، والمركزية، والنقد والنقد الذاتي كل ذلك حين يشهد الممارسة السليمة تصبح عملية التطور، والتجدد داخل الحزب عملية دائمة، ومتواصلة، وبأفق مستتير مفتوح... ومن الطبيعي حين يُحسّن الحزب من شكل الممارسة الديمقراطية بداخله سينعكس هذا على شكل علاقاته بال جماهير على منهج الديمقراطية ذاته. والعكس سيكون صحيحاً... وفي آفاق المستقبل للبنية التنظيمية للحزب ستظهر ملامح لا بدّ من التأكيد على بعث عناصر

التجدد فيها... فالانتساب للبعث مطلوب أن تكون له شروط متجددة. والانتماء للحزب مفروض أن يختبر في صور نضال الحزب. وأشكال ممارسة المناضل داخل الحزب، وعلى صعيد المجتمع والدولة يجب أن تضبط بقيم، وأخلاق، وقواعد سلوك تعود على الحزب برضى من الشعب وحماسة للوقوف معه من خلال مناضلين يحملون عقيدة وأحلام الجماهير بمجتمع العدل، والوفرة والتقدم، والأنسنة. وعليه فالتجديد، والتجدد في البنية التنظيمية سيعكس التجديد والتجدد في بنية الحزب الفكرية وأشكال ممارساته.

المهمة الثالثة: على صعيد الدولة:

الحزب بحكم الشرعية الديمقراطية في مجلس الشعب هو الذي يقود إدارة الدولة، ويعمّق منظورات السيادة الشعبية فيها... وهي وسيلته في تحقيق المشروع الحضاري لسورية في دولة التقدم، والوحدة الوطنية، والديمقراطية. وبناء عليه فهناك محددات لعلاقته في أجهزة السلطة والدولة على الوجه الذي يحقق فيها مشروعه في الدولة الوطنية، وفي الوحدة الجغرافية، والديمقراطية للوطن... وعلاقة الحزب بالسلطة علاقة تفاعلية. متطورة يتجسّد فيها دور الحزب الاستراتيجي في قيادة الدولة، كما تتجسّد فيها المخرجات التي تعود على الحزب بوصفه المسؤول عن قيادة الدولة والمجتمع... وهذه العلاقة حتى تصل إلى رتابتها المطلوبة بمنهج الفهم الصحيح لها، والممارسة الفاعلة لها تحتاج دوماً إلى وقفات مراجعة تصوّب ما ظهر فيه الخروج عن منهج العمل السليم، وتعمق أشكال الممارسة السليمة... ومن المؤكد أن الحزب غير ضروري له أن يغرق في شكل الإدارة الدولية اليومي، ولا أن يتركها بدون ضوابط التحكم السليم بأسلوب الإدارة، ومقدار تحقيقها لمصالح المجتمع، والوطن. فالحزب صاحب الرؤى والتخطيط الاستراتيجي للدولة، ومرجعية التحقق من صيغ الإدارة السليمة؛ الحداثيّة، والمنتجة.

وجرياً على العلاقة المتوازنة مع السلطة ليس مطلوباً من الحزب أن يدافع عن أخطاء المسؤولين فيها، وعليه أن يفتح الفرصة للمجالس التمثيلية، والمنظمات الشعبية، والنقابات، والإعلام بمراقبة آليات العمل في السلطة وإبداء الرأي على قاعدة عدم التستر على الخطأ... وأخيراً مهمة الحزب في الدولة تتواصل في تحديد هويتها كدولة راعية بوظائفها الاجتماعية

الكاملة، وبوظائفها الاقتصادية والتربوية والثقافية والحقوقية على طريق المستقبل للجميع.

المهمة الرابعة: رؤى المستقبل في العلاقات العربية والدولية:

النضال القومي للبعث قضية مفتوحة، ومتواصلة بحكم عقيدته في تأكيد مفهوم الأمة العربية الواحدة، وتأكيد حقها في الدولة القومية الموحدة أسوة ببقية أمم الأرض... وهذه العقيدة تستدعي العلاقة الدائمة، والتفاعلية مع جميع الأحزاب القومية في الأقطار العربية، والنضال المستمر معها لإيجاد العقيدة الجامعة؛ وتشوير حراك الشعب العربي في مختلف الأقطار بما يؤثر بالنظام الرسمي العربي، ويدفع به نحو المزيد من تطوير آليات العمل العربي المشترك.

وكذلك من منهج المستقبل أن يواصل الحزب علاقاته مع الأحزاب السياسية في العالم المؤمنة بعدالة قضايانا في التحرر والوحدة.

وهذا يعني أن تتواصل العملية الدبلوماسية في الحزب بموازاة الدبلوماسية في الدولة بما يزيد من تعميق صلات الحزب، وعلاقاته بالمنظومة السياسية العربية، والدولية بوصفه صاحب الدور الكبير في بناء الدولة والمجتمع في سورية، ولعلاقاته العربية والدولية ضرورات متلازمة في هذا الخصوص.

والواضح في جملة القول: إن الحزب كمشروع حضاري يمثل عقل الأمة المستتير، وطموحها المتواصل لخلق آليات تغيير، وتغيير توظف الحاضر في آفاق الوصول إلى المستقبل المنشود، وعليه فسوف يكون المستقبل من المدخلات السليمة في الحاضر، وقيل في المقولات: المستقبل هو الابن الشرعي للحاضر؛ وكلما كان الطريق إلى المستقبل من أولى اهتمامات الحزب تتأكد قناعة الشعب به كمشروع خلاص للجميع.

البعث – حزب الضرورة القومية

بداية أود التوقف أمام مصطلحين أو
مفهومين وهما:

الضرورة والقومية.

معنى الضرورة الحاجة والشدة التي لا
تدفع، ويقال: الضرورات تبيح المحظورات،
والضرورة هي المشقة ومن هنا كانت الضرّة
وهي الشدة والأذية وضرة المرأة: امرأة زوجها
ويقال: بينهم داء الضرائر أي الحسد.

أما القومية، طبعاً لسنا بصدد الحديث
عن القومية وتعريفها، ولكن رغبت أن أعود
إلى القبيلة العربية في جزيرتها، فهل كانت
القبيلة تعرف القومية أو الوطنية ووووالخ.

لم تكن تعرف المواطنة ولا معنى
الوطن، فهي متحوّلة وراء الكلا والعشب
والمياه، ليس لها وطن بعينه، لذلك اخترعت
شيئاً معنوياً، ينتقل معها أينما ارتحلت،
فأطلقت عليه "الحمى" لا هو أرض ولا هو
تاريخ ولا هو مواطنة، فقط هو معنى ومن
ثم انتقلت مع التطور ذات المفاهيم إلى
الطروحات القومية، ليصبح الوطن معنى
والجماهير معنى يجمعهما معنى ثالث هو:
الأمة التي مصالحها فوق مصلحة كل
الأفراد.

د. علي دياب

الفكر
السياسي
العدد 86/الربيع الثاني لعام 2023

الآن لماذا البعث ضرورة قومية؟

شهد النصف الأول من القرن المنصرم نشوء الحركات السياسية وتكونها في مشرق الوطن العربي ومغربه، فكانت ذات مشارب مختلفة وتبنت أيديولوجيات عدة.

تميز البعث عن غيره من الأحزاب كافة إن كانت تقدمية أو رجعية، دينية أو شيوعية، بفهمه للواقع العربي فهماً موضوعياً وعلمياً وذلك من خلال النقاط الآتية:

1- راعى فيها خصوصية الأمة العربية، والتباين القائم في طبيعة المجتمع العربي، إن كان ضمن القطر الواحد، أو ما بين قطر عربي وآخر كما عدّ اهتمامه بالقطر هو اهتمام بالمجتمع القومي، وهذا ما افتقرت إليه الأحزاب القومية، التي تشكلت بعد حزب البعث، كونه أول حزب قومي عربي.

2- تبنيه البعد الإنساني للمفهوم القومي العربي ورفضه التعصب القومي كالنازية والفاشية وغيرها.

3- الموقف الصحيح والعملية من الدين:

حزب البعث، حزب علماني، منذ نشأته ولا يزال، إلا أنه أدرك طبيعة المجتمع الدينية وكيفية التعامل معها، وذلك لما كان لرجال الدين من سطوة وتأثير، وهنا أذكر مثلاً بسيطاً وهو إيجابي، إذ أرسل جمال الدين الأفغاني رسالة إلى الميرزا حسن الشيرازي يخبره فيها بتسليم التتباك الإيراني إلى شركة بريطانية وعلى إثرها أصدر الشيرازي فتوة من مقره في سمرقند بتحريم التدخين، ففهمت الجماهير القصد من الفتوى، فتوقفت عن التدخين في حركة إضراب شامل، أدت إلى إفلاس الشركة وانسحابها من إيران.

والمثال الثاني عن آية الله أبي القاسم الكاشاني، نفاه شاه إيران إلى لبنان، وتمت إعادته إلى طهران تحت الضغط الشعبي، وفي مطار إيران استقبل من مئات الآلاف وحملوا سيارته على رؤوسهم وبدأ يحضر مع د. محمد مصدق لزوجة تأميم النفط، وقال عنه الإنكليز: "إن كلماته قانون نافذ المفعول" ولما أقال الشاه حكومة مصدق بتدبير بريطاني أعادها الكاشاني إلى السلطة في اليوم الثاني بمظاهرة جماهيرية.

نعود إلى حزب البعث الذي واجه أهميتين الأولى: تمثلت بالأحزاب الشيوعية واليسارية عامةً وهي مادية لا تؤمن بالروح ولا بالدين أي إلحادية.

والثانية: دينية تمثلت بالإسلام السياسي (الإخوان المسلمون والوهابية). وعلى الرغم من أن كلا الأمتين على طرفي نقيض، إلا أن قاسماً مشتركاً يجمعهما وهو موقفهما من الوطني والقومي، فالأولى: تدعو إلى مجتمع إنساني واحد وأمة إنسانية واحدة. الثانية تدعو إلى أمة إسلامية واحدة والإسلام بجوهره لم يكن ضد الوطن والوطنية كما نظر سيد قطب وغيره، وكلنا يذكر ما قاله الرسول العربي عندما خاطب مكة موطنه الأصلي قائلاً: "إنك أحب بلاد الله إلي، ولولا أن أهلك أخرجوني ما خرجت".

ونذكر أيضاً حادثة الخليفة عمر بن الخطاب (رض) مع المصلي الخاشع وعدم مغادرته المسجد وضربه بالدرة والطلب إليه أن يخرج ويعمل ويعيل أسرته.

والدليل على عدم صحة الأمتين، أنهما لم يتمكنوا من الوصول إلى الحكم في أي بلد عربي باستثناء وصول مرسي في مصر بعد بدء ما سمي بالربيع العربي وضمن ظروف وملابسات في عهد الأمريكي أوباما، فهي معروفة للجميع ولا ضرورة لبسط القول فيها.

4 - النقطة الرابعة: ما الذي يعنيه القطر العربي السوري بالنسبة لحزب البعث العربي الاشتراكي بالمقارنة مع الأقطار الأخرى، ففيه تأسس البعث منذ بداية الأربعينيات ومن ثم انتقل إلى بقية الأقطار الأخرى، وتميزت سورية بحملها الهم القومي وعدم تمييزها بين القطري والقومي وبذلك كانت قلب العروبة النابض.

كيف استطاع البعث أن يحافظ على استمراريته حتى اليوم على الرغم من شدة المؤامرات وحدثها الداخلية والخارجية ضده؟
أرى أن الذي مكّنه من هذه الاستمرارية هو الآتي:

1 - إيمانه بالديمقراطية وعدّها نقطة شرط ضرورة وليس شرط كفاية للمشروع القومي، فكلما حققت الدولة القطرية (الوطنية) تقدماً في توحيد كيانه الوطني وتمييزها الاقتصادية، وفي حفظ أمنها الوطني وقدراتها الدفاعية، تكون وفرت للمشروع القومي بناء التحتية الضرورية، فإذا نجحت

الدولة في تحقيق الدمج بين مكونات المجتمع الداخلي، يسهل عليها تحقيقي الدمج القومي

2_ تمكن الحزب من الحفاظ على جسده الأساس الحي وعلى استمرارية رأيه على الرغم من محاولات الكثيرين حرف الحزب عن مساره وإضاعة بوصلته.

3_ نظرة الحزب إلى التراث، وأخذ الصالح منه وترك الطالح.

4_ عدم الانغلاق، والانفتاح على الآخر مستنداً في ذلك إلى تاريخه العربي المشرق، فالإمبراطورية العربية انفتحت على علوم الدنيا، وسمحت بالتعددية الفكرية، ولم تضع كل أمورها في دائرة المقدس وحده، فأخذت علوم اليونان والمصريين والفرس والهند والصين ولم تر ذلك غزواً ثقافياً كما لم تر في علوم غير المسلمين كفرةً وباطلاً.

5_ الإرث الفكري العظيم الذي تركه حزب البعث منذ المؤتمر التأسيسي وإقراره المنطلقات الفكرية والمتمثلة بدستور الحزب وما أقرته مؤتمراته القطرية والقومية وخاصة بعض المنطلقات النظرية التي أقرها المؤتمر القومي السادس عام 1963 ثلاثة وستين وتسعمئة وألف بعد ثورتي شباط وآذار في العراق وسورية، وقراره يومها في المباشرة الفورية ببناء الجيش العقائدي.

6_ دينامية الحزب وكثرة المؤتمرات التي عقدها من عادية واستثنائية، وما كانت تشهده هذه المؤتمرات من تباينات في وجهات النظر والوقوف عند الأخطاء وتجاوزها، وهنا أذكر الاجتماع الذي دعت إليه قيادة الحزب في شباط عام 1958، ولم يكن صحيحاً من الناحية التنظيمية، ووافقت فيه على شرط عبد الناصر بحل الحزب في سورية ومصر لإقامة الوحدة، وعندما سمع يومها عصمت سيف الدولة بهذا القرار - وكان عضواً عاملاً في الحزب في فرع مصر الذي كان أمينه يومها جلال الأمين - أعلن انسحابه؛ لأن قيادة الحزب وافقت على شرط عبد الناصر، ورأيه في أن الوحدة بحاجة إلى أحزاب تحميها وهذا ما ثبتت صحته لاحقاً.

7_ قدرة الحزب على تجاوز الأزمات التي كانت تواجهه. فكانت الأولى عندما وجّه ميشيل عفلق رسالة إلى حسني الزعيم يعلن فيها تخليه عن الحزب

وعن العمل السياسي، وطالب يومها صلاح البيطار وسانده في ذلك جلال السيد بإبعاد عفلق عن الحزب إلا أن مجلس الحزب الذي انعقد في نيسان 1950 لم يوافق على اقتراحهما، وأيد بقاء عفلق وركز صلاحيات اللجنة التنفيذية كلها في يديه.

وكانت الأزمة الثانية عام 1955 بعد سقوط الشيشكلي ومطالبة عفلق بفك اندماج البعث العربي مع العربي الاشتراكي.

والثالثة عام 1957 مجلس الحزب الانتقالي وانتخاب قيادة قطرية جديدة استبعدت منها ما كان يطلق عليها القيادة التاريخية: عفلق والبيطار والهوراني.

والرابعة عام 1959 بين الأمين العام وفرع الأردن، الريماوي.

والخامسة عام 1960 بين الأمين العام وفرع العراق، الركابي.

والسادسة عام 1962 بين الأمين العام وفرع لبنان وحلّه لأنه أيد أكرم الهوراني وخروج مجموعة الهوراني من الحزب.

والسابعة: 1965 حصلت هذه الأزمة بين المؤتمرين القوميين السابع والثامن، وأدت إلى إبعاد الأمين العام للحزب وانتخاب أمين عام جديد هو منيف الرزاز، وكانت هذه الأزمة بداية لحركة 23 شباط 1966، صدور بيان القيادة القطرية المؤقتة يومها الذي سوّغ قيامها ب: فردية أمين الحافظ وتخاذل محمد عمران ويمينية صلاح البيطار وأنانية ميشيل عفلق.

8_ شهد الحزب استقراراً تاماً بعد الحركة التصحيحية التي فجرها القائد المؤسس الرئيس الراحل حافظ الأسد، ومنذ ذلك التاريخ لم يشهد الحزب ما شاهده منذ التأسيس وحتى الـ 16 من تشرين الثاني عام 1970.

9_ ما سبق يشير إلى إيمان الحزب بالديمقراطية المركزية التي تعد أهم أسسه التنظيمية، فكانت المؤتمرات الحزبية هي الفيصل في حسم الإشكالات والأزمات التي يواجهها الحزب.

10_ تبته الغرب القديم والحديث إلى أهمية الفكر القومي العربي وخطورة الوحدة العربية التي يدعو إليها هذا الفكر، وذلك لما عاينوه وعرفوه عن العرب منذ فتوحاتهم الأولى. وهنا أذكر عندما تنادى الغرب لحماية الإمبراطورية العثمانية، التي كان يعدها عدوّه الأول، لكي تكون في

مواجهة الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا، كان يدرك أن الإمبراطورية المتهالكة وإن سقطت على يد مصر، فستصبح كارثة على أوروبا، ولذلك ساندتها الغرب وأجلّ انهيارها لعقود عدة، حتى تهيأ له أن يفكها بنفسه، ويتوزع أقاليمها على دُوكه، ليضمن عدم حدوث تحول حاد في هذه المنطقة الجيواستراتيجية الهامة من العالم.

11_ استخدام الغرب كل ما بمقدوره للحؤول دون تحقيق العرب وحدتهم، وزرعه للفتن الطائفية وغيرها من انقسامات وعداوات، واستطاع أن يحقق ما أراد على صعيد الأنظمة العربية، ما عجز عن تحقيقه في صفوف الجماهير العربية، وخير مثال على ذلك غزوه للعراق عام 2003 وإقراره قانون اجتثاث البعث، وقيادته لما سمي بالربيع العربي، ولا نزال ندفع أثمانه حتى هذه اللحظة، ولذا فالضرورة القومية قائمة وفيها الخلاص والقدرة على مواجهة أعدائنا كافة في الغرب وغيره وأي صوت يرفع الآن ضد التوجه القومي ويؤكد القطري عندما يردد مقولات مثل سورية أولاً والأردن ولبنان والعراق أولاً، إنما هو صوت لا يُريد الخير لهذه الأمة سواء أكان بحسن نية أو بسوء نية، ومثل هذه أصوات لن تستطيع تحقيق أي انتصار في وجه أعدائنا الشرسين، وما وجود الكيان الصهيوني في أرضنا الفلسطينية المحتلة وممارساته القمعية ضد أبناء شعبنا العربي الفلسطيني وسعيه الدائم لحكم المنطقة والهيمنة عليها وتنفيذ من سعى إليها في تحقيق الشرق الأوسط الجديد والكبير وبالقيادة الصهيونية الأمنية والاقتصادية إلّا شاهد حي على ذلك.

أميركا الهيمنة الكاملة أو الجنون الكامل؟

لم يعد السؤال المطروح الآن في المشهد السياسي العالمي : ماذا تريد الولايات المتحدة الأميركية من العالم ، فهذا أمر مفروغ منه ، والإجابة عنه معروفة لا تحتاج إلى اجتهادات كثيرة ، بل السؤال : هل ستنتهي هذه الهيمنة دون تدمير العالم ، ونهاية الكون ؟ هل تفتتح واشنطن بعالم جديد متعدد الأقطاب تراعى فيه مصالح الدول الكبرى ، كما تراعى هذه الدول مصالح واشنطن ، كيف يمكن أن يحدث ذلك ؟

أسئلة كثيرة تتفرع من السؤال الأساسي السابق ، ولكن الإجابة عنها تقتضي بالضرورة البحث في خلفيات العقل الأميركي الذي يفكر بهذه الطريقة ، ويرسم استراتيجيات لا ترى من العالم إلا ما تراه عيون البنتاغون ، وما يرسمه منظرو السياسة الأميركية . يرى الباحث والكاتب المصري شوقي جلال في كتابه المهم جداً العقل الأميركي يفكر أن العقل الأمريكي له السيادة متصدراً حضارة عالمية متفوقة مهيمنة وأسرة. يعرف جوانب قوته وضعفه، ويدرك واعياً تحدياته، ويرسم خطى مستقبله للمواجهة. يعي حركة التاريخ ودور أقطاب الحضارة. حضارة عصر ما بعد التصنيع وتفجر المعلومات وما تفرضه عليه من مهام وتطرحه أمامه من أطماع، وسبيله إلى تحقيق الحلم الأمريكي التقليدي بإنشاء المجتمع العظيم الذي تدين له أمم وشعوب العالم بالولاء طاعة أو قسراً.

د. ديب علي حسن

الفكر السياسي العدد 86 / الربع الثاني لعام 2023

والعقل الأمريكي بهذا المعنى وبهذا الحضور المهيمن في العالم لم يعد مجرد موضوع للدراسة، أو مجرد مشكلة خارج الذات مطروحة للبحث، بل بات قوة مؤثرة على نسيج خبرات الذات التي هي أدواتنا في صناعة عقلنا القوي، أو إطارنا المعرفي/القيمي ومنطلقنا للتحرر والنهضة وبناء الإنسان المصري العربي. ترى كيف تكون حالة العلاقة معه في التعامل معه؟ هل هي علاقة تفاعل جدلي؟ أم رفض وانكفاء على الذات خارج التاريخ؟ أم احتواء لنا من جانبه؟

هذا السؤال المهم الذي يطرحه شوقي جلال لن تكون الإجابة عنه عابرة وليست تنظيراً، إنما هي من واقع السياسة التي تمارسها واشنطن في العالم، وهي مبنية على عقدة التفوق الأميركي أيضاً، من خلال ما طرحه من يسمون الآباء المؤسسين الذين رفعوا شعار (أميركا أمة القطيعة مع الماضي، وهي مكلفة - حسب زعمهم - برسالة سماوية تجب ما قبلها).

من هنا علينا أن نقرأ ما يجري على أرض الواقع فلا يهم كم من الضحايا يسقطون في حروب واشنطن على العالم، فمن مبدأ أميركي أيضاً أن (الغاية تبرر الوسيلة)، وقد ظهر ذلك في نفثات وزلات لسان الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الابن، ففي كتاب المهيمن الخاسر.. من ستدمر الآلهة؟ يتناول: فريدريك وليام أنكدال، هذه القضية بشيء من التفاصيل ويغوص وراء الجانب المظلم في التفكير الأميركي الذي يرى أن العالم ليس إلا خدماً للامبرطورية التي يجب أن تبقى المهيمنة

ونكدال كاتب وباحث أميركي يعيش في ألمانيا... في كتابه هذا يبحث بشكل موسع عن جذور الإرهاب والعنف الذي يسيطر على السياسات الغربية ولا سيما الآن واشنطن.. ومع ذلك تريد إلصاق تهمة الإرهاب بالآخرين.. يبدأ منذ الحروب الصليبية القديمة التي كانت بدايات الاستعمار وما زال الغرب ولا سيما واشنطن تمارسها تحت شعارات مختلفة.. تخاض باسم الدين وهي ليست إلا حروباً عدوانية استعمارية..

ويقف عند ما قام به برنارد كليرفو وهو رئيس دير فرنسي ذو شخصية جذابة، إذ استقطب حينها عشرات الآلاف من الفلاحين الفقراء والأمينين إلى حد كبير من جنوب ألمانيا ومن فرنسا، وكان صراخه في فرنسا في المعركة

(أسرع لتهدة غضب السماء.. إن ضجيج السلاح والخطر والجهد وإرهاق الحرب هي التكفير عن الذنب الذي يفرضه عليك الآن الله.. فاستعجل بتكفير ذنوبك بالانتصار على الكفار واجعل خلاص المقدسات ثواب توبتك... ملعون من لا يلطخ سيفه بالدماء).

والكفار ليسوا المسلمين وحدهم بل أيضاً هم المسيحيون في الشرق وكل من لا يتبعه.

وتروي وقائع الحروب كيف كان المسيحيون أول ضحايا هذا العدوان من أنطاكية إلى القدس.. لقد سالت دماؤهم وأعلن عن الموت بالسيف باسم المسيحية تكفير عن الخطيئة الأصلية للجندي الصليبي.. وهي خطيئة قالت الكنيسة المسيحية إنها تعود إلى جنة عدن.

والكنيسة هنا هي الغربية وكل من لا يؤمن بها يقتل، ولذا كان المسيحيون أول ضحاياها..

بوش مكلف إلهياً..

ويذكر المفكر بما فعله بوش الابن بعد هجمات نيويورك.. إذا يروي المؤلف أنه في عام 2003م أخبر الرئيس بوش مجموعة من كبار القادة السياسيين الفلسطينيين في لقاء بشرم الشيخ أنه كان في مهمة من عند الله عندما شن غزوات أفغانستان والعراق، وبكلمات نبيل شعث وزير الخارجية الفلسطيني الذي كان حاضراً قال الرئيس لنا جميعاً: (أنا مدفوع بمهمة من الله... قال لي الله: جورج اذهب وقاتل هؤلاء الإرهابيين في أفغانستان، وقد فعلت وبعد ذلك قال لي الله: جورج اذهب وأنه الاستبداد في العراق وقد فعلت..).

ويمضي في كشف الأصولية المتعصبة التي تنتشر في الولايات المتحدة وكيف تعمل الإدارة الأميركية على إنشاء التنظيمات الإرهابية ومنها داعش وكيف عززت الإرهاب أشعلت ما يسمى الربيع العربي لتدمير محيط روسيا وصولاً إلى الصين ..

وهنا نعود إلى شوقي جلال يطرح السؤال الآتي : وما هو واقع حالنا الذي يدعم أياً من هذه الإجابات بعيداً عن العبارات الإنشائية؟

وفي الاجابة يرى أنه علينا فهم العقل الأميركي هذا من خلال جذوره، وهذا يستلزم فهم الآخر. إذ مثلما أن فعالية المجتمع رهن توفر صورة عقلانية نقدية عن الذات (التاريخ/ الفعالية الراهنة/ الرؤية المستقبلية الهادية للحركة) كذلك لا بد أن تتوفر معها صورة عن الآخر تأسيساً على معرفة واقعية لا تنزع إلى التهويل والمبالغة المسرفة في تعظيم الآخر من واقع الشعور بالدونية ونكون فريسة له؛ ولا تنزع إلى التهوين من الآخر من منطلق نرجسية زائفة فتضيع من أقدامنا الطريق.

إن صورتني عن الذات لن تكتمل إلا بتوفر صورة عن الآخر شريطة أن نصوغ هذه الصورة على هدي عقل ندي للذات وللآخر معاً عبر الحقيقة في إطار زمني مكاني نعيشه؛ أعني عبر معلومات صادقة علمية راهنة غير متوهمة ولا أسطورية، ويجري توظيفها لصالح حركة مستقبلية تعبر عنها استراتيجية تنموية قومية شاملة لكل مجالات أنشطة المجتمع وتصوغ رؤيتنا للحياة والإنسان، للأننا والآخر. إن حركة الجسم والمجتمع رهن بناء أي منهما بناء سليماً وفهم عناصر المقاومة أو العناصر الفاعلة في المجال سلباً وإيجاباً، والتزام نهج تحليلي تركيبي لخطاب الأنا التاريخية إلى نفسها؛ أعني نقد التراث، وخطاب الآخر إلينا.

هيمنة أم جنون؟

وبالعودة إلى الباحث أنكدال الذي يتوقف عند ما قامت إدارة بوش الإبن التي زادت إنفاقها العسكري ليصبح أضعافاً مضاعفة.. نجد إجابات لما يجري الآن ولما خطت له واشنطن في أوكرانيا للوصول إلى تدمير روسيا ومن ثم الوصول إلى الصين.. والمعطيات تقول أيام رئاسة بوش الإبن زادت الميزانية الرسمية للبنتاغون وتم سنة 2001م صرف 333 مليار دولار على السلاح والقوة البشرية وبعد احتلال العراق تضاعف الرقم ليصبح 711 مليار دولار أمريكي، وبهذا تتصدر الولايات المتحدة دول العالم في الإنفاق العسكري . في عام 2008م صرفت واشنطن على الإنفاق العسكري أكثر مما صرفته 45 دولة في العالم .

وقد امتدت القواعد العسكرية الأميركية الدائمة حسب أنكدال.. بشكل مهول من الشرق الأوسط إلى آسيا ثم أفغانستان وباكستان..

ومع القوة العسكرية التي تنتشر كانت العمليات تتم عبر ما يسمى القوة الناعمة ، أو الثورات الملونة التي بدأت من محيط الاتحاد الروسي إلى أن وصلت إلى الشرق الأوسط ، والهدف الوصول إلى موسكو ومن ثم بكين ، وحين يزور اليوم بايدن كيبف التي أرادتھا السياسة الخارجية الأميركية والبنتاغون قاعدة متقدمة ورأس حربة ضد بكين وموسكو ، إنما يزور الجبهة التي يغذيها البنتاغون ويريدھا أن تبقى مشتعلة حتى تحقيق أهدافه ، ولكن السؤال :هل يستطيع أن يستمر بذلك ، وما مدى قدرة الحلفاء على الاستمرار في تزويد كيبف بالسلاح والقيام بحروب النياية من أجل استمرارية الهيمنة الأميركية ، هل هي هيمنة كاملة أم جنون كامل؟

الإجابة الأولية تقول : إنها جنون أميركي كامل لا يريد أن يعترف أن المشهد السياسي العالمي قد بدأ يتغير ، وأن عصر الهيمنة لا بد أن ينتهي ، وهل تقتنع الإدارة الأميركية بذلك أو يجب العمل على إعادة تكوين العقل الأميركي الذي قام على فكرة أن الآخر ليس شيئاً ذا قيمة إلا بمقدار ما يخدم السيد الأميركي المكلف حسب بوش الابن برسالة سماوية هي/ أمركة العالم؟!

الذكرى الرابعة والستون لقيام الجمهورية العربية المتحدة United Arab Republic (1961 – 1958)

أ.د. مصطفى العبد الله الكفري
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

المقدمة:

الوحدة العربية كانت وما زالت حلماً لمعظم المواطنين العرب، وجاءت الوحدة المصرية السورية تلبية لرغبات الشعبين المصري والسوري، في إطار الجو الدولي الضاغط، والأحداث التي شهدتها الوطن العربي من تأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثي على مصر، والحشود العسكرية التركية على الحدود السورية وصولاً إلى قيام حلف بغداد، وتزايد المؤامرات والذسائس في المنطقة العربية. ومنذ أيام حكومة صبري العسلي في سورية أصر ميشيل عفلق أحد قادة حزب البعث العربي الاشتراكي أن يتضمن البيان الوزاري للحكومة الدعوة إلى الوحدة السورية المصرية، وقد لاقت هذه الدعوة تأييد مجلس النواب السوري. فالوحدة بين مصر وسورية "أعطت الأمل للمواطن العربي بإمكان السعي إلى الوحدة الشاملة، وكانت في تلك الفترة الرد الحاسم على المؤامرات التي كانت تستهدف سورية ومصر ولبنان وبقية الدول العربية...". (1)

الفكر
السياسي العدد 86 / الربع الثاني لعام 2023



(1) وفق ما ذكر: المحامي غالب ياغي أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان خلال تلك الحقبة.

الجمهورية العربية المتحدة هو الاسم الرسمي لدولة الوحدة التي قامت بين مصر وسورية خلال الفترة (1958 - 1961). وتم الإعلان عن قيام دولة الوحدة في 22 شباط من عام 1958 بتوقيع ميثاق الجمهورية المتحدة من الرئيس السوري شكري القوتلي والرئيس المصري جمال عبد الناصر. ثم اختير جمال عبد الناصر رئيساً وأصبحت القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة. أنهت الوحدة بانقلاب عسكري في دمشق يوم 28 أيلول 1961، وأعلنت سورية انفصالها عن مصر لتصبح "الجمهورية العربية السورية"، بينما احتفظت مصر باسم "الجمهورية العربية المتحدة" حتى عام 1970. نفذ انفصال سورية عن مصر مجموعة من العسكريين السوريين مدفوعين من جهات غربية ومن السعودية والأردن.

1 - دوافع ومركات الوحدة:

كانت الوحدة المصرية - السورية التي أُعلنت في 22 شباط من عام 1958، نتيجة المطالبة الدائمة لمجموعة من الضباط السوريين، في وقت كان فيه قادة حزب البعث العربي الاشتراكي قد قاموا بحملة من أجل الاتحاد مع مصر. لم يكن الرئيس جمال عبد الناصر متحمساً لوحدة إندماجية مع سورية، ولم يكن يطمح لإدارة شؤون سورية الداخلية ومشكلاتها. كان ينادي بـ "التضامن العربي" الذي بموجبه يقف العرب معه ضد القوى العظمى، وكان يحتاج بصورة خاصة إلى السيطرة على سياسة سورية الخارجية بهدف محاربة أعدائه من الغربيين والعرب. وكانت فكرة الرئيس ناصر مختلفة عن برنامج (حزب البعث العربي الاشتراكي) الوحدوي الداعي إلى إلغاء الحدود بين الدول العربية. وهكذا دفعه السوريون دفعاً إلى الموافقة على قيام الجمهورية العربية المتحدة.⁽¹⁾

منذ منتصف عام 1954، ومطلع عام 1955، أبدت الجماهير في سورية اهتماماً خاصاً بثورة مصر، وخاصة ما يتعلق باتفاقية تأميم قناة السويس، ومقاومة الاحلاف، وبلورة الفكرة العربية لدى قادة ثورة مصر، والضغط الصهيوني على مصر متمثلاً في الحملة على غزة في مطلع عام 1956، ومؤتمر باندونغ، وصفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتي، وتوضيح الاتجاه الاجتماعي

(1) كما يرى الصحافي الفرنسي باتريك سيل.

للثورة ومحاربتها الجدية للإقطاع، كل ذلك أكسب الثورة المصرية وقائدها الرئيس جمال عبد الناصر احتراماً كبيراً في الأوساط التقدمية والديموقراطية في القطر العربي السوري، فإذا أضفنا إلى كل ذلك الوزن الذي تمثله مصر في الوطن العربي: بشرياً وحضارياً وجغرافياً، اتضح أن استقطاب الزعامة الناصرية للجماهير العربية في النصف الثاني من الخمسينيات كان أمراً محتملاً. (1)

مواجهة حلف بغداد وانتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية السورية:

طرحت حكومة الثورة في مصر بقيادة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر عام 1955 شعار انتهاج سياسة عربية خارجية مستقلة، ضمن نطاق الجامعة العربية، وتقوية ميثاق الضمان الجماعي العربي لمواجهة حلف بغداد. ولقي هذا الشعار تقديراً عالياً لدى القوى القومية والوطنية في سورية، فتم تشكيل حكومة سورية جديدة شارك فيها ممثلو حزب البعث العربي الاشتراكي، وبدأ حزب البعث ذو الفكر القومي الوحدوي يدعو للوحدة بين مصر وسورية لأنهما الدولتان الأكثر تحراً بين الدول العربية. (2)

في عام 1955 تم انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية السورية، وبذلك حُسم الموقف لمصلحة التيار القومي الوحدوي المناادي بالوحدة مع مصر، واتفقت الدولتان (مصر وسورية) على إنشاء قيادة عسكرية موحدة مركزها في دمشق، ولعبت العوامل الخارجية دورها الأول في تعزيز التقارب بين الدولتين، حيث بدأ الاتحاد السوفياتي في عام 1956 بحملة ديبلوماسية واسعة لاكتساب ود دول الشرق الأوسط وزيادة نفوذه في هذه المنطقة، وأبرمت كل من سورية ومصر في العام نفسه صفقات لشراء السلاح

(1) حسب رأي الدكتور جورج جبور.

(2) من أعضاء الوفد العسكري السوري الذي وصل إلى القاهرة دون علم الحكومة السورية مطالباً بالوحدة الفورية المقدم بشير صادق، المقدم جادو عز الدين، اللواء عفيف البزرة، المقدم طعمة العودة الله، المقدم حسين حده، المقدم ياسين فرجاني، المقدم محمد النسر، المقدم جمال الصويفي، المقدم مصطفى حمدون، المقدم أحمد حنيدي، عقيد أ. ح. عبد المحسن أبو النور. وقد فاوض الرئيس جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر طيلة أيام 13-16 يناير/كانون الثاني 1958، وتكلت المهمة بالاتفاق على الوحدة. ولإكمال المهمة وصل وزير الخارجية السوري صلاح الدين البيطار يوم 16 يناير/كانون الثاني للتوقيع بالحروف الأولى ميثاق الوحدة بين سورية ومصر.

السوفياتي، في الوقت الذي كان فيه حلف بغداد يهدد الأراضي السورية بدعم من بريطانيا.

وحين وقوع العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الأول من عام 1956 أعلنت الحكومة السورية حالة الطوارئ في أراضيها واتجهت وحدات من قواتها للمرابطة في شرق الأردن بعدما عطلت خط أنابيب شركة التابلين الناقلة للنفط العراقي إلى الساحل اللبناني ومنه إلى أوروبا. واضطرت هذه الوحدات للانسحاب من الأردن في نيسان 1957 بعد أن هددت الولايات المتحدة الأميركية بالتدخل ضدها. ولم يعد بوسع الحكومة السورية التراجع عن سياستها الجديدة إذ شعرت بقدر من العزلة أمام حلف بغداد والسياسة العراقية بل والعدوان الإسرائيلي. فعقدت في شهر تشرين الأول 1957 معاهدة للتعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي. (1)

2 - قيام الجمهورية العربية المتحدة:

واجتمع بتاريخ 18 تشرين الأول 1957 مجلس النواب السوري ومجلس النواب المصري في جلسة مشتركة وأصدرا بالإجماع بياناً يدعو حكومتي البلدين للاجتماع وتقرير الاتحاد بين الدولتين. وفي هذا الاتجاه اجتمع رئيسا البلدين وأركان حكومتهما وأصدروا بياناً في 22 شباط 1958 أعلنوا فيه توحيد القطرين في دولة واحدة في الجمهورية العربية المتحدة التي تقرر أن يكون نظامها رئاسياً ديمقراطياً. وبالفعل جرى استفتاء شعبي على الوحدة وتم انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة التي تتكون من الإقليم الشمالي (سورية) والإقليم الجنوبي (مصر). (2)

وتم في 5 آذار 1958 وضع دستور جديد مؤقت للجمهورية العربية المتحدة. وأناط الدستور السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية يمارسها فعلياً بمعاونة نواب الرئيس والوزراء الذين يعينهم ويقيلهم بنفسه، وهم مسؤولون أمامه دون غيره.

(1) الدكتور أحمد سرحال. انظر أيضاً: صحيفة النهار اللبنانية، السراج 8، 7 مارس 2005 - بقلم صبحي منذر ياغي 8، 7 مارس 2005.

(2) أعلنت الوحدة ومنح الرئيس السوري شكري القوتلي لقب "المواطن العربي الأول".

وأُحدث إلى جانب الحكومة المركزية في الجمهورية العربية المتحدة مجلسان تنفيذيان إقليميان: المجلس التنفيذي المصري، والمجلس التنفيذي السوري اللذان يرأس كل منهما وزير مركزي، أما السلطة التشريعية فقد تولاهما مجلس الأمة المكون من نواب يعين نصفهم رئيس الجمهورية والنصف الآخر يختاره من بين أعضاء مجلس النواب السابقين في سورية ومصر، وقد منح مجلس الأمة حق طرح الثقة بالوزراء، ولكن بصورة إفرادية من دون المسؤولية الوزارية الجماعية التي بقيت قائمة أمام رئيس الجمهورية فقط. وبذلك حافظ النظام على طبيعته الرئاسية المتشددة، ولاسيما أن بعض أعضاء المجلس كانوا يُعيّنون من الرئيس، وهذا يخالف ويتجاوز طبيعة النظام الرئاسي القائم مبدئياً على الفصل بين السلطات". وألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطاباً من منزل الرئيس شكري القوتلي بعيد إعلان الوحدة قال فيه:

(أيها المواطنون:

السلام عليكم ورحمة الله..

إنني أشعر الآن وأنا بينكم بأسعد لحظة من حياتي، فقد كنت دائماً أنظر إلى دمشق وإليكم وإلى سورية وأترقب اليوم الذي أقابلكم فيه، والنهار ده.. النهار ده أزور سورية قلب العروبة النابض.. سورية اللي حملت دائماً راية القومية العربية.. سورية اللي كانت دائماً تتادي بالقومية العربية.. سورية اللي كانت دائماً تتفاعل من عميق القلب مع العرب في كل مكان.

واليوم - أيها الإخوة المواطنون - حقق الله هذا الأمل وهذا الترقب وأنا ألتقي معكم في هذا اليوم الخالد، بعد أن تحققت الجمهورية العربية المتحدة). (1)

3 - بداية الانهيار والفشل:

منذ قيام الجمهورية العربية المتحدة، بدأت الممارسات "الديكتاتورية" من جانب الرئيس عبد الناصر، الذي عمد إلى وضع شرطين لقيام هذه الوحدة، أولهما أن يمتنع الضباط عن ممارسة العمل السياسي، وحل الأحزاب السياسية في سورية ومن بينها حزب البعث العربي الاشتراكي، وهذا ما أثار

(1) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في دمشق 24 شباط (فبراير) 1958 بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة.

نقمة عدد كبير من البعثيين الذين لم يتوقعوا استبعادهم من الوحدة وهم من صانعيها. وفي رأي باتريك سيل، إن قادة حزب البعث كانوا يتوقعون أن يصبحوا المعلمين العقائديين في الجمهورية العربية المتحدة، وأن يزودوا عبد الناصر بعقيدة متكاملة، ويعلموا العروبة لمصر نفسها. ولكن كل ذلك لم يكن سوى أحلام يقظة. فبدلاً من الحياة الحزبية الجاهزة التي كانت قائمة في سورية أنشأ جمال عبد الناصر تجمعاً سياسياً كان في الوقت نفسه سلطوياً وكسيحاً مخلع الأوصال هو الاتحاد القومي. وكل القرارات كانت تتخذ في القاهرة، حيث كان يعمل بواسطة مجموعة صغيرة من الضباط ورجال الأمن. كان اعتماداه في دمشق على رجل أمن صموت العقيد عبد الحميد السراج الذي رفعه وعينه وزيراً للداخلية. (1)

السياسة المتبعة تجاه سورية أفقدتها سيطرتها على شؤونها الداخلية والخارجية، وانعدمت الحياة السياسية فيها، لتتصر في أيدي المسؤولين المصريين، ولم تعد دمشق سوى مركز محافظة، وأنشأ الرئيس جمال عبد الناصر حكومة مركزية ضمت: أكرم الحوراني، وصلاح الدين البيطار، وكانت الشؤون المصرية والسورية، من اختصاص مجلسين تنفيذيين محليين. وفي تشرين الثاني عام 1959 أرسل الرئيس جمال عبد الناصر أبرز مساعديه المشير عبد الحكيم عامر ليتولى حكم سورية التي أُطلق عليها اسم الإقليم الشمالي، أما مصر فكانت الإقليم الجنوبي.

ولأن الوحدة لم تأت وفق ما تمناه السوريون، بدأ عدد منهم التعبير عن رفضه ومشاعره وخصوصاً بسبب التدخلات المصرية في الشاردة والواردة، وبسبب تهميش دور الزعماء والقادة السوريين، حتى أولئك الذين كانوا في المناصب الحكومية، ومنهم أكرم الحوراني الذي أعرب عن خيبة أمله "... وغادر الحوراني القاهرة بعدما نفض يديه منها عائداً إلى بلدة حماه وسط خيبة أمل كاملة من تجربة الوحدة مع مصر...".

بعد تصاعد الخلافات بين ممثلي حزب البعث وعبد الحكيم عامر استقال بتاريخ 30 كانون الأول 1959 الوزراء البعثيون من الحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة والمجلس التنفيذي للإقليم الشمالي،

(1) غالب ياغي، كما أكد المعارضون لمشروع الوحدة والمتابعين لهذه الفترة التاريخية.

وأكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية ووزير العدل في الحكومة المركزية، وصلاح الدين البيطار وزير الثقافة والإرشاد القومي في الحكومة المركزية، ومصطفى حمدون وزير الإصلاح الزراعي، وعبد الغني قنوت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في المجلس التنفيذي.. بعد ٤ أيام تم إعفاء وزير الاقتصاد خليل الكلاس من منصبه في المجلس التنفيذي.

ويذكر الذين عايشوا تلك الفترة كيف بدأت عملية ضرب المعارضين من الشيوعيين بالدرجة الأولى لتطول بعدها البعثيين، ولعب المقدم عبد الحميد السراج دور الجلاد، فزجَّ عدداً من المعارضين في غياهب السجون، وتعرض الكثير من هؤلاء لأبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي وبأساليب وحشية.

4 - أسباب الانفصال وفشل الوحدة:

كان للأجواء السياسية المشحونة دورها الأول في حدوث الانفصال وفشل الوحدة، إضافة إلى التدخلات العربية والأجنبية. ولا ينفي النائب سامي الخطيب "أن تكون الأسباب الداخلية قد لعبت دورها في حصول الانفصال، إضافة إلى الدور الذي لعبته السفارات الغربية التي كانت منذ الأساس ضد هذه الوحدة".

وعدّ سامي شرف أنه كان هناك قضايا داخلية تمس الأوضاع وآليات الحكم في كل من سورية ومصر هيأت أرضية صالحة لنجاح الانفصاليين. " ... كانت هناك أصابع أجنبية تلعب لفصم هذه الوحدة خوفاً من المد الوحدي الذي كان سيحدث تأثيراً في المنطقة العربية كلها، ويؤدي إلى تغييرات فيها، ويحول دون قيام "إسرائيل" بتحقيق أهدافها التوسعية".

أسباب عديدة أدت إلى حدوث الانفصال وانحيار الوحدة أهمها: (1)

- عدم وجود اتصال جغرافي وترابط على الأرض بين سورية ومصر، مما يجعل سيطرة الحكومة المركزية محدودة، إضافة إلى وجود كيان شديد العداء للعرب وللمصر وسورية خاصة "إسرائيل".

- إبعاد الجيش عن التدخل في السياسة، وهو موضوع شائك ومعقد في سورية بالذات، فقد كان الضباط السوريون يتدخلون في السياسة للنخاع، منذ عام 1949.
- التنظيم السياسي الواحد وهو الاتحاد القومي الذي كان مطبقاً في مصر لم يكن مقبولاً من حزب البعث العربي الاشتراكي على وجه التحديد... وقد عدت نتيجة انتخابات الاتحاد القومي في سورية هزيمة للبعثيين وانتصاراً لعبد الحميد السراج.
- كان صعباً إتمام توحيد القوانين بين مصر وسورية، وخصوصاً التي تحكم تنقل الأفراد والتجارة وإزالة الحواجز بين الإقليمين.
- الهمينة على الجيش السوري من الضباط المصريين.
- قيام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم البنوك الخاصة والمعامل والشركات الصناعية الكبرى والتي كانت مزدهرة وخاصة صناعة الغزل والنسيج والإسمنت.
- قدوم الكثير من العمال المصريين إلى مدن الإقليم الشمالي، واختلال توازن قوى العمل. والحديث عن تهجير مليون فلاح مصري إلى منطقة الجزيرة السورية.
- سياسات استبدادية من الحكومة في الإقليم الجنوبي ساهمت في توليد انزعاج لدى السوريين الذين كانوا يتباهون بالتعددية السياسية، التي اشترط عبد الناصر إلغائها لقبول الوحدة. كان لجهاز المخابرات دور مؤثر في إذكاء نار الفرقة بين المواطنين.
- المنطقة العربية كانت تتعرض لمؤامرات عديدة من مختلف الأطراف، جعلت الوحدة على غير استقرار، ولم يكن من شيء ليوقف تداعيتها، بل ربما لم يوجد في الجوار العربي سلطة ترغب في استمرارها.

ويرى بعضهم أن قرار الرئيس جمال عبد الناصر بإلغاء جميع الأحزاب السياسية أدى إلى جمود في الحركة السياسية السورية، كما أن حركة التأميم طالت بعضاً من أفراد الطبقة الوسطى الذين كافحوا طوال سنين لبناء ثروتهم الصغيرة الشخصية، لكن تم هضم الكثير من حقوقهم أثناء حركة التأميم الواسعة آنذاك.

5 - حدوث الانفصال:

يوم 28 أيلول 1961 قامت مجموعة من الضباط السوريين بقيادة المقدم عبد الكريم النحلاوي بانقلاب عسكري، وبدعم أردني - سعودي، وبمؤازرة من رجال الأعمال السوريين الساخطين بسبب قرارات التأميم، في أجواء متأزمة من جميع النواحي. وفوجئ الرئيس جمال عبد الناصر بأنباء التمرد السوري فأمر بإرسال قوة من ألفي مظلي مصري إلى سورية للقضاء على التمرد. لكن مواقف قيادات الجيش في اللاذقية المؤيدة للمتمردين دفعت ناصر إلى التراجع عن قراره، علماً بأن الطليعة المصرية المؤلفة من 120 مظلياً كانوا قد أعلنوا الاستسلام بعد هبوطهم. وكان عبد الحكيم عامر قد غادر دمشق إلى القاهرة حوالي الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الانقلاب. وكان من بين السياسيين السوريين قد أيد الانفصال كل من أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار ومن الموقعين على وثيقة الانفصال في 2 تشرين الأول/أكتوبر 1961. واعترفت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً بحكومة الانفصال في سورية بعد 12 يوماً فقط من الانقلاب العسكري الذي أطاح بالوحدة السورية المصرية. (1)

في الساعات الأولى من صباح 28 أيلول 1961 صحا الناس في أنحاء متفرقة من العاصمة السورية دمشق ومدن أخرى على تبادل عيارات نارية، وبدأت مصفحات ومجنزرات قوات البادية تحاصر الدوائر الرسمية وتتجول في الشوارع الرئيسية بمدينة دمشق. الإذاعة السورية بدمشق استهلت برامجهما بيث للقرآن الكريم، وفي حوالي الساعة السابعة والنصف صباحاً صدر البيان رقم 1 عن القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة وهذا نصّه:

(لقد قام جيشكم الذي كان دائماً وسيبقى أبداً دعامة وطينة راسخة، قام للحفاظ على أرض الوطن وسلامته وحرية وكرامته، قام لإزالة الفساد والطغيان، ورد الحقوق الشرعية للشعب، وإنما نعلن أن هذه الانتفاضة لا صلة لها بشخص أو بفتنة معينة، وإنما هي حركة هدفها تصحيح الأوضاع غير الشرعية. فيا أيها الشعب العربي، ثق بجيشك فإننا أقوىاء بعون الله وبقوته.

(1) - المقدم عبد الكريم النحلاوي، مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر.

إننا قد طرقتنا على كل باب للإصلاح قبل أن ننفجر، فلم نجد إلا القوة سبيلاً لكي تعاد إلى الشعب حريته وللجيش كرامته. ولن نرضى بعد اليوم لراية العروبة مقراً إلا هامات النصر، وهذه دماؤنا نكتب بها أننا وفيينا العهد وأبيننا العيش إلا كراماً، والعزة للعرب).

6 - نتائج الانفصال:

يرى بعضهم أن الانفصال كان سبباً في نكسة عام 1967، لكن آخرين يرون بأن الانفصال هو الذي حمى سورية من خسارة أكبر إبان تلك الحرب، فربما كاد سوء التنظيم الإداري الذي غلب على مرحلة الوحدة أن يتسبب في استغلال أكبر من "إسرائيل" للظروف السيئة واحتلال مزيد من المساحات على الجبهتين. من جانب آخر كان يمكن للوحدة أن تغير الظروف السياسية بشكل كبير فيما لو تحمل السوريون أعباءها لفترة من الزمن، ودعمتها الظروف السياسية آنذاك حتى تستقر الموازين بين جناحي الوحدة.

على الرغم من عدم نجاح تجربة الوحدة والاستمرار لفترة طويلة، يختلف الكثير من الباحثين والنقاد حول تقييم هذه التجربة الوحدوية الأولى في تاريخ العرب المعاصر، وتتباين الآراء بشدة بين من يصفها بالنجاح ومن يصفها بالفشل ولكل منطقته وحججه، فبينما يحتاج الوحدويون بالمنجزات الاقتصادية التي تم إنجازها في عهد الوحدة في سورية وعلى رأسها العدالة الاجتماعية وبداية مشروع سد الفرات، الذي كان في نظر الرئيس جمال عبد الناصر موازياً لمشروع السد العالي في أسوان، وحركة التأميم الكبيرة، إضافة لحماية سورية من تهديدات الأحلاف التي كانت تترصد بها وخاصة حلف بغداد والتي كانت السبب الرئيس وراء قيام دولة الوحدة (الجمهورية العربية المتحدة).

المراجع:

1. صبحي منذر ياغي، صحيفة النهار اللبنانية، السراج 7، 8 مارس 2005.
2. خطاب الرئيس جمال عبد الناصر، من منزل الرئيس شكري القوتلي بعيد إعلان الوحدة.
3. جبلة. كوم، سورية: ضباط دمشق ضربوا الوحدة مع مصر، 3 يونيو 2005.
4. صحيفة الزمان العراقية اللندنية، أربعون سنة على فشل أول نموذج لوحدة بلدين عربيين، عبد الهادي البكار يقرب لـ (الزمان الجديد) ملف أسرار الانفصال، 1 يناير 2002.
5. محمد جمال الباروت، حركة القوميين العرب النشأة، التطور، المصائر. الناشر: المركز العربي للدراسات الإستراتيجي



علم الجمهورية العربية المتحدة

ما يزال علماً للجمهورية العربية السورية والنجمتان تعني مصر وسورية على أمل أن تزداد النجوم بانضمام دول عربية أخرى لدولة الوحدة



خارطة الجمهورية العربية المتحدة



الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس شكري القوتلي يوقعان على الوحدة



استقبال حافل للرئيس جمال عبد الناصر خلال زيارته للمدن السورية



الجرائد تكتب عن استقبال الرئيس جمال في مدينة حلب السورية

سياسيولوجيا التطرف دراسة في ثيوقراطية الدولة

أ.د. عبد الله المجيدل
جامعة دمشق

العدد 86 / الربع الثاني لعام 2023

الفكر
السياسي

المقدمة:

تعدّ الصراعات المذهبية والطائفية المستفحلة في وقتنا الراهن، المشهد الأكثر خطورة في تاريخ كثير من الدول العربية والإسلامية، ولعل العامل الرئيس في نشوئها وتفاقمها يعود إلى غياب الديمقراطية، وأسس الدولة المدنية، إضافة إلى جشع الساسة في استغلال التناقضات المذهبية لتثبيت عروشهم، ما يدفع مواطني تلك البلدان إلى البحث عن مرجعيات مذهبية ووطنية، وغيرهما من المرجعيات بغية ضمانة وجودهم، في ظروف غياب المرجعية الوطنية والقانونية، التي تتكفل بحرية الجميع وبحقوقهم على أسس عادلة دون أي اعتبار آخر، وهذا يؤدي إلى إقحام الدين والمذاهب في السياسة، واستغلال ذلك في تحقيق مكاسب سياسية، ولا سيما عندما يبحث السياسي عن حامل فكري، أو أيديولوجي يسانده في تسنم هرم السلطة، والتمسك بها حتى آخر رمق في حياته، بل توريثها، لا لتحقيق المشروع الوطني المعلن عادة، بل غالباً ما يكون الهدف متمثلاً بكليته في تحقيق طموحاته الشخصية في إشباع رغبته الجامحة في السلطة والتسلط والثراء، ما يجعل العلاقات بين المذاهب الإسلامية علاقات متوترة، تدفعها في كثير من الأحيان إلى أن تكون علاقات عنيفة ودموية تؤسس لمنهج التطرف الديني، ليس في علاقة الدين الإسلامي بغيره من الأديان فحسب، بل في الصراع بين المسلمين أنفسهم أو من يعدون أنفسهم مسلمين،

وفي أحيان كثيرة بين أتباع المذهب الواحد عندما تتعارض المصالح، وهنا نُشير إلى أنّ محاولات الحلول الدينيّة التوفيقية لم يكتب لها النجاح في مقابل الدولة المدنية، إذ إن تجربة عصر النهضة الأوربية تعطينا دليلاً صارخاً وتجربة ناجحة في الحل الأمثل لمثل هذه الصراعات الطائفية والمذهبية في القارة الأوروبية، إبان الحقبة التي سبقت عصر التنوير، والتي حُلّت بإقصاء السلطة الكنسية، والتميز بين العلاقات الدينية والعلاقات الوطنية داخل الدولة، وجعل العلاقات الوطنية هي الأساس، ولذلك فإن فكرة التقريب بين المذاهب في الفكر العربي الحديث والمعاصر، والمحاولات التي جرت في هذا الاتجاه، لم يكتب لها النجاح، ما دامت الهوية المذهبية والطائفية في الواقع العربي المعاصر، تطفئ على الهوية الوطنية، وتفرغ مفهوم الدولة من مضامينه لتعيدنا إلى مرحلة ما قبل الدولة.

الإسلام السياسي والمذاهب.

يعد الإسلام السياسي الذي نلاحظه اليوم ثقافة جديدة طارئة، وقد نجد تأصيلها وسلفيتها في الفكر الإسلامي بوصفها ظاهرة مرتبطة بالأمة العربية الإسلامية المعاصرة، بمعنى إنها حركة سياسية ذات مرجعية دينية، تسعى بفكر مغلق ومكبل لا يقبل الحوار لتمثيل العرب والمسلمين والنطق باسمهم، من خلال استحوادها على السلطة وربط قيم الإسلام بالمعتقدات السياسية وإنتاج توليفة ثيوقراطية بابوية لا تختلف عن سلطة الكنيسة في القرون الوسطى الأوروبية، كما يمكن النظر إلى الإسلام السياسي على أنه ظاهرة دينية نابعة من البيئة المحيطة بها، لكنها لم تستمر على دينيتها بقدر ما أضفت على نفسها صبغة سياسية مؤدلجة ذات أبعاد تنظيمية لكيانات تمثل تراكمات طويلة من العمل السياسي، وأن تاريخ الإسلام السياسي هو تاريخ محاولات تلك الجماعات التي تتادي بسيادة الدين والتبشير به بمختلف السبل، بما في ذلك استخدام العنف، على قاعدة ميزان القوة، بل إنها في غالبيتها ارتبطت بظاهرة العنف (الديني والسياسي)، ونتج عنها كل ما هو بعيد عن الدين الإسلامي ومبادئه وقيمه، باسم النظرية الثيوقراطية وتجلياتها، فالإسلام السياسي مفهوم مختلف تماماً عن مفهوم الإسلام، فالإسلام صفة، في حين المسلم اسم، فليس كل مسلم هو إسلامي ولكن كل إسلامي هو مسلم بالضرورة، تلك هي نظرية الإسلام السياسي التي

تعتقد أنها تمثل امتداداً حقيقياً أصيلاً للأصولية الإسلامية، ونتاجاً لفشل الحداثة، وعجز الشيوقراطية عن إحلال نفسها محل تلك الحداثة وبناء منظومة دولة مدنية من خليط متجانس من القيم العربية الإسلامية دون أن تقلد الغرب⁽¹⁾، في دولة حقيقية يحكمها القانون وليس صورة مشوهة عن الدولة بمفهومها المعاصر، ويشير التحليل السيسولوجي لبنية الدولة إلى أن دولاً عميقة عدّة يمكن ملاحظة معالمها هي التي تحكم، بشكل مباشر أو غير مباشر، معظم البلدان العربية والإسلامية، ويمكن أن نستعرض منها: دولة الحاشية، وهي تمثل سلطة المقربين من أولي الأمر، وهؤلاء يحكمون ويتدخلون في تسيير أي أمر من الأمور لهم، ولمن يتمكن من الوصول إليهم، إذ يتجاوزون القانون إما عن طريق الالتفاف عليه، أو إذا اقتضت الضرورة باستخدام الاستثناء الذي تمنحه الدساتير لولي الأمر، وتمكنه من تجاوز القانون، وهذه من أكثر أنماط الدول العميقة تأثيراً وسلطة، والدولة العميقة الثانية هي دولة السيدات، في أغلب البلدان العربية والإسلامية، اللواتي يتحولن إلى سيدات أعمال، ويستطعن التعيين في أعلى مراكز الدولة والإقصاء عنها، علاوة على إمكانية التدخل في صنع أي قرار سواء أكان كبيراً أم صغيراً. أما الدولة العميقة الثالثة فهي دولة رجال الدين، ومع أن هذه الفئة تظهر الاحترام الشديد لأولي الأمر، الذين هم أيضاً بدورهم يظهرون لهم التبجيل والتقدير، إلا أن كليهما لا يضمن في قرارة نفسه، أي احترام أو تقدير للآخر ولا يثق به، ولكن يستجيب ولي الأمر لبعض مطالبهم، لقاء توظيفهم في تعزيز سلطته لدى العامة، بحكم تأثيرهم الكبير في تفكير فئات واسعة من الشعب، وتجشّمهم عناء البحث عن مخارج دينية للإفتاء بصحة ما يراه، ووجوب الالتزام به شرعاً، في حين يوفر لهم احترام ولي الأمر مكانة متميزة لدى العامة. أما الدولة الرابعة فهي سلطة الدول العظمى التي تملي إرادتها بدءاً من مبادئ السياسة الخارجية، لهذه الدولة أو تلك، وانتهاءً بمضامين المناهج التربوية، والخامسة تتمثل برجال الأعمال، ولا سيما أولئك الذين يملكون صلة قريبي أو مصلحة بصانعي القرار، والسابعة والثامنة والتاسعة، أما العاشرة فهي ما يسمى بالدولة الرسمية إذا كان ينطبق عليها مفهوم الدولة، ومعاييرها، ومؤشراته، وهي الأضعف بين أنماط هذه

(1) العلوي، سعيد بن سعيد. (2002). الإسلام السياسي، ط2، بيروت: دار الساقي. ص39.

الدول العميقة في جميع مفاصل السلطة، مع أنها الدولة الرسمية المعلنة والمُعترف بها. ما يؤدي إلى تهشم الانتماء الوطني؛ نتيجة غياب مرجعية الدولة بمفهومها الحقيقي، والبحث عن انتماءات مذهبية وطائفية وإثنية، بحسب تقاطع المصالح، بل أحياناً إلى انشطارات في المذاهب نفسها إلى مرجعيات ثانوية تحقق مصالح فئة بعينها، وهذا ينتج الصراعات التي تأخذ طابعاً عنيفاً في أحيان كثيرة، كما يهيب لمظاهر التخلف والتطرف والإرهاب، التي تقدم تلك الصورة النمطية التي تسود الآن لدى شعوب مختلف بلدان العالم حول الإسلام والمسلمين، والإسلام براء من كل هذا، ولا سيما في ظل غياب المرجعيات المذهبية المتتورة، التي تعلي مقاصد الإسلام وغاياته فوق أي اعتبار سياسي، أو مكاسب آنية، ولعل تعريف المذهب بغرض تحديد مفهومه بات ضرورياً في فهم علاقته بمفاهيم أخرى من مثل: الطائفة والتعصب، وغيرهما من المصطلحات، إذ تعرفه الموسوعة العربية بأنه: مجموعة من المفاهيم والأفكار والمواقف والقواعد الموجهة التي تخص ميداناً بعينه من ميادين المعرفة أو النشاط، وتكون ذات اتساق وتجانس فيما بينها، وغالباً ما يعود جميعها إلى عدد محدود من المبادئ الموجهة التي تسري على كل مواقف المذهب وقواعده.⁽¹⁾ وهو بذلك يعبر عن الاتجاه الفكري في أي فنّ من فنون العلم، وقد جرى توظيفه في الفكر الديني للتعبير عن مجموعة المبادئ التي قال بها أئمة السلف في العقيدة أو الفقه أو الأصول لتغدو منظومة من الأحكام الفقهية في الاجتهاد تميز أتباع هذا النسق بعد اكتسابه نوعاً من الحصانة والتقديس الدينيين، دون غيره من الأنساق، ويفهم من هذا أنّ التمذهب هو تبني عقيدة دينية أو انحياز إلى مدرسة فقهية في تفسير دين معين أو هو انتماء إلى نمط من أنماط التدين في الديانة نفسها يُنظّم ممارسات جماعة دينية في العبادات والمعاملات؛ أي على مستوى الطقوس والعقائد في الحياة اليومية للمؤمن، وإذا كانت المذاهب في نشأتها الأولى قد أدت دوراً إيجابياً بناءً على مقتضيات الضرورات الحياتية، إذ جاءت تعبيراً عن إبداعين عقلي وعلمي أنتجا تعدد الآراء، وأسهما في بروز تيارات عقلية تعتمد الاجتهاد في استنباط الأحكام الشرعية وتأويل النصوص الدينية، على النحو الذي

(1) الموسوعة العربية. الرابط: <http://arab-ency.com.sy/Search>

أغنى الفكر الإسلامي عقيدة وشريعة، وأكسبه المرونة في التكيف مع الأوضاع المستجدة، التي لم تحدد في نصوص قرآنية أو أحاديث نبوية، وأتاح للمسلمين أن يستفيدوا من بعضهم بعضاً في إطار من الحوار المتبادل على أساس الحُجّة والمنطق، والمفاضلة بين الأحكام بالنظر لمقتضيات الواقع. إلا أن هذا التعدد المذهبي، ونتيجة عوامل سياسية وثقافية وتاريخية عدّة، تحوّل في كثير من وجوهه من عامل ازدهار حضاري يسهل حياة المسلمين في تكيف شريعتهم مع مستجدات الواقع الحياتية، إلى عامل مؤجج للصراع والاقত্তال بين المسلمين. إذ غدت الفرقة المذهبية من أهمّ عوامل ضعف المسلمين، ولا سيما العرب منهم، وتخلفهم عن غيرهم من الأمم. وفي هذا السياق التاريخي انبثقت فكرة التقريب بين المذاهب الإسلامية، وبعد أن أدرك كثير من المفكرين المسلمين مدى خطورة الوضع الناجم، نتيجة الفرقة والصراع الداخلي الذي بلغ حدّ التطرف في بعض جوانبه، إذ جاءت فكرة التوفيق بين المذاهب، لمعالجة أصل المشكلة، انطلاقاً من أن جوهر الدين الإسلامي يقوم على الاعتصام بحبل الله، ونبذ الفرقة، ولكن مثل هذه الفكرة كانت أشبه بمغامرة من حيث إنها تحتاج إلى علماء ورجال دين يحظون بمكانة علمية مؤثرة لدى جمهور علماء المسلمين المتتورين من مختلف المذاهب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحتاج إلى قادة سياسيين شرعيين يكون من أولوياتهم بناء أوطانهم، أكثر من اهتمامهم بكراسي السلطة والتسلط، ولعل هذا برأيي أكثر أهمية وتأثيراً، من دور العلماء، إذ إن الأدلة كثيرة على أن مجرد طرح أولي الأمر لفكرة ما، حتى ينبري علماء الدين في سباق محموم لإيجاد كل المسوّغات الفقهية لتسويق ما طُرح، مستحضرين جميع جوانب المرونة في الشريعة أو التشدد وذلك بحسب الموقف. وعند توافر العلماء والساسة المخلصين، يمكن مواجهة الحصون المنيعة التي يصعب اختراقها أو حتّى مُجرّد الاقتراب منها، تلك الحصون بنتها مختلف المدارس الإسلامية لتحمي ذاتها، وتُدافع عن وجودها بشكل يضمن شرعية استمرارها، وذلك في ظروف غياب قوانين مدنية الدولة التي تحمي وجود جميع الأفراد، وتضمن حرية الأديان على أنها مكون ثقافي، يحظى باحترام الجميع دون أي تدخل في السياسة العامة للدولة في مختلف جوانبها.

ويشير استعراض محاولات التقريب بين المذاهب بأنها لم تصدر من مذهب دون آخر، بل من المذهبين الرئيسيين (السني والشيوعي) كليهما، وهي دعوات نادت في غير مرة بالوحدة والتسامح والحوار وفق ما يتوافر من جوانب مشتركة كثيرة لتفادي تضارب الآراء وتناحرها حول القضايا الخلافية، وهي ضئيلة في أصلها قبل التراكمات التي غذتها نزعات سياسية لغايات باتت جلية لكل باحث حصيف، ما يسهم في إرادة التقريب، وتجاوز أحداث باتت من الماضي السحيق، لا يوصل البحث فيها إلا إلى مزيد من الفرقة والأحقاد، التي هي بعيدة كل البعد عن جوهر الإسلام ومقاصده وغاياته، وتمزيق الأمة الإسلامية إلى مذاهب وطوائف وملل، وفي هذا يقول الشيخ محمد تقي القمي: "والنتبّه للمرض أول خطوة نحو العلاج، ومن هنا بدأ المفكرون يحاولون إنقاذ الأمة من سباتها، ويكافحون للرجوع بها إلى الطور الطبيعي، فجاءت فكرة التقريب المتفقه مع طبيعة التطور والعقل السليم، وأسس دين الأخوة والتوحيد، إذ قام بعض العلماء من المذهبين الرئيسيين في فتح باب الحوار، إذ بادر السيد عبد الحسين شرف الدين بالحوار مع شيخ الأزهر آنذاك سليم البشري سنة (1910)، حول بعض القضايا الخلافية بين المذهبين السني والشيوعي، ثم تلاه السيد محمد حسين آل كاشف الغطاء (سنة 1911) حاور مع علماء الأزهر، وكذلك الشيخ عبد الكريم الزنجاني (سنة 1936) الذي حاور شيخ الأزهر مصطفى المراغي حول تحسين العلاقات بين المسلمين، وآخرون غيرهم من الذين حاولوا التقريب بين المذهبين.⁽¹⁾

وفي الإطار نفسه كانت دعوة جمال الدين الأفغاني إذ رأى أن سبب المحنة يرجع إلى أن أولي الأمر في الأمم الإسلامية متحدون على الخلاف ومختلفون على الاتحاد، مطاعون للمستعمرين وللمستغلين، جادون في خدمتهم، ولذا فإنه يدعو إلى قيام "الجامعة الإسلامية" لتنهض الدولة الإسلامية، وتلحق بركب الأمم المتقدمة.⁽²⁾

(1) القمي، محمد تقي. (2007). قصة التقريب أمة واحدة ثقافة واحدة"، إعداد وتقديم سيد هادي الخسروشاهي. (2007). إيران: مطبعة نكار، ص.151.

(2) الطهاري، محمد. (1984). "مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده". الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. ص 67، انظر أيضاً، عبد الكريم علي كايان، "الإصلاح الديني في المسيحية مقارنة بالإصلاح في الإسلام"، ط1، دار دجلة، 2010،

فقد أوجبت الأحداث التي مرت بها الأمتان العربية والإسلامية، خلال العقود الماضية، على علماء المسلمين ضرورة البحث في التقريب بين المذاهب حفاظاً على دماء المسلمين، ووحدة الأمة في ظل الظروف التي تستهدف وجودها، ومحاولات إصاق التطرف والغلو بالدين الذي نادى بالتسامح، ليس فقط فيما بين المسلمين وإنما مع أتباع الديانات الأخرى.

ولعل الخطاب التقريبي لم يُحقّق أغراضه فعلياً بين المسلمين، في ظل التعامل الانتقائي للتراث الذي بات يوظفه رجال الدين في المذاهب جميعها؛ بما يعزز رؤيتهم، وبما يخدم السلطة السياسية في كل بلد من البلدان، علاوة على سيطرة فكرة الفرقة الناجية، التي تحتكر الحقيقة والخلاص بها دون غيرها من الفرق الإسلامية.

وفي ظل الظروف الراهنة وما أفضت إليه الصراعات المذهبية داخل البلد الواحد، في كثير من البلدان العربية والإسلامية، فإن فكرة التقريب بين المذاهب في الفكر الإسلامي في الوقت الحاضر لم تعدّ تهدف إلى العودة إلى وحدة الأمة الإسلامية، بل أصبحت مدفوعة بهاجس الحرص على تجنّب الصراعات في البلد الواحد، تلك الصراعات التي باتت تهدد وحدة المجتمع وتعايشه، بل حتى وحدة جغرافية الدول، إذ إن الانقسامات العميقة والشروخ الاجتماعية التي تولدها الصراعات، هي التي تؤدي إلى تقسيم الدول، فالانقسام الاجتماعي يرسم تخوم التقسيم الجغرافي ويحولها إلى جبهات حرب وخطوط قتال، ويفتت الدول، عندما يهشم القائمون على الدين جميع الوشائج التي تربط أبناء المجتمع بعضهم ببعض، وتحويلها إلى عوامل عداة وأحقاد وتنافر، ضارين عرض الحائط بأسمى مبادئ الإسلام التي تقوم على التعاون والتآخي والتسامح والسلم الاجتماعي ليس بين المسلمين وحدهم، بل مع أتباع الديانات الأخرى أيضاً، من أجل البناء والعيش المشترك داخل دولة موحّدة تتسع للجميع.

وليس الساسة بأفضل حال من مشايخ الدين، إذ يفترق بعضهم لروح المسؤولية السياسية، عندما يمسكون بالسلطة ويجعلون المذهب، عملياً، إيديولوجيا سياسية للدولة، بما يناقض أسس الدولة الحديثة، بغرض الحفاظ على مناصبهم وسلطتهم واستمراريتها، على حساب تطور البلاد ونهوضها، وحرّيات شعوبهم وحقوقهم في العدل والعيش بكرامة. وغالباً ما تمارس هذه

الأنظمة الحالية المذهبية في قمع المختلفين مذهبياً، فيخرج الخلاف من بعده الديني إلى السياسي، ويصبح المذهب هو المعيار الرئيس لمواطنة المواطن، دون أي اعتبار لقيم الدين، إذ إنهم أبعد ما يكونون عن القيم الإسلامية، دستوراً وسلوكاً، حتى من تلك الدول الغربية التي يتهمونها بالكفر والإلحاد، فقد أظهر البحث الذي قام به متخصصون في جامعة جورج واشنطن الأمريكية أن الدول العربية والإسلامية تقبع في مراكز متأخرة ضمن قائمة الدول التي تطبق تعاليم الإسلام، إذ قارن الباحثون دساتير 218 دولة، وأسس حكمها، واقتصادها، وتعاملها مع المواطنين، مع 113 مبدأً إسلامياً مستمداً من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، تتعلق في مجالات العدالة وتوزيع الثروة والحريات والاقتصاد. ووصل البحث الذي أشرف عليه البروفيسور حسين أسكاري من جامعة جورج واشنطن - شعبة إدارة الأعمال الدولية والعلاقات الدولية - إلى خلاصة تفيد بأنه ليست الدول الإسلامية هي التي تحتل المراتب الأولى في الالتزام بالقرآن والسنة النبوية الشريفة، بل إن دولاً من مثل: إيرلندا والدانمارك ولوكسمبورغ جاءت على رأس القائمة، في حين احتلت ماليزيا، كأول دولة مسلمة في المؤشر المعتمد، المرتبة 33 والسعودية في المرتبة 91، وقطر في المرتبة 111، والمغرب في المرتبة 120، بينما جاءت مصر في المرتبة 128، وسورية في المرتبة 168، وجاءت اليمن في المرتبة 180، ويفسر الباحثون حصول الدول الإسلامية على مراتب متدنية يعود إلى أسلوب الحكام في استعمال الدين كوسيلة للسلطة، وإضفاء الشرعية على نظام الحكم، بينما تنص تعاليم القرآن على أن الازدهار الاقتصادي ضرورة واجبة بالنسبة للمجتمع⁽¹⁾.

ومهما شككنا في مصداقية الدراسة والبلد الذي تنتمي إليه، إلا أنها تحمل في طياتها جزءاً كبيراً من الحقيقة، فزعماء الأمتين العربية والإسلامية، لا يحكمون بمقتضى قيم الإسلام في العدل والمساواة، ولا بمقتضى القوانين المدنية الديمقراطية التي تتقاطع في جوهرها ومراميتها مع كثير من القيم الإسلامية، كما هو واقع الحال في تلك الدول الأوروبية التي شملتها الدراسة المذكورة. وهذا يظهر بشكل جلي وواضح بأن ما يسمى

<https://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/ireland/10888707/Ireland> (1)



بحكومات البلدان الإسلامية لا تحكم شعوبها وفق قيم الإسلام الصحيحة، ولا بمقتضى قوانين الدولة المدنية المعاصرة، وبالتالي فإن تسميتها بالدول، هو تجاوز على مفهوم الدولة، ولعلها أصغر من دول وأكبر من عصابات، كما أن التباين بينها في تحقيق شروط الدولة بمفهومها الحضاري الذي يقاس بمدى الاقتراب والابتعاد عن هذين المفهومين بالدرجة وليس بالنوع، وهذا الواقع يؤجج حالة الصراعات المذهبية والطائفية، وإنتاج العنف بل تصديره، ليقدّم صورة مشوهة عن الإسلام والإسلام من ذلك براء، وفي الحقيقة كل ذلك يخدم موقع غالبية رجال الدين الذين يعيشون حمى السباق المستميت لكسب الأتباع، فكلما ازداد عدد أتباعهم كبرت حظوتهم لدى الحكام، ولذا لا يُنتظر أن يقبل أو يتحمس أي من الفريقين، من حكام، ومن رجال دين لمشروع التقريب، بسبب تناقضه مع مصالح المتنفذين منهم على نحو كلي، مع أن مشروع التقريب بات ضرورة ملحة في الظروف الحالية أكثر من أي وقت مضى، ولاسيما في تلك البلدان التي تعيش توتراً سياسياً وطائفيّاً ظاهراً وغير معترف به رسمياً من الدول نفسها، إما بسبب ادعاء الاستقرار المزيف، أو تبعيتها للغرب الذي تقتضي مصالحه بقاء الفرقة والفوضى تعم الدول العربية الإسلامية، بما يمهد للمشاريع المرسومة والمعلنة في تفتيت المنطقة وتفكيك روابطها الدينية والقومية، فتُصبح الدول العربية والإسلامية منعزلة عن بعضها بل مهددة بالتقسيم الذي تشكل المذاهب أساسه وحامله السياسي والاجتماعي والثقافي، إضافة إلى تعزيز التطرف والتناحر والعنف الذي يؤسس لتعزيز الانطباع الذي يريده أعداء الإسلام، في تسويق مصطلحاتهم بما نسمعه في أغلب وسائل الإعلام الغربية، من عبارات من مثل: التطرف الإسلامي والإرهاب الإسلامي والإسلاميون المتشددون وغيرها من مصطلحات، جعلت الرهاب الإسلامي هاجساً لدى الشعوب الغربية، حتى باتوا يتوجسون من أي مظهر يفيد بهوية المسلم. ولعل تشكيل لجنة من كبار علماء مختلف المذاهب من غير المتزلفين للسلطة، لغربلة التراث الديني، وما علق فيه مما يخالف جوهر الدين ومقاصده المنصوص عنها في القرآن الكريم، وترك شأنها للمتخصصين من العلماء وليس للعامة، ولا سيما أن عمر بن الخطاب أوقف حداً قرآنياً عندما اقتضت ضرورات الحياة ذلك، وهو أقرب عهداً منا بالرسالة، فكيف الحال إذا كان بعض ما يروى من

الأحاديث النبوية يوظف في الفرقة والافتتال وهدر دماء آلاف المسلمين، في حين قتل النفس الواحدة في ديننا بغير نفس كأنما قتلنا الناس جميعاً، وهذا ينسحب على بعض التراث الذي خلفه علماء السلف المسلمون، لأن الإسلام كان قبلهم وبقا بعدهم، ولم يكن مرهوناً في يوم من الأيام بنتاج عالم من علماء المسلمين. مع إيماننا العميق بأن هذا ليس الحل الأمثل للحالة الراهنة، والتي لن يكون الحل الجذري فيها إلا بمعدنية الدولة وسيادة القانون، ولكنها تشكل حلاً إسعافياً لتجاوز حالة الصراع وتثبيت الأمن والسلم الاجتماعيين، تمهيداً للتحويلات المدنية والبناء الحضاري للدولة العصرية.

التطرف

باتت ظاهرة التطرف من القضايا التي تؤرق علماء الاجتماع والتربية والمهتمين بالشأن الإنساني بصورة عامة، فقد شهدت العقود الأخيرة تنامي التطرف الذي تبدى بصور وأشكال متنوعة، أثرت تأثيراً شديداً في تماسك المجتمعات وتعايش مكوناتها، وشكلت تهديداً حقيقياً لوحدة كيانات عدد من الدول العربية، وغيّرت صورة العربي والمسلم لدى كثير من شعوب البلدان الغربية.

واتخذ مفهوم التطرف أبعاداً دينية وسياسية ومجتمعية خطيرة، كانت لها عواقب وخيمة، ونتائج سيئة، وانعكاسات سلبية على الأمتين العربية والإسلامية، بل الإنسانية جمعاء، وقد أدت هذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا الإسلامي إلى ظهور مجموعة من السلوكيات الشائنة والمرفوضة شرعاً وقانوناً، كسلوكيات العنف والتعصب والإرهاب والترويع والتخويف والقتل، وزرع الفتنة وتهجير السكان الأمنين وطردهم من بلادهم الأصلية، كما حصل في كثير من بلدان المسلمين، ورفض الحوار والاختلاف في الرأي والميل نحو الاستئصال والاجتثاث ورفض التعايش مع الآخر.

ولا يعني هذا أن ظاهرة التطرف مرتبطة ببعض الأفراد والجماعات المتشددة والمغالية في مجتمعنا العربي الإسلامي فحسب، ولا يعني أنها مرتبطة بمكان وزمان محددين، بل هي ظاهرة بارزة ومنتشرة كذلك في المجتمعات الغربية، وفي المجتمعات الإنسانية كلها، ومما لا شك فيه أن محاربة هذه الظاهرة الخطيرة لن يكتب لها النجاح ما لم تُعتمد ثقافة التسامح فكرياً وسلوكياً،



وما لم تقم التربية الفردية والاجتماعية على قيم التسامح أصلاً؛ فمحاربة التطرف الحقيقية ينبغي أن تتجه إلى نزع بذوره من عقول الأفراد قبل سلوكياتهم من خلال منظومة تربوية فاعلة، تعزز قيم الدين الإسلامي بوصفه دين محبة وسماحة وسلام.

مفهوم التطرف:

يُعدُّ التطرف مصطلحاً ومفهوماً من الإشكالات الفكرية الحديثة شديدة التعقيد، ويحتاج إلى تحليل منهجي متأن لتحديد أطره والإحاطة بأبعاده على نحو علمي صارم ودقيق، ويستوجب هذا الأمر البدء بتعريف التطرف لغة واصطلاحاً:

كلمة التطرف مصدرٌ قياسيٌّ من الفعل تطرّف، وأصله الثلاثي طرف. يقول الفراهيدي في معجم "العين" عن معنى هذا الجذر: "ومُنْتَهَى كُلِّ شَيْءٍ طَرْفُهُ... وَأَطْرَافُ الْأَرْضِ: نَوَاحِيهَا"⁽¹⁾. ويقول ابن فارس في "المقاييس": "طَرْفُ: الطَّاءُ وَالرَّاءُ وَالْفَاءُ أَصْلَانِ؛ فَالْأَوَّلُ يَدُلُّ عَلَى حَدِّ الشَّيْءِ وَحَرْفِهِ، وَالثَّانِي يَدُلُّ عَلَى حَرَكَةٍ فِي بَعْضِ الْأَعْضَاءِ. فَالْأَوَّلُ: طَرْفُ الشَّيْءِ وَالثُّوْبُ وَالْحَائِطُ. وَيُقَالُ نَاقَةٌ طَرْفَةٌ: تَرَعَى أَطْرَافَ الْمَرْعَى، وَلَمَّا تَخْتَلِطُ بِالنُّوقِ"⁽²⁾. ويعطي ابن منظور في "لسان العرب" معاني كثيرة لهذا الجذر الثلاثي، نوجز منه ما يتصل مباشرة باشتقاق مصطلح التطرف المعاصر يقول: "والطَّرْفُ: مُصَدَّرُ قَوْلِكَ طَرْفَتِ النَّاقَةُ، بِالْكَسْرِ، إِذَا تَطَّرَفَتْ أَي رَعَتِ أَطْرَافَ الْمَرْعَى، وَلَمْ تَخْتَلِطْ بِالنُّوقِ... وَالطَّرْفُ بِالتَّحْرِيكِ: النَّاحِيَةُ مِنَ النُّوْحِيِّ، وَالْجَمْعُ أَطْرَافٌ"⁽³⁾.

ويمكن أن نستنتج مما سبق أن كلمة التطرف، في اللغة العربية المعاصرة مشتقة من أصلٍ يحمل دلالة الابتعاد، والنأي إلى جهة قصوى، ومخالفة

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد. معجم العين. (د.ت.)، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، منشورات دار ومكتبة الهلال، (8 أجزاء)، مادة طرف، ج7، ص 414.

(2) ابن فارس، أحمد القزويني الرازي (1979): معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون منشورات دار الفكر القاهرة، (6 أجزاء)، مادة طرف.

(3) ابن منظور الأنصاري، جمال الدين (1414 هـ)، لسان العرب، منشورات دار صادر، بيروت، ط3، (15 جزءاً)، مادة طرف.

المألوف وعدم الانخراط مع الآخرين، أو مجاوزة الوسط بالمغالاة والإفراط في الشيء، وتجاوز الحدود، والابتعاد عن حد الاعتدال والوسطية، والهروب إلى الأطراف المحاذية والهامشية أو النائية والبعيدة.

أمّا تعريف التطرف اصطلاحاً فهو الغلو والتشدد، وتجاوز الوسطية والمعقول، ومخالفة نصاب التوازن، وعدم الاعتدال في السلوك والتصرف، وعدم الاعتراف بالآخر، وانتهاج سياسة الإقصاء والتجاهل، لاعتبارات طائفية أو مذهبية أو سياسية أو اجتماعية أو دينية أو ثقافية وغيرها، وهو بذلك فعل غير مشروع من الناحيتين الدينية والقانونية؛ فقد حرّمته من الناحية الأولى الأديان السماوية جميعاً ورفضته الأديان غير السماوية كالكونفوشيوسية والبوذية والزرادشتية، ومنعته من الناحية الأخرى القوانين والأنظمة الوضعية بوصفه فعلاً جرمياً، يقوم على الترويع والترهيب والتخويف والتهديد، بل القتل أيضاً.

ويعني التطرف في الأفكار تجاوز حد الاعتدال في الحوار والنقاش والحجج والتفكير والنقد، والابتعاد عن الحدود المعقولة في تقديم الرأي، واللجوء إلى العنف بشكليته المادي والرمزي، والميل إلى التعصب وعدم التسامح مع الآخر ومصادرة حرية الآخرين، ومنعهم من التعبير عن آرائهم، والتعصب للرأي، مع نبذ تصورات الخصوم، واحتقار أفكارهم وتوجهاتهم وميولهم، وازدراء معتقداتهم الدينية أو السياسي أو المذهبي أو الإيديولوجي.

ويعدُّ التطرف أسلوباً خطراً ومدمراً للأفراد والجماعات والدولة والحضارة بكل تجلياتها. وللتطرف أشكال متنوعة منها الديني والفكري والسياسي والإيديولوجي وغير ذلك.

أمّا التطرف الديني الذي شاع كالنار في الهشيم في وقتنا الراهن فهو الغلو في الدين، والاختلاف في فهمه وتفسيره وتأويله، وقد يشمل مجموعة من المجالات، ويكون بالتعصب في الرأي، وبالخروج من الدين أصلاً، حينما يميل صاحبه إلى العنف والعدوان والإرهاب والترويع والتقتيل. أي: الخروج عن المنهج الربّاني والنبويّ المستقيم القائم على القرآن والسنة، بالنسبة إلى المسلم، وكذلك بالنسبة إلى أتباع الديانات الأخرى؛ فما من دين إلّا هدفه سعادة الإنسان في تعايشه مع أخيه الإنسان.

ويطلق مصطلح التطرف أيضاً على الجمود والتصلب، والمذهب المحافظ، والتمسك بالتراث إلى درجة الغلو والتشدد المبالغ فيهما، والرفض التام لكل جديد ومستحدث ومتطور، والانغلاق على الذات، وعدم الانفتاح على الآخر، وعدم التكيف مع الواقع، والجنوح نحو الماضي بسلبية واتكال وتهاون، وعدم الإيمان بقيم الحداثة.

وثمة مصطلحات أخرى تتقاطع في مظاهرها مع التطرف، من مثل: الغلو، والإرهاب، والتكفير، والعنف، والاستبداد، والتشدد، والأصولية، والشمولية، والتعصب... أما نقيض التطرف، فهو الاعتدال، والتسامح، والتعايش، والحوار، والتفاهم، والإقناع، والاقناع، وشرعية الاختلاف.

لم ترد كلمة التطرف في كتب علماء الدين وفقهاء العرب والمسلمين قديماً، ولم تظهر إلا في العقود الأخيرة من القرن العشرين. وقد استخدم العرب قديماً لفظتي "الغلو" (عدم قبول الفعل عقلاً وعادةً)، و"التشدد"، اللتين كانتا تعبران عن التطرف والمبالغة في ممارسة الطقوس الدينية والشعائر إلى درجة تناقض الصواب.

وقد ذمَّ علماء الإسلام وأئمته ومفكروه بمختلف اختصاصاتهم واتجاهاتهم ومشاربهم، ولا سيما علماء الفقه منهم وأساطين التصوف والإشراق الغلو، ونهوا عنه، وعدوه فعلاً سلوكياً مرفوضاً، وعدوه تصرفاً مكروهاً بغيضاً. لكن الغلو الذي يترافق مع العنف والقتل وترويع الناس، يكف عن كونه حالة مرفوضة ليغدو إرهاباً ويصبح فعلاً جرمياً محرماً تحريماً قطعياً، تعاقب الشريعة عليه معاقبة صارمة.

ويتميز المتطرف بالانحراف عن مبادئ العقيدة والتشدد في ممارسة شعائرها، والجهل بالمقاصد الكلية للشريعة، والاهتمام بالعرض دون الجوهر والقشور والشكليات دون الأساسيات. فهو يحرم، ويكفر وفقاً لرؤيته المشوهة والقاصرة، ويفهم الدين فهماً سطحيًا مغلوياً، ويفسره وفق أهوائه وميوله ورغباته ومنازعه الذاتية وأفقه المحدود، أو وفق رؤية فكرية أحادية متشددة، ولا يسعى إلى تأويل النصوص الشرعية وفق مستجدات العصر ووقائعه ونوازله المستحدثة.

وهو لا يكتفي بتكفير الآخرين واتهامهم في معتقداتهم انطلاقاً من موقف متعصبٍ ومتشددٍ فقط، بل يُحتملُ أن يلجأ إلى العنف والترويع مع المخالفين لمعتقده الديني أو رؤيته القاصرة، باسم الجهاد في سبيل الله، ومحاربة الكفار من أبناء دينه أو غيرهم.

ويؤدي الخطاب الديني المتطرف التكفيرى بشقيه الفكري والسياسي دوراً خطراً في بث روح التفارقة في المجتمع وإشعال نار الصراعات، وزرع الكراهية والعنف بين مختلف مكونات المجتمع، سواء بين الأديان أم بين طوائف الدين الواحد ومذاهبه. ويحدث ذلك بصورة خاصة في المجتمعات العربية متعددة الديانات والطوائف والمذاهب، عبر فرض أيديولوجية دينية أحادية الرؤيا والتوجه، ما يحرم الآخرين من حرية التمتع بممارسة حقوقهم الدينية وشعائرهم.

ولا شك بأن الدراسة المعمقة لأسباب التطرف لا تبرئ بعض الدول الغربية في إسهامها في نشأته وترعرعه بغرض إثارة النزاعات، ولا سيما في مراحل استعمارها بعض البلدان. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى دور جهاز الاستخبارات البريطاني شديد الفعالية في تنمية كثير من الطوائف والمذاهب الدينية في كثير من البلدان المستعمرة، وفي الظهور في الوقت نفسه بصورة الحمل البريء وراعي الحريات والديموقراطيات، كما برع السياسيون الإنكليز في استغلال العامل الديني أبشع استغلال لتحقيق أهداف السياسة البريطانية الاستعمارية، فلم تخرج بريطانيا المستعمرة من أي بلد سيطرت عليه إلا تركت فيه بؤرة صراع؛ إما بإيجاد قضية حدودية تكون مادة لنزاع مرتقب مع جيران البلد المستعمّر، أو طائفة دينية مشتقة من الديانة الرئيسة في تلك الدول. وليس الدور الفرنسي بأقل سوءاً أو خبثاً من البريطاني. وورثت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الدور بعد الحرب العالمية الثانية، وبصورة خاصة بعد التورط السوفياتي في أفغانستان، إذ دأبت السياسة الأمريكية على خلق الأجواء المناسبة لابتكار التنظيمات الجهادية والإرهابية المتطرفة بغية الاستفادة منها واستغلالها في تحقيق أهدافها السياسية، من خلال إيجاد "الفرّاعات" لتتمكن من إشعار البلدان التي تمتلك الثروات النفطية بالخطر، وبالتالي تتجه لإنفاق ثرواتها على التسلح وشراء المعدات العسكرية بدلاً من إنفاقها على التنمية والجامعات والبحث العلمي، وأكمل كثير من الساسة

وصناع القرار، وبعض رجال الدين في البلدان العربية والإسلامية هذا الدور لتحقيق مصالحهم غير الوطنية والضيقة كما عرضنا ذلك في بداية هذه الدراسة.

لقد أحسَّ المسلمون - بمن فيهم العرب - بأنهم مستهدفون بفكرة صراع الحضارات، ليس لأن أصحاب مقولة الصراع الحضاري صرّحوا بذلك؛ بل لأنهم عملوا فكرياً وسياسياً لعقود عدة على هذه المقولة. صرّح دعاة صراع الحضارات أو الثقافات والأديان مثل فوكوياما "Fukuyama" وهنتغتون "Huntington" وبنجامين باربر "Benjamin Barber" وبرنارد لويس "Bernard Lewis" وتلامذتهم بأن "الحضارة الإسلامية" ما تزال حضارة ذات أنياب وتخوم دموية، وأنها على الأرجح متجهة أكثر من الصين والكونفوشيوسية والبوذية لمصارعة الغرب وحضارته اليهودية - المسيحية. ولذلك ما لبث بعض المفكرين العرب أن تحدثوا عن أمرين: أنّ الصراع مع الكيان الصهيوني (ثم مع الغرب) إنما هو صراع حضاري وثقافي وديني، وأن الإسلام يشكل الطريق الثالث خارج الرأسمالية والماركسية، وعلى حواشي هذه الأفكار والمقولات بشأن أبدية الصراع مع السائد في العالم، ظهرت مقولتا يهودية الحضارة الغربية، والمؤامرة العالمية على الإسلام.⁽¹⁾ في حين أن التآمر الحقيقي الملموس كان من ساسة البدان العربية والإسلامية، ورجال الدين فيها، على شعوبهم، إذ أوجدوا كل المقدمات التي تهيئ لتحقيق ما رسمه الغرب لمستقبل هذه البلاد، وتكريس تبعيتها وتخلفها عن الركب الحضاري، وجعلها مجرد سوق استهلاكية لمصانع أسلحة الغرب، ولعلّ الصفقات - ولا سيّما التسليحية - التي وقّعت عام 2017 بين الولايات وبعض الدول العربية والإسلامية، وهي صفقات لم يشهد تاريخ البشرية لها مثيلاً، تُشكّل شاهداً فائق الدلالة على الدور الأمريكي في اختراع التنظيمات الإرهابية وفي خلق أجواء عدم الاستقرار في المنطقة. فمن أين كان يمكن لأمريكا أن تحصل على كلّ هذه المليارات لو كانت بلاد العرب والمسلمين مستقرة، لا تعكّر النزاعات الإثنية والدينية المذهبية هدوءها، ولا يكدر الإرهاب والتطرف صفوها؟

(1) السيد، رضوان، الدين والمجتمع والدولة في العلاقات والمرجعيات والمصائر، مجلة التسامح؛ العدد 17 شتاء 2007، مسقط، العُمانيّة للتوزيع والتسويق، ص 14 - 15.

ولا يقتصر التطرف على ما هو دينيٌ وعقديٌ ومذهبيٌ وطائفيٌ، بل نجد التطرف حتى عند بعض المفكرين المسلمين والغربيين على حد سواء، ويكون التطرف في التعصب والمغالاة والتشدد في الآراء، وخدمة أطماع الحكّام والساسة، وقد يكون التطرف سياسياً يتمثل في الصراع الشديد على السلطة، باستعمال العنف والسلاح ضدّ القوى والأحزاب المناوئة، وتصفية المعارضين السياسيين، أو اللجوء إلى العنف الرمزي بالقذف والتشويه وتقويل السياسيين الخصوم، واستغلال وسائل الإعلام بكل أشكالها لتوجيه ضربات قاسية مباشرة وغير مباشرة للمخالفين أو المعارضين السياسيين أو للأحزاب السياسية المناوئة. وأكثر من هذا فإنّ المتطرف السياسي ينبذ آراء الآخرين، ولا يعترف كلياً ببرامجهم ومشاريعهم وأيديولوجياتهم، بل يفكر في مصلحته الشخصية دون مصلحة الأمة والوطن والشعب. أمّا مكملات التطرف المساعدة في استقطاب حوامله، فتعود إلى أن كثيراً من المتطرفين المتشددين، في واقعنا العربي الإسلامي أميون أو أشباه أميين، لم يتلقوا تعليماً جيداً، أو تسربوا منه قبل إتمامه، أو تلقوا تعليماً في مؤسسات تربوية متدنية الكفاءة، لم تعمل على بناء شخصياتهم بناءً سليماً ومتوازناً، بل قد تكون عملت على تشويهها.

ومع تدني المستوى الثقافي لقلّة القراءة والمطالعة الثقافية، فهم لا يمتلكون مهارات التفكير والحوار والمحاكمة العقلية المنطقية والمناقشة وإبداء الرأي والدفاع عنه، ومن ثمّ يجهلون مبادئ الدين الإسلامي كلياً، ويفهمون المسائل العقدية والشريعة فيه فهماً سطحياً أو مغلوطاً، لأنّهم يتوقفون عند ظواهر النصوص دون الغوص في أعماقها ودون دراية بمقاصدها القريبة والبعيدة، أو دون ربطها بسياقها التاريخي، ومقاصدها الكلية، أو عدم الوعي بأسباب نزولها.

إضافةً إلى ذلك لا يمكن فصل التطرف عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي في كثير من البلدان العربية والإسلامية؛ فهو النتيجة الطبيعية للسياسات الفاسدة التي زرعت بذور الظلم الاجتماعي، والغبن المنفشي في جميع المجالات والأصعدة والمستويات، من غياب العدالة وتكافؤ الفرص، وانتشار الاستبداد وسيطرة العسكر، وانتشار الأمية والجهل، والاحتكار غير المشروع، والتنافس غير الشريف، وانتشار الفقر والفساد. وغياب التربية والتعليم

المتوازنين والمتكاملين سواء أكان في المؤسسات الأسرية أم الأهلية أم الحكومية.

أهمية التسامح في التصالح الاجتماعي

يمكن النظر إلى التسامح بأنه الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات أو الأشياء، وذلك في ضوء تقييمه أو تقديره لهذه الموضوعات أو الأشياء، وتتم هذه العملية من خلال التفاعل بين الفرد بمعارفه وخبراته وبين ممثلي الإطار الحضاري الذي يعيش فيه، ويكتسب من خلاله هذه الخبرات والمعارف⁽¹⁾. ولعل تعريف الباحثين أقرب لتعريف الاتجاه منه لتعريف التسامح، أما اليونسكو فتعرفه كما ورد في "الإعلان العالمي للتسامح في 16 تشرين الثاني 1995 بأنه: الاحترام والقبول بتنوع واختلاف الثقافات العالمية، وهذا ليس مجرد واجب أخلاقي فحسب، بل واجب له ضروراته السياسية والقانونية أيضاً⁽²⁾.

والتسامح مُكوّن أصيل من مكونات ثقافتنا العربية والإسلامية، وقيمة من قيم الإسلام الحنيف رسختها الشريعة الإسلامية، وحثَّ عليها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (النحل: 125). وفي قوله تعالى أيضاً: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ (سورة الأعراف: الآية: 199). والتسامح مفهوم حضاريّ مناهض لجميع الظواهر الاجتماعية السالبة التي تؤثر في حياة الدول والمجتمعات الإنسانية بشكل عام، وتعمل على النيل من حرية الإنسان وكرامته بل أحياناً من حياته، والنتيجة في معظمها عن التعصب بأشكاله ودوافعه كافة. وهو يعني في نهاية المطاف الديمقراطية وحرية الرأي واحترام الرأي الآخر، والتعايش السلمي بين الشعوب بمختلف انتماءاتها العرقية والدينية والفكرية والثقافية، وتقبُّل الآخر كما هو، واحترام تفكيره

(1) عبد الله ، معتز سيد وخليفة، عبد اللطيف محمد (2001). علم النفس الاجتماعي،

القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. ص 369.

(2) مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان(2012). قيم التسامح في المناهج المدرسية العربية، الشبكة العربية للتسامح، رام الله ، فلسطين.

ومعتقداته وحريته،⁽¹⁾ أي قبول الآخر على علته وعلى اختلافه والاعتراف بحقوقه في الوجود والحرية والسعادة⁽²⁾. ومن هنا ليس مستغرباً أن نجد المستشرق الإنجليزي "سير توماس أرنولد" "Thomas Arnold" يعلن عن سماحة الإسلام عندما يقول وهو شديد التمسك بالنصرانية: "إنه من الحق أن نقول إن غير المسلمين قد نعموا في ظل الحكم الإسلامي، بدرجة من التسامح لا نجد لها معادلاً في أوروبا في الأزمنة الحديثة"⁽³⁾.

دور المؤسسات التعليمية في نبذ التطرف وتعزيز قيم التسامح.

يعد التسامح خصيصة أساسية في العلاقات الاجتماعية لتجنب العنف والإكراه، ومن دون التسامح من غير الممكن تطوير ثقافة السلام⁽⁴⁾. وبهذا المعنى يرتبط مفهوم التسامح ارتباطاً عميقاً بمفهوم السلام، فالسلام هو لازمة طبيعية لمفهوم التسامح، فإذا كان السلام هو غياب الحرب ووجود الأمن فإن هذا يعني وجود التسامح كضرورة حيوية لمفهوم السلام⁽⁵⁾.

وللتعليم دور في دعم الحوار والعيش المشترك والتسامح لتأثيره في العقول، ويمكن للجامعة أن تقدم أرضية صلبة من الثقافة والتعليم من خلال تطوير وتعزيز المناهج وتقديم الرعاية والاهتمام في تثقيف الخريجين بأسلوب منفتح بعيداً عن الهيمنة والإرهاب النفسي⁽⁶⁾. لذلك ينبغي ألا يقتصر تعليم التسامح وتدريبه على مواد دراسية محددة أو موضوعات معينة، وإنما يتطلب

(1) مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان (2012). مرجع سابق.

(2) وطفة، علي أسعد (2005). التربية على التسامح في مواجهة التطرف، شؤون عربية، 124، ص 72-93.

(3) أرنولد، توماس (1970). الدعوة إلى الإسلام، ترجمة حسن إبراهيم حسن، وعبد المجيد عابدين، القاهرة، ص 730.

(4) U N E S C O (1994). *Tolerance: the threshold of peace A teaching / learning guide for education for peace, human rights and democracy* the United Nations Educational.

(5) وطفة، علي أسعد. المرجع السابق، ص 72-93.

(6) Saad El- D. M. (2004). *The Role of the Universities in fostering the Islamic Christian mutual living and Dialogue*, 121 IAU Seminar on Intercultural Learning and Dialogue in Higher Education central European University (CEU), Budapest, Hungary, 12 and 13 November.

أن يكون التسامح ثقافة جامعية ، وأسلوب حياة جامعية⁽¹⁾. وتشير الدراسات في مختلف الدول إلى تأثير التعليم في ممارسة الديمقراطية، فالأفراد الأكثر تعليماً هم الأكثر تسامحاً مع الاختلاف⁽²⁾. لذلك لا بد من تعليم التسامح والتخطيط له في المناهج الدراسية في المدارس، وهذا ينسحب أيضاً على الجامعات كمؤسسات تربية وتعليمية وتنموية، ينبغي أن تتجه هي الأخرى نحو خدمة المجتمع ونشر قيم التعاون والتسامح بين أفرادها، والارتقاء بهم، والقيام بالدور المنوط بها في إعداد القوى البشرية والكوادر العلمية والفكرية المؤهلة والمدرّبة، ليصبح التعليم الجامعي خبرة تؤهل الطلبة إلى امتلاك وتبني قيم الحوار والتسامح والتعاون، لبناء مجتمع متطور ومتماسك قادر على مواجهة تحديات التعصب بكل أشكاله ومظاهره. ويقع على عاتق كليات التربية الدور الرئيس في غرس القيم والمفاهيم والمعتقدات في نفوس الطلبة المعلمين؛ ليمتلك "الطالب المعلم" ثقافة التسامح كأسلوب حياة مع الآخرين، ويبنى هذه الثقافة في نفوس طلابه في المستقبل من أجل بناء جيل متسامح قادر على قبول الآخر.

إن حالة التوتر والاحتقان الاجتماعي وثقافة الانتقام والتعصب والإقصاء وعدم تقبل الآخر وغياب الحوار أدت إلى خلق بيئة مواتية للعنف والتطرف والتكفير وكرهية الآخر. إن الوضع القائم يكشف عن عجز الأنظمة التربوية والتعليمية وقصورها في تأدية رسالتها في غرس القيم النبيلة لدى الأجيال. فالتربية بمفهومها الشامل هي المدخل الرئيس لتغيير المجتمعات والتحول الإيجابي في بناها، من خلال تعزيز ثقافة التسامح كقيمة عظيمة ذات أهمية في الحياة تؤدي لعلاقات اجتماعية سليمة يسودها التفاهم والمحبة والاستقرار والديموقراطية، وترسخ المواطنة وقبول الآخر، ومن الطبيعي ألا يكون ذلك ناجعاً، أو ممكناً دون توافر الإرادة السياسية التي تعمل على تعزيز هذه القيم في مختلف المجالات، فالفعل التربوي هو فعل سياسي في

(1) البداينة، ذياب موسى(2011). قيم التسامح في مناهج التعليم الجامعي، مرجع سابق، 177- 205.

(2) Chzhen, Y. (2013). *Education and democratization: tolerance of diversity, political engagement, and understanding of democracy*, Paper prepared for the Education for All Global Monitoring Report Teaching and learning.

جوهره يرسمه الساسة من خلال الفلسفة التربوية المعتمدة وسياساتها قبل أي شيء آخر.

إننا مدعوون الآن أكثر من أي وقت مضى إلى استتباط هذه القيم من إرثنا الحضاري وإحيائها، وإعادة إنتاجها وفق متطلبات ومعطيات التطور والتقدم الحضاريين وبما يتفق مع مرتكزاتنا الثقافية والاجتماعية، كما أننا مدعوون في الوقت نفسه إلى تحاشي الفكر الذي ييثر الفرقة ولا يتفق مع روح العصر، ولا يسهم في الاندماج في المجتمع الإنساني وحضارة العصر⁽¹⁾.

وفي هذا السياق تنبغي الإشارة إلى أن هذه المهمة لا تقع على عاتق التربية الأسرية بمفردها، وإنما بتعااض وتكامل مؤسسات التربية بمفهومها الشامل، ونعني بذلك المدرسة ودور العبادة وجماعة الأقران ووسائل الإعلام وجميع المؤسسات الاجتماعية والثقافية. وليس في هذا الأمر بدعة من البدع فقد أشار إليه الماوردي منذ قرون في "أدب الدنيا والدين" عندما نبه إلى أن المجتمع المزدهر هو الذي تتكامل فيه شروط الازدهار: السلطان العادل، والدين المتبع، والموارد المتوفرة والأمن المستتب، والقضاء الصالح، والأمل الفسيح. ولا شيء يبعث على الأمل بالمستقبل مثل التحسن في عيش الناس وأمنه⁽²⁾. والحقيقة أن المسألة الملحة في وقتنا الراهن هي تعايش المسلمين أنفسهم داخل الدين الواحد، أكثر بكثير من البحث في مسالة تعايشهم مع الأديان الأخرى، لأن ما يُقتلُ من المسلمين في صراعاتهم الدينية البينية يفوق بما لا يقاس أولئك الذين يقتلون بأسباب صراع بعض المسلمين مع أتباع الديانات الأخرى. "هناك مبدأ وجد واستمر في العديد من التقاليد الدينية والأخلاقية للجنس البشري لآلاف السنين: ما لا تحبه لنفسك لا تفعله للآخرين، ويجب أن يكون هذا المبدأ غير قابل للتغيير أو الإلغاء، وغير مشروط لجميع نواحي الحياة في المجتمعات، وللأجناس والأمم والأديان"⁽³⁾.

(1) وطفة، علي والمجيدل، عبد الله. (2008). علم الاجتماع التربوي والمدرسي، ط1، دمشق، دار معد، ص 257.

(2) المرجع نفسه، ص 21 - 22.

(3) كينغ، هانز، الحوار بين الأديان والأمم، مجلة التسامح؛ العدد 17 شتاء 2007، مسقط، العُمانيّة للتوزيع والتسويق، ص 207.

المقترحات:

- تعزيز قيم الديمقراطية فكراً وسلوكاً ، وقيم المواطنة على أساس الدولة المدنية ودولة القانون ، وهذا سينتج طبقة سياسية وطنية تبني أوطاناً حقيقية.
- عدم إقحام الدين والمذاهب في السياسة سواء من أفراد أم دول ، وتجريم استغلاله في أي شأن سياسي.
- إلزام رجال الدين بحدود دور عبادتهم وبدورهم الأخلاقي بين أفراد المجتمع ، دون الانخراط في أي شأن يخص الدولة.
- جعل الأديان شأن ثقافي في علاقة الفرد بخالقه ، وتضمن الدولة حرية الأديان وطقوسها التي لا تضر بأي فرد من أفراد المجتمع.
- إلغاء كل ما يفرق بين المسلمين ، من مناهج الدراسة العامة والدينية ، لأنها تخالف جوهر الدين الذي يجمع ولا يفرق.
- توجيه طاقات الباحثين الأكفاء نحو استخلاص القيم التي تحقق جوهر الإسلام في التعاون والتآخي والتسامح ، بما يضمن المستقبل ويتماشى مع روح العصر ، وترك كل ما يؤدي التعايش الاجتماعي من التراث الديني والتاريخي.
- اعتماد مبدأ الوقاية في التربية الأسرية من خلال تتبع مؤشرات التطرف التي تظهر في سلوك الشباب.
- اعتماد التخطيط التربوي الذي يربط مخرجات العملية التعليمية بمتطلبات العملية التنموية وسوق العمل ، للقضاء على البطالة واستثمار طاقات المجتمع بكاملها.
- سيادة القانون في القضاء على مظاهر الفساد وتعزيز حرية المواطن وكرامته.
- اهتمام الحكومات بفئات الشباب وتكثيف أنشطة المجتمع المدني وانخراط الشباب بأنشطة مفيدة في استثمار أوقات الفراغ ، ومحاربة فكر الحركات الأصولية التي تستقطب الشباب.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن فارس، أحمد القزويني الرازي. (1979): معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: منشورات دار الفكر. (6 أجزاء)، مادة طرف.
- ابن منظور الأنصاري، جمال الدين. (1414 هـ)، لسان العرب. بيروت: منشورات دار صادر. ط3. (15 جزءاً). مادة طرف.
- أرنولد، توماس. (1970). الدعوة إلى الإسلام، ترجمة حسن إبراهيم حسن، وعبد المجيد عابدين، القاهرة.
- البداينة، ذياب موسى. (2011). قيم التسامح في مناهج التعليم الجامعي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 27(53)، 177-205.
- السيد، رضوان. (2007). الدين والمجتمع والدولة في العلاقات والمرجعيات والمصائر، مجلة التسامح؛ العدد 17، مسقط: العُمانية للتوزيع والتسويق.
- الطهاري، محمد. (1984). "مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده". الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- عبد الله، معتز سيد وخليفة، عبد اللطيف محمد. (2001). علم النفس الاجتماعي. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- الفراهيدي، معجم العين الخليل بن أحمد. (د. ت.). تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، منشورات دار ومكتبة الهلال، (8 أجزاء)، مادة طرف، ج7.
- القمي، محمد تقي. ("2007). قصة التقريب أمة واحدة ثقافة واحدة"، إعداد وتقديم سيد هادي الخسروشاهي. (2007). إيران: مطبعة نكار.
- كابان، عبد الكريم علي. (2010). الإصلاح الديني في المسيحية مقارنة بالإصلاح في الإسلام. ط1، العراق: دار دجلة.
- كينغ، هانز. (2007). الحوار بين الأديان والأمم، مجلة التسامح؛ العدد 17 مسقط: العُمانية للتوزيع والتسويق.
- مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. (2012). قيم التسامح في المناهج المدرسية العربية، الشبكة العربية للتسامح، رام الله، فلسطين.
- مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. (2012). قيم التسامح في المناهج المدرسية العربية. رام الله، فلسطين: الشبكة العربية للتسامح.

- وطفة، علي أسعد. (2005). التربية على التسامح في مواجهة التطرف، شؤون عربية، العدد124، ص72- 93.
- وطفة، علي، والمجيدل، عبدالله. (2008). علم الاجتماع التربوي والمدرسي، ط1، دمشق: دارمعد.
- الموسوعة العربية. الرابط: <http://arab-ency.com.sy/Search>

المراجع الأجنبية

- Chzhen, Y. (2013). Education and democratization: tolerance of diversity, political engagement, and understanding of democracy, Paper prepared for the Education for All Global Monitoring Report Teaching and learning..
- Saad El- D. M. (2004). The Role of the Universities in fostering the Islamic- Christian mutual living and Dialogue,121 IAU Seminar on Intercultural Learning and Dialogue in Higher Education central European University (CEU), Budapest, Hungary, 12 and 13November. UNESCO (1994).Tolerance: the threshold of peace A teaching / learning guide for education for peace, human rights and democracy the United Nations Educational.

تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الدولية

أ.د. عيسى الشماس

مقدمة

يبدو أن الأزمة الأوكرانية ستحدث تغييرات في النظام العالمي بوجه عام وفي العلاقات الدولية بوجه خاص، وهذا يتوقف على ما تؤول إليه الحرب التي أعلنتها روسيا على أوكرانيا لإجارية أصحاب النزعة النازية، وتقويض القوة العسكرية لأوكرانيا التي لم تلتزم باتفاقية مينسك، لتبقى دولة محايدة، وتأثيرات هذه الحرب في نهاية المطاف، على المستوى العالمي في الغرب والشرق. مع توقعات باقتراب مرحلة جديدة في تحقيق الأهداف الروسية، بالتوازي مع مخاوف عسكرية وصلت إلى حد الجوانب النووية الاستراتيجية والتكتيكية، مترافقة بحرب إعلامية واقتصادية وثقافية ضد روسيا.

إن الانقسام الحاد بين القوى الدولية، يظهر من خلال التنافس على المصالح الأمنية والاقتصادية بين روسيا والصين من ناحية، والولايات المتحدة وحلف الناتو من ناحية أخرى. وما يزيد من الصراع وتوتر العلاقات وتساعد حدة المواجهة، هو أن كل معسكر يملك عوامل ومقومات تجعله قادراً على المواجهة، بل قادر - في لحظة ما - على اتخاذ قرار يغير مصير النظام الدولي كله، وإن كان لا بد في نهاية المطاف من لحظة حساسة تنهي الهيمنة الموجودة للولايات المتحدة. وقد تكون الأزمة الأوكرانية شكلاً من أشكال المواجهة التي تنهي مرحلة التحول الحاصل على صعيد توازنات القوى الدولية.

الفكر السياسي
العدد 86/الربيع الثاني لعام 2023

لا شك أنّ الحرب الأوكرانية ستترك آثاراً عميقة على النظام الدولي، وتؤدي إلى تحوّل جذري في العلاقات الدولية، ولا سيّما علاقات القوى الكبرى، التي تمثل النظام الدولي فإنّه من المبكر استشراف هذه التحوّلات والانعطافات، لأنّ تفاعلات الأطراف المعنية بالأزمة الأوكرانية لم تستقرّ بعد، وتأتي بالجديد من حين إلى آخر. وهذا ما يحول دون رسم ملامح الاتجاه المستقبلي الذي يسير بموجبه النظام الدولي الراهن. وإن كان التركيز بشكل أكبر على التغيرات الهيكلية التي تمثّل عناصر أساسية في النظام الدولي الراهن، ويمثل تغيير هذه العناصر إيذاناً بتغيرات فعلية في هذا النظام.

أولاً - تداعيات الأزمة الأوكرانية على الصعيد الأوروبي

لا شك أنّه من الطبيعي أن تشهد أوروبا تأثيرات كبيرة للحرب في أوكرانيا، لأنّ للجغرافيا دوراً كبيراً ومهماً في هذه القضية كون أي تغيير تشهده أوروبا، أمنياً أو سياسياً، يترك تأثيره الكبير على النظام الدولي. وفي هذا الإطار يتجلّى أهم تأثير للأزمة الأوكرانية على أوروبا، من خلال زيادة التنسيق بين الأوروبيين وتوحيد صفوفهم، في مواجهة روسيا. حيث اتخذت إجراءات فريدة بالتنسيق معاً لفرض عقوبات على روسيا، سياسية واقتصادية، في موازاة تقديم الدعم العسكري والاقتصادي لأوكرانيا، إضافة إلى تعزيز مكانة حلف " الناتو" بين الدول الأوروبية.

لقد منحت الحرب في أوكرانيا فرصة حيوية للتماسك الأوروبي في مؤسّساته العسكرية والاقتصادية، من خلال حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. فقد وجدت الدول الأوروبية في هاتين المؤسّستين إطاراً مرجعياً مناسباً لتنظيم ردّ الفعل الأوروبي والتنسيق المشترك ضدّ روسيا، والعمل على دعم هاتين المؤسّستين، لرفع قدرة الدول في التعاون والمواجهة المفترضة. ولكن الأهم من هذا هو أن الشركاء الغربيين يمثلون الشركاء الخارجيين الأكثر أهمية للاقتصاد الروسي، فدول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا تستقبل 45.8% من الصادرات الروسية، مقابل واردات روسيا من دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، أي ما نسبته 38.2% من مجمل واردات روسيا من الخارج. وبذلك تكون الدول الأوروبية هي الخاسر من مقاطعة الصادرات الروسية، ولا سيّما القمح والنفط والغاز.

وضمن هذا المجال، ثمة ثمانى دول أوروبية طلبت الاستثناء من مقاطعة الغاز الروسي، مقابل عشر دول طلبت الاستثناء من مقاطعة النفط. وترافق ذلك مع فرض التعامل بالروبل الروسي الذي أدى إلى تراجع قيمة الدولار، من (160) روبلاً إلى (65) روبلاً. ممّا نتج عنه ارتفاع في أسعار النفط والغاز في أوروبا وأمريكا، وانخفاض القوة الشرائية للمواد الأساسية. وهذا يؤكد أنّ العقوبات الاقتصادية التي اتخذها الغرب وأمريكا، لم تؤثر في وضع الاقتصاد الروسي، ولم تغيّر من معايير العملية الروسية في أوكرانيا، وأهدافها.

في ظلّ تأزّم الوضع الحالي بين روسيا والغرب مع استمرار الحرب في أوكرانيا، ثمة تساؤلات تطرح نفسها، ومن أبرزها: إلى أين ستتجه العلاقات بين الجانبين، وما تأثير ذلك على توازن القوة في أوروبا؟

يجيب عن ذلك /ريتشارد سولوكولسكي / الباحث في برنامج / روسيا وأوراسيا، في تقرير نشرته مؤسّسة "كارنيجي" للسلام الدولي: "إنّه من غير المرجح أن يغيّر الكرملين طبيعة السياسة الخارجية الروسية، أو يسعى إلى إحداث انفراجة مع الغرب رداً على الظروف الجارية. وإذا افترضنا أنّ حلفاء الناتو أوفوا بتعهداتهم الأخيرة بتعزيز الإنفاق الدفاعي والقدرات العسكرية، فإنّ التوازن العسكري التقليدي في المسرح الأوروبي، سوف يتحوّل لغير صالح روسيا. وسوف يتمتّع الناتو بنشر الأسلحة التي طالما وجدت روسيا (والاتحاد السوفييتي سابقاً) أنّها تشكّل تهديداً بحكم قدرتها على الاحتفاظ بأهداف رئيسة في قلب روسيا معرضة للخطر". وقد يكون هذا الأمر من دوافع روسيا الأساسية للحرب على أوكرانيا، بوصفها إحدى البؤر التي تهدّد أمن روسيا وسيادتها، بعدما ظهرت فيها مخازن للأسلحة البيولوجية والتقليدية.

لقد أدّت الحرب في أوكرانيا إلى تغيير كبير في عضوية الناتو، حيث أعرب المسؤولون في فنلندا والسويد، عن قلقهم المتزايد إزاء النوايا الروسية في شمال أوروبا، وأظهرت استطلاعات الرأي أنّ أغلبية المواطنين يؤيدون الانضمام إلى حلف الناتو. وهذا ما يعارضه الكرملين وينظر إليه بقلق عميق. في مقابل تفضيل الناتو بين أمرين: خلق دفاع قوي عن أي شبر من أراضي الناتو، أو منع امتداد الصراع في أوكرانيا وتجنّب التصعيد العسكري مع

روسيا . وفي حال وقوع هجوم روسي على أية دولة من الناتو، فإنّ شبح الحرب الشاملة مع روسيا، قد يدفع بعض الحلفاء إلى إظهار قدر أقلّ من العزم والمزيد من الحذر والتردد. وهذا قد يؤديّ إلى الانقسام في موقف الاتحاد الأوروبي .

ليس لحلف الأطلسي التزام دفاعي تجاه أوكرانيا لأنها ليست عضواً في الحلف، وعلى أوكرانيا أن تدافع عن نفسها بمفردها، لكن ثمة دول أعضاء في الحلف، ودول غير أعضاء، بادرت إلى تقديم مساعدات عسكرية لأوكرانيا، وهو موقف شديد الخطورة والحساسية، بسبب ما قد يحدث من أخطاء أو سوء تقدير أو فهم، يؤديّ إلى مواجهة عسكرية بين روسيا والأطلسي، لا يمكن التوقّع بنتائجها .

لقد تكوّن لدى الغرب الأوروبي خلال الأعوام الثلاثين الماضية، بعد نهاية الحرب الباردة، شعور بالأمن والحصانة، وراح الباحثون / الأكاديميون والمثقفون / يعيدون تعريف معنى الأمن ومتطلّباته، مركّزين على الأمن الإنساني . ودخلت الثقافة الأمنية الأوروبية مرحلة ما بعد " التهديدات العسكرية "، واعتقد كثير من الأوروبيين أن عصر الحروب والتهديدات العنيفة التقليدية قد انتهى، وأنّ العالم الأوروبي قد دخل مرحلة جديدة من الأولويات الأمنية . ولكن الحرب الأوكرانية جاءت لتدحض هذا الاعتقاد، الأمر الذي سيرك آثاراً عميقة على السياسات الأمنية الأوروبية في السنوات المقبلة ..

ثانياً - تداعيات الأزمة الأوكرانية على الصعيد الأمريكي

أدت تطوّرات الحرب في أوكرانيا إلى تزايد التوتّرات الدولية، حتى عدّها بعض الباحثين السياسيين والمحلّلين العسكريين، إعادة الدخول إلى حرب باردة جديدة . إذ يبدو أنّ هذه التطوّرات الجديدة تقود إلى نهاية النظام الدولي الذي ساد في العقدين الأخيرين بعد انتهاء الحرب الباردة التي كانت سائدة بين (الاتحاد السوفييتي) والولايات المتحدة الأمريكية . هذا النظام الدولي الليبرالي القائم على العمل وفقاً لقواعد عكست رؤية العالم وعقيدة المنتصرين في مرحلة الحرب الباردة، وفي مقدّماتهم الولايات المتحدة الأمريكية التي هيمنت على النظام العالمي الجديد . ولكنّ هذا النظام بدأ

يتدهور بعد نشوب الحرب الأوكرانية التي فرضت معادلات جديدة، في العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تقود هذه التطورات إلى سباق تسلح جديد بين هاتين الدولتين إضافة إلى الصين القوة الصاعدة .

يقول / ريتشارد سولوكولسكي / الباحث في برنامج / روسيا وأوراسيا، في تقرير نشرته مؤسّسة " كارنيجي " للسلام الدولي : من شبه المؤكّد أن يضطر الكرملين على مدى السنوات القليلة المقبلة إلى التعامل مع سباق تسلح جديد وكبير على مستوى الأسلحة التقليدية والنووية . وقد تواجه روسيا انقطاعاً عن تكنولوجيا الغرب، مع احتمالات غير مؤكّدة بأن تكون الصين قادرة على توفير المكونات الحيوية، أو تخفيف الضغوط الاقتصادية التي تواجه روسيا . وهذا التحوّل في الأحداث، يمكن أن تكون له نتيجتان مختلفتان جذرياً، الأولى: يمكن أن تكون محاولة للإصلاح والانفراج، ربّما بقيادة خليفة لبوتين، والثانية : قد تكون نظاماً أكثر عدوانية وافتقاراً إلى الأمن، أي كوريا الشمالية بحجم روسيا، والحال في كلتا النتيجتين لا يبعث على الاطمئنان . وقد تصبح بيئة التهديد في روسيا أكثر تحدياً، نتيجة لما وُصف بأثّه ولادة جديدة لحلف شمال الأطلسي .

إنّ انتهاء سريان معاهدة (ستارت في عام 2026) التي تضع حداً أقصى للترسانتين الاستراتيجيتين النوويتين / الولايات المتحدة وروسيا / سيترك البلدين من دون إطار عمل مرجعي متّفق عليه، لإدارة توازنهما النووي الاستراتيجي . وقد يكون من المستبعد جداً أن تعقد معاهدة جديدة بين البلدين بحلول ذلك الوقت ، خلفاً لستارت. وما يزيد من حدّة الصراع وتوتّر العلاقات، وتصاعد حدّة المواجهة بين الطرفين، هو أنّ كلّ طرف يمتلك عوامل ومقوّمات تجعله قادراً على المواجهة، بل هو قادر في لحظة ما، على اتخاذ فرار يغيّر مصير النظام الدولي بكامله .

وقد يدفع توسّع الصين في ترسانتها النووية الإستراتيجية، الولايات المتحدة أيضاً إلى تحديث برنامجها النووي لتجديد قوّتها الاستراتيجية، الأمر الذي يربّح تحفيز الكرملين على التصرف المناسب إزاء هذه التغيّرات . وهذا ما يجعل العالم يدفع تكاليف كبرى فيما إذا حصل ذلك، وإن كان لا بدّ من لحظة حسّاسة وحاسمة، تنهي الهيمنة التي تتباهى بها الولايات المتحدة الأمريكية، وتريح العالم وتعيد إليه الأمن والاستقرار .



وأخيراً، يمكن أن تزداد مخاطر التصعيد غير المقصود بشكل كبير، إذا زادت روسيا من اعتمادها على قواتها النووية غير الإستراتيجية . وللتخفيف من هذه المخاطر، ستحتاج الولايات المتحدة ومعها حلف الشمال الأطلسي، إلى استعادة الاتصالات العسكرية وتحديثها، واتخاذ إجراءات لمنع الاحتكاك مع الجيش الروسي، واستئناف الحوار بشأن تحقيق الاستقرار في الحد الأدنى من الأسلحة، وتدابير بناء الثقة في أقرب وقت ممكن . وهذا ينذر بوضع خطير على المستوى العالمي، يوجب مواجهته أن يتفجّر وتطال شظاياه المدمرة مساحات واسعة من كوكب الأرض بما يحتوية.

ثالثاً - تداعيات الأزمة الأوكرانية على الصعيد الصيني - الأمريكي

بعد انتهاء الحرب الباردة دخل النظام الدولي في مرحلة هيمنة القطب الواحد الأمريكي الذي وظّف تقنيات العولمة لصالحه . ومنذ سنوات عدّة، يتعرّض هذا النظام لضغوط ناتجة عن زعزعة موقع الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي؛ بسبب الصعود السريع للصين ونجاحها في تضيق الفجوة مع القوة العظمى المهيمنة، وهو ما أشعر الولايات المتحدة بالتهديد، فبدأت في تطبيق سياسة جديدة لإعادة التموضع تجاه آسيا.

عندما وصل الرئيس الديمقراطي /جو بايدن / إلى الرئاسة الأمريكية، اتبع سياسة معاكسة تماماً لسياسات سلفه الجمهوري في المجالات كلّها تقريباً، باستثناء الإجراءات التي اتخذها سلفه / ترامب ضدّ الصين. ليس هذا فقط بل قام بايدن بتعميق هذه السياسات؛ فجعل سياسات القيود التجارية والتكنولوجية جزءاً من سياسة أوسع، تستهدف احتواء الصين، وإحاطتها بتحالفات أمريكية مع دول تدور في فلكها. فتمّ تطوير تحالف / أوكوس / للدول الثلاث الناطقة بالإنجليزية، الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا، وبتشيط الائتلاف الرباعي / كواد / الذي يضمّ الهند واليابان وكوريا الجنوبية.

لقد نشبت الحرب الأوكرانية على خلفية نظام دولي يتّسم بالتوتر المتزايد بين الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى المهيمنة، والصين القوة العظمى الصاعدة والمتحدية. الصراع بين هاتين القوتين هو السمة النظامية الأهم المميزة للنظام الدولي الراهن، فبينما تواصل الصين إغلاق الفجوة بينها

وبين الولايات المتحدة، شرعت الثانية في السنوات الأخيرة في التضيق على الصين، والعمل على حرمانها من الموارد والتسهيلات التي تمكّنها من تعظيم قوتها، كما بدأت في تكوين تحالفات ذات طابع عسكري بهدف احتواء الصين، وفي هذا السياق تم تطوير الاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بمنطقة المحيطين الهندي والهادي، التي نشرها البيت الأبيض في فبراير 2022، قبل أيام قليلة من اندلاع الحرب الأوكرانية.

فالأزمة الأوكرانية لا تنفصل عما يحصل في هذه الساحة التي تتنافس وتتواجه فيها هذه القوى، وما زاد تراكمها وتفاعلها هو إعلان دخول العالم حقبة جديدة من العلاقات الدولية من خلال الإعلان الروسي الصيني الذي يُعد أحد أبرز العوامل التي أجّجت الأزمة، وسعي الولايات المتحدة لمواجهة الصين عبر محاصرتها تارة وضرب حلفائها الاستراتيجيين تارة أخرى، ومنها محاولة احتواء الإدارة الأميركية لروسيا، وتصوير موسكو على أنها تهديد للعالم لا بدّ من محاصرتها.

لا شك أن ما يحصل اليوم في الأزمة الأوكرانية، وفي حال توسّعه، سوف يمثّل ضربة قوية للنظام الدولي القائم على القواعد الثابتة في العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؛ هذه العلاقات التي ترى بالولايات المتحدة الأميركية قوّة الهيمنة المطلقة، ويفتح بالتالي الباب أمام حقبة جديدة من العلاقات الدولية التي من المفترض أن يبدأ معها التغيير في الأنماط الدولية الأخرى.

رابعاً - تداعيات الأزمة الأوكرانية على الصعيد الروسي - الصيني

نمت العلاقات بين الصين وروسيا بسرعة خلال العقدين اللذين حكم فيهما الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، غير أن العلاقات بينهما أخذت دفعة كبيرة منذ عام 2014. بينما زادت حدّة التوتر بين الولايات المتحدة وروسيا بعد أن ضمت الأخيرة شبه جزيرة القرم، فيما كانت واشنطن تتخذ خطوات جادة نحو تنفيذ استراتيجية التموضع تجاه آسيا.

وفيما تعمل الولايات المتحدة على إطالة لحظة انفرادها بصدارة النظام الدولي الأحادي القطب، فإن الصين وروسيا تسعيان لإقامة نظام دولي يقوم على تعدّد الأقطاب. فقد تعزّزت العلاقات بين روسيا والصين، وعبرت القمة



الروسية الصينية التي انعقدت قبل أسابيع قليلة من بدء الحرب في أوكرانيا عن التقارب المتزايد بين القطبين، وعن تعاون استراتيجي واسع النطاق وبعيد المدى بينهما.

تشارك روسيا والصين في عدد الولايات المتحدة التهديد الأول لهما، الأمر الذي يجمع البلدين، وإن كانا يختلفان في قضايا كثيرة أخرى. لقد دخلت الصين على خط الأزمة الأوكرانية، عبر وقفها إلى جانب موسكو، أو قيامها باستغلال الفرصة لتنفيذ هجوم عسكري ضد تايوان بغرض إلحاقها وضمها. لكن الصين تصرفت بطريقة معتدلة وحذرة، وجنبت نفسها التورط في مغامرات روسيا. فقد امتنعت الصين عن التصويت في مجلس الأمن لإدانة الغزو الروسي، وهو ما يمكن عدّه موقفاً وسطياً، أرضى الغرب، ولم يغضب موسكو تماماً. ورفضت الصين فرض العقوبات على روسيا، كما رفضت عدد العمل العسكري الروسي ضد أوكرانيا غزواً.

وقد يظهر التأثير المهم لهذه الحرب في علاقة الصين بهذه التطورات، في احتمال قيام الصين بعمل مماثل، فتشنّ الهجوم على تايوان في المدى القصير، كما يمكن أن تقوم الصين بزيادة قوتها العسكرية على المستويات الإستراتيجية مثل القوة الصاروخية والذكاء الاصطناعي والقوة البحرية والنووية.

على الجانب الآخر، تحرص الصين في مواقفها الرسمية على الالتزام بموقف أكثر توازناً، يتجلّى في تفهم المطالب الروسية، ولا يرحب بردّ الفعل الغربي ضدّ روسيا، لكنّه لا يذهب إلى حدّ إثارة عدااء الغرب. كما أن الصين تتعاطف مع أسباب قلق روسيا الأمنية، وتعدّها مخاوف مشروعة، لكنّها تتحفّظ على النزعات التاريخية العرقية في السياسة الروسية، وترفض استخدام القوة لحلّ المشكلات بين الدول.

إنّ الصين ترى عناصر إيجابية من وجهة نظرها في الموقف الروسي المتحدّي للغرب، وترى أنّ روسيا شريك مهم يتبنّى مبادئ مشابهة للمبادئ التي تتبنّاها الصين أيضاً، ولا سيّما احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحقّ الدول في اختيار نظام الحكم الذي يناسبها، وأنّ الديمقراطية الليبرالية ليست النظام الأفضل الذي على كل الدول تطبيقه. فالعلاقة الصينية – الروسية علاقة استراتيجية، والأرجح أن الصين ستحرص

على مساعدة روسيا للخروج بأقل قدر من الخسائر في هذه الأزمة؛ لأن خسارة روسيا في هذه المعركة، تعني ووقوف الصين وحيدة بلا حلفاء في وجه الولايات المتحدة والغرب.

تُظهر الأزمة الأوكرانية أن روسيا تبحث عن إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية لجوارها، ووقف توسع حلف الناتو على التخوم الروسية، ما يعني أيضاً رسم خريطة العالم السياسي القادم، كما أن بكين تعيد حالياً رسم خريطة العالم الاقتصادية، بانتظار اللحظة المواتية لرسم الخريطة السياسية الخاصة بها، فيما هي تراقب، وإذا كان بإمكان بوتين قضم أجزاء من أوكرانيا، فقد تكون تايوان هي التالية بالنسبة للصين، في حين نشهد أيضاً محاولات أميركية لاحتواء الطرفين في لحظة تراجع النفوذ الأمريكي في العالم وتدني التأثير في النظام الدولي.

خامساً - تداعيات الأزمة الأوكرانية على منطقة الشرق الأوسط

أفرزت الحرب الروسية - الأوكرانية تداعيات كثيرة، تجاوزت الأطراف المنخرطة فيها مباشرة، وامتدت أصداؤها إلى أقاليم أخرى. ويبدو الشرق الأوسط واحداً من المناطق الأكثر تأثراً بهذه الحرب، ويُعزى ذلك إلى جملة من الأسباب، لعل أبرزها هشاشة الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي للعديد من دول المنطقة، فضلاً عن الروابط المعقدة التي تربط هذا الإقليم بفاعلين كثر من خارجه، بما يجعله أكثر عرضة للتأثر بمتغيرات البيئتين الإقليمية والدولية.

إن قضية مستقبل العلاقات التي تجمع دول الشرق الأوسط بروسيا تأتي ضمن القضايا التي تتأثر بالحرب الأوكرانية، فقبل شنّ روسيا الهجوم على أوكرانيا كانت الدول العربية "إسرائيل" ونتيجة فهمهم المشترك لتوجهات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، قد جعلت اتساع رقعة العلاقات بروسيا أولوية للسياسة الخارجية، لكن اليوم - وبعد الهجوم الروسي على أوكرانيا - ليس من الواضح إلى أين تتجه هذه العلاقات، مع أن ارتفاع وتيرة الخلافات بين روسيا و"إسرائيل" حول أوكرانيا يدل على أن هذه الحرب قد تسبب باندلاع توترات بين روسيا وحلفائها في الشرق الأوسط.

يبدو أن مستقبل العلاقات الروسية بدول الشرق الأوسط يتأثر بقضايا عدة، من أهمها: إخفاق روسيا في الحرب على أوكرانيا أو تحقيقها الانتصار؛ ومصير المفاوضات النووية الإيرانية، وتوجهات روسيا وأمريكا حول البرنامج النووي الإيراني؛ ونوع العلاقات بين أمريكا وبعض الدول العربية حول قلقهم من علاقات أمريكا بإيران.

إن فشل روسيا وعدم تحقيق أهدافها في الحرب الأوكرانية وتحويلها إلى قوة من الدرجة الثانية باقتصاد أضعف مما كان عليه، يجعل دول الشرق الأوسط تقوم بإعادة النظر في علاقاتها بروسيا كونها القوة التي تخلق التوازن في مواجهة أمريكا، من جهة أخرى إذا ما قامت روسيا بدوافع منها بممارسة الضغط على أمريكا في الشرق الأوسط، من خلال علاقاتها بالدول المناوئة للغرب، فمن الأرجح أن تبتعد بعض الدول العربية عن روسيا وتعود إلى أمريكا، وهذا ما ظهر في وجود أمريكا في القمة السادسة التي عقدت في "دويلة إسرائيل" بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني، متأثرة برغبة أمريكا الشديدة وبمسايعها لتلبية مطالب تلك الدول ولا سيما فيما يتعلق بإيران.

وفي تقرير لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الدولية في واشنطن، كتب /جون ألترمان/ نائب الرئيس، والمشرّف العام على دراسات الشرق الأوسط في المركز: إن آثار (الغزو الروسي) لأوكرانيا ستنتشر في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وستكشف عن تحالفات جيوسراتيجية جديدة، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، وتهدّد بإشعال موجات عسكرية جديدة؛ وذلك في حال استمرّت المواجهة بين روسيا ومعظم أنحاء العالم لفترة طويلة، كما يبدو مرجّحاً؛ فقد تكون الآثار الأكثر خطورة على المدى الطويل بدلاً من المدى القصير.

وفي هذا الإطار، ثمة تحليل أعدته د. رانيا حسين خفاجة؛ الباحثة المشارك في مركز (المستقبل) للأبحاث والدراسات المتقدمة؛ نُشر على موقع المركز، تحت عنوان "الأثر المُحتمل للحرب الروسية - الأوكرانية على اتجاهات السلام والصراع في الشرق الأوسط"، جاء فيه:

إنّ أية محاولة للتنبؤ بتأثيرات الحرب الروسية - الأوكرانية على اتجاهات ومآلات الصراع والسلام في الشرق الأوسط، لا بدّ أن تأخذ في

اعتبارها مجموعة من العوامل تُمثل مُنطلقات أساسية للتحليل، وذلك على النحو الآتي:

1 - يأتي فهم حدود الدور الروسي في الإقليم بوجه عام، وفي الدول المأزومة بالصراعات على وجه الخصوص، على رأس هذه المنطلقات. فروسيا - التي تسعى لفرض نفسها على النظام العالمي كقوة كبرى تتحدى هيمنة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها - ترى في الشرق الأوسط ميداناً مناسباً لاستعراض مقومات القوة المختلفة، وقد عزّز من هذا التوجه قناة موسكو بأن انسحاب الاتحاد السوفياتي من المنطقة؛ إبان رئاسة /ميخائيل غورباتشوف/، كان إيذاناً بانتهاء الاتحاد كقوة عظمى.

لقد سعت روسيا إلى إقامة علاقات جيدة مع دول الشرق الأوسط، هادفة إلى جذب استثمارات من المنطقة وكسر عزلتها الإقليمية ومواجهة العقوبات الدولية التي فرضت عليها؛ في أعقاب ضم موسكو لشبه جزيرة القرم، آذار/مارس 2014. وما بين أزمة 2014 وما يدور الآن في أوكرانيا، تظل أهداف موسكو في الشرق الأوسط قائمة، ما ينفي أية تبؤات بانسحاب روسي وشيك على خلفية هذه التطورات.

2- يتعلق منطلق الفهم الثاني بحدود أدوار الفواعل الدولية والإقليمية، وإلى أي مدى كانت هذه الأدوار حاکمة في الصراعات، بحيث يمكن القول إن انسحابها من المنطقة أو إنشغالها وتحول اهتمامها إلى الصراع "الروسي - الأوكراني"؛ من شأنه أن يُلقي بآثار على مسارات هذه الصراعات.

وفي حديث لجريدة / النهار / رأى الباحث اللبناني في الشؤون السياسية والأمنية /العميد خالد حمادة / أن الصراع الروسي - الأوكراني المفتوح يُتيح فرصاً لدول الشرق الأوسط، ولا سيما النفطية منها، لتعزيز مواقعها في مجال العلاقات الدولية. فمن المنطقي أن تسعى المملكة العربية السعودية إلى وضع الطلبات الأميركية والأوروبية لزيادة إمدادات النفط لصالح تعزيز موقعها. وكذلك ستطمح قطر في المقابل للحصول على تنازلات أوروبية، قد يكون على رأس قائمتها تأجيل المفاوضات الأوروبية تحقيقاً مدته أربع سنوات حول استخدام الدوحة المزعوم لعقود طويلة الأجل لمنع تدفق الغاز إلى السوق الأوروبية الموحدة. وقد تتخذ دول شرق أوسطية أخرى مواقف أكثر

تحفظاً في رهاناتها. فقد شهد العقد الماضي ازدهاراً في العلاقات الأمنية والاقتصادية بين روسيا والكثير من الدول في الشرق الأوسط، مدفوعاً بإحساس بتناقص مع الاهتمام الأميركي بالمنطقة.

وفي هذا الإطار، فإن السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً أميركياً في الشرق الأوسط. أما دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة فيبدو محدوداً؛ ومن هنا، من غير المُحتمل أن يكون الإنشغال الدولي بالحرب الدائرة في أوكرانيا عاملاً حاسماً في مسارات الصراعات بالشرق الأوسط. وإذا أُضيف إلى ذلك، نجاح روسيا في إقامة علاقات مع معظم هذه الفعاليات الإقليمية، يمكن القول إن علاقات موسكو بهذه الدول، ستكون عاملاً مُحدداً لمسارات الصراع والسلام في المنطقة.

سادساً - نتائج عامة:

إنّ هذه التطورات كلّها قد تسهم في تعزيز قوّة الكتلة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة في مواجهة القطبين الدوليين البازغين؛ الصين وروسيا. ولكن التحدي الأهم الذي يواجه الغرب في هذا المجال هو إذا ما كانت دول التحالف الغربي تستطيع الحفاظ على هذا القدر من الوحدة لفترة طويلة، وأن الاختلافات الموضوعية بين السياسات المختلفة التي تتبعها الدول الأوروبية لتوفير احتياجاتها من الطاقة لن تؤدي إلى ظهور انقسامات سريعة في التحالف الغربي، وسيكون من الممكن توزيع أعباء الحرب الروسية - الأوكرانية، وتكلفة مواجهته بشكل عادل بين الدول الغربية، بحيث يمكن الحفاظ على تماسك الكتلة الغربية وفعاليتها لفترة أطول.

- تتجلى الأزمة الدولية الراهنة في مواجهة بين روسيا من ناحية والغرب بقيادة الولايات المتحدة من ناحية أخرى. يتعرض الطرفان الغربي والروسي لضغوط كبيرة في هذه الأزمة، وإن كانت الضغوط التي تتعرض لها روسيا أكبر من الضغوط التي يتعرض لها الغرب. فقد اتخذ الغرب قراراً بدعم أوكرانيا والضغط على روسيا، وهو يعاقب روسيا بحرمانها من الوصول إلى الأسواق والموارد المالية والاقتصادية والتكنولوجية الغربية. ولكن المشكلة في أن كل قرار عقابي يتخذه الغرب ضدّ روسيا له تكلفة تتحمّله اقتصادات الدول الغربية نفسها. ويحاول الغرب تجنب تحميل نفسه تكلفة تزيد على

طاقته، ويحاول معاقبة روسيا. لهذا تجنّب الغرب فرض قيود على صادرات الطاقة الروسية للاتحاد الأوروبي. وباستثناء القرار الأمريكي - البريطاني بحظر استيراد منتجات الطاقة الروسية، فإن إمدادات الطاقة الروسية لأوروبا بقيت على حالها، وهو ما يعفي روسيا من أكثر أشكال الضغط الاقتصادي الذي يمكن أن تتعرض له.

- إنّ التغيّر الأهمّ الحادث في النظام الدولي هو تغير طبيعة العمليات والتفاعلات الجارية في النظام الدولي. فبدلاً من التركيز على النمو الاقتصادي أصبح التركيز على الأمن والتسلح، وبدلاً من التبادل التجاري الآمن والمتوازن، وحركة الأموال العابرة للتكتلات السياسية، أصبح هناك جدار عازل يزداد ارتفاعه بسرعة بين روسيا من جهة، وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

- وفي إطار المسار العام المرجح لتطوّر النظام الدولي نحو مزيد من الاستقطاب، ستكون هناك قضايا فرعية تشكل الصورة التفصيلية للمسار الذي ستأخذه الأحداث، ومن أهم هذه القضايا:

- 1- أين ومتى ستقرّر روسيا وقف تقدّم جيوشها في أوكرانيا؟ وما صيغة المطالب / الشروط التي ستقدمها لإنهاء الأزمة؟
- 2- كيف تستمرّ الصين في التفاعل مع هذه الأحداث؟ وإلى أي حدّ ستكون مستعدة لمساعدة روسيا، وتوظيف الأزمة في القارة الأوروبية لصالحها؟
- 3- إلى أي مدى سينجح التحالف الغربي / الأوروبي في الحفاظ على تماسكه، ولا سيّما في ظل الاعتماد الأوروبي الكثيف على مصادر الطاقة المستوردة من روسيا؟
- 4- إلى أي مدى ستتواصل المقاومة الأوكرانية، إذا ما توقّفت الدول الأوروبية وأمريكا عن إمدادها بالسلاح؟
- 5- ما الآثار المتوقّعة التي ستتركها العقوبات الأوروبية / الأمريكية على روسيا، وهل يمكن أن تؤدي إلى تغيير سياسي / عسكري في موقف الكرملين؟

- لقد أدت المتغيرات الجديدة في العلاقات الدولية، إلى ظهور التطورات التكنولوجية والسيبرانية ونوعية جديدة من أدوات الصراع التي لا تقتصر على الأسلحة التقليدية والاستراتيجية بما فيها النووية، إلى جانب ذلك هناك تسارع في وتيرة انتشار المناطق الرمادية على مستوى العالم. ومن الممكن أن تؤدي السيطرة الروسية على أوكرانيا، أو على الأقل محاصرتها، خاصة بعد إعلان استقلال جمهوريتي لوغانسك ودونيتسك، إلى تقويض دور الناتو ومن خلفه الولايات المتحدة في شرق أوروبا، إلا أن ذلك لا يعني الانكسار الكلي للهيمنة القطبية، وإن كان ثمة تحول إلى النظام متعدد الأقطاب. فالمؤسسات الدولية في العالم لا تزال أحادية القطب حيث تم وضع جميع المنظمات الدولية تحت سلطة الولايات المتحدة، لكن هذا من المفترض أن ينتهي بعد إعلان روسيا والصين حقبة جديدة في العلاقات الدولية.

- إن ما تقدم من تداعيات الحرب الأوكرانية على المشهد الدولي، يشير إلى أن النظام الدولي يمرّ بمرحلة انتقالية شديدة الدقة والخطورة في آن معاً، مع بداية تراجع حقبة الهيمنة الأميركية على هذا النظام، مقابل تثبيت روسيا والصين نفسيهما كلاعبين أساسيين في النظام الجديد، وهذا يعني انطلاق حقبة جديدة في العلاقات الدولية، تتغير فيها الأفكار والسلوكيات، وأساليب التعامل مع الأزمات، وكيفية حلّ الصراعات والنزاعات، بعيداً عن القوى العسكرية.

المراجع

- صحيفة اعتماد " تأثير الحرب الأوكرانية على النظام الدولي والشرق الأوسط " الجمعة 22 أبريل، 2022
- صحيفة الشرق الأوسط "تأثير حرب أوكرانيا على توازن القوى في أوروبا " السبت 16 إبريل، 2022 العدد/15845
- صحيفة النهار "الحرب الروسية - الأوكرانية... تأثير كبير على الشرق الأوسط وتغيير في التحالفات"، 2022/3/2
- اسكندر حشاشو
- عبد الجواد، جمال " الحرب الأوكرانية -ضربة جديدة للنظام الدولي الليبرالي " 17 مارس/2022
- <https://trendsresearch.org/ar/insight/ukraine-russia-libral-17-03>
- موقع كتابات، "ظلال ثقيلة .. مركز بحثي يرصد: "تأثير الحرب الروسية -الأوكرانية على أزمات الشرق الأوسط!"
- 2 يونيو، 2022 <https://kitabab.com/news> / ظلال -ثقيلة -مركز - بحثي -يرصد -تأثير...
- مطر، علي "تأثير الأزمة الأوكرانية على العلاقات الدولية..نظام دولي على شفير الهاوية" مجلة تحليلات العصر الدولية -2022/3/1
- <http://alasmag.com/?p=38383>
- Robert Kagan. The Jungle Grows Back: American and Our Imperiled World. New York: Alfred A. Knopf, 2018.
- Ken Moritsugu. Russia, China Push Back Against U.S. in Pre-Olympic Summit. AP, Feb 4, 2022. <https://apnews.com/article/winter-olympics-putin-xi-meet-0e9127176250>
- Statement by NATO Heads of States and Governments on Russia's Attack on Ukraine. Feb 25, 2022. https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_192489.htm?
- Yun Sun. China's Strategic Assessment of Russia: More Complicated Than You Think. War on the Rocks, March 4, 2022. <https://warontherocks.com/2022/03/>

التأصيل الثقافي للعنف

د. عدنان عويّد

العنف، هو تعبير عن قوة سلبية تصدر ضد النفس، أو ضد أي شخص أو جماعة بصورة متعمدة، لإرغام من يمارس عليه العنف على الرضوخ أو إتيان أفعال تنسجم ورغبة ممارس العنف. ويستخدم العنف في جميع أنحاء العالم كأداة للتأثير على الآخرين عبر وسائل مختلفة من الكلمة إلى الطلقة، وهو تاريخي. كما أنه يُعد من الأمور التي تحظى باهتمام القانون والثقافة، حيث يسعى كلاهما إلى قمع ظاهرة العنف ومنع تشييدها. ومن الممكن أن يتخذ العنف صوراً كثيرة، من استخدام الضرب بين شخصين بداية، الذي قد يسفر عن إيذاء بدني لأحد الطرفين أو لكليهما، وانتهاءً بالحرب والإبادة الجماعية التي يموت فيها ملايين الأشخاص. وللعنف أشكال عديدة تتجلى في الإيذاء البدني، والنفسي، والجنسي، وغير ذلك.

على العموم، لقد أمسى العنف خبزاً يومياً للإنسان المعاصر يمارسه أو يمارس عليه من الآخرين كل مسامات حياته، الأمر الذي يجعلنا نتساءل: هل أصبح هذا العنف جزءاً من الطبيعة الإنسانية للحياة اليومية المباشرة، وبالتالي هل هو مكتسب؟ أو هو فطرة كامنة في الأصول الغريزية للإنسان؟ لقد تضاربت الآراء حول أصول العنف، بين القائلين بغريزية العنف وبين القائلين بأنه صفة مكتسبة. ومع ذلك نستطيع تقسيم العنف إلى قسمين من حيث الجوهر هما:

الفكر السياسي
العدد 86 / الربع الثاني لعام 2023

آ. العنف الإيجابي: ويشترك فيه الإنسان والحيوان؛ وهو عنف غريزيّ يهدف إلى الحفاظ على النوع الإنساني من خلال مواجهة الأخطار المحتملة التي تواجه وجود الإنسان، ربما في بدايته هيمنت عليه شريعة الغاب، ولكن في تاريخنا المعاصر يُشرع له ويُقرُّه القانون الوطني والدوليّ.

ب. العنف السلبيّ: وهو عنف يختص به الجنس البشري؛ وتدرج فيه الساديّة وحبُّ الموت والتدمير. وهذا النوع من العنف مكتسب حتمًا، إذ من الممكن إثارته، والتأثير عليه، سلباً أو إيجاباً، بواسطة العوامل الثقافيّة والسياسيّة، ويعدّ هذا العنف محرماً في كل الشرائع الدينيّة والوضعيّة ويحاسب عليه القانون.(1).

الأسباب العامة للعنف السلبيّ.

لاشك أن للعنف السلبيّ أسباباً كثيرة تكمن وراء تمظهره وتعدد أشكاله، منها ما هو أسري، يتجلى داخل الأسرة وبين أفرادها، بصور مختلفة منها الضرب والشتم والتحقير، مما يؤثر سلباً على شخصيات هذه الأسرة التي يمارس فيها العنف. أو يمارس اجتماعياً بشكل عام، نتيجة للشعور بالنقص عند ممارسته لقلة الإمكانيات الماديّة والاجتماعيّة لديه، فيبدأ بمقارنة نفسه بالآخرين باحثاً عن طريق لفت الأنظار وحب الظهور. أو تكمن وراءه عوامل اقتصاديّة، كانتشار البطالة بين الشباب. فما نلاحظه من الأعداد الكبيرة لخريجي الجامعات الذين لا يجدون عملاً أو وظيفة، سيكون لها التأثير الكبير في ممارسة هذا العنف. أو قد يعود لمرجعيات عصبية أو دينية أو قبلية، وهي من أكبر الأسباب التي أودت بشبابنا إلى ممارسة هذا العنف الذي نراهم فيه، وخاصة ما تجلّى في ثورات الربيع العربيّ من عنف وعنّف مضاد في بعض الدول العربيّة التي تحولت فيها هذه الثورات إلى حروب أهلية معبرة عن بروز النزق والجاهليّة والحميّة فيها. أو قد يظهر العنف لأسباب ودوافع سياسيّة، لأن السياسة لا مبدأ لها، فقد يشتغل الساسة الحكام لمصلحة فرد أو جماعة أو حزب أو مؤسسة على حساب طرف آخر وهو المجتمع. أو يقوم العنف لأسباب أيديولوجيّة بشقيها الدينيّ والوضعيّ، ويأتي هذا العنف نتيجة للتمسك غير العقلانيّ بمفاهيم غير قابلة للتطبيق على الواقع، أو لضعف في فهم جوهر هذه الأيديولوجيّة، إن كانت دينيّة أو

وضعية، وهذا من ضمن الأسباب التي تدفع الشباب إلى ممارسة العنف لتطبيق ما يعتقدون به من أفكار، كما هو الحال عند الجماعات المتطرفة التي تتخذ من العنف وسيلة للتعبير عن أفكارها وآرائها. ولدنيا أيضاً الأسباب الثقافية التي تؤدي إلى ممارسة العنف، فالثقافة التي ينشرها الإعلام الموجه، أو دور العبادة والدعاة... إلخ لعبت دوراً كبيراً في مسح عقول الأطفال والشباب، وكذلك الإعلام الذي لا يبيث برامج توعية عقلانية تنمي لدى الفرد والشباب عموماً روح المبادرة والتفكير والإبداع، ناهيك عن الأفلام، والمسلسلات والبرامج ذات التوجه الاستهلاكي من الحياة التي لا تعطي القيم النبيلة، ولا تحث على غرس الفضيلة والنزاهة، وكذلك دور قنوات الوعظ الديني التي تركز على قيم السلف وعدم النظر في قضايا الواقع ومشكلاته، وبالتالي التركيز على النقل وترك العقل، أو التمسك بثقافة الفم على حساب ثقافة القلم. وهذا موضوع بحثنا.

الأصول الثقافية للعنف:

يُعدّ «العنف الثقافي» من أخطر وسائل تغذية العنف وممارسته لدى الإنسان ضد أخيه الإنسان، على اعتبار أن الثقافة في هذا الاتجاه هي من تقوم بتشكيل وعي الإنسان وتوجيهه، بل هي الأكثر قدرة على خلق أو فرض حالة من اللاوعي التي تتجلى تداعياتها متى ما تحققت الأهداف المرجوة من تسويقها أو ترويجها، والمتمثلة غالباً في نشر الكثير من القضايا التي تنهش عقلية المفكرين والمثقفين حاملي هذه الثقافة على وجه التحديد، الذين يقومون بدورهم بتصديرها للمتلقي بوسائل وطرق مختلفة، غالباً ما تلعب فيها السياسة والدين الدور الكبير. ولا شك في أن المجتمع الذي ينضوي تحت ظاهرة العنف الثقافي يتخذ أفراده مفاهيم معادية تجاه الآخر تتجلى على شكل عنف معنوي أو مادي، ومن أهمها التشكيك بالآخر المختلف واتهامه بالانحراف عن القيم التي يسوق لها حامل هذا المشروع الثقافي سياسياً كان أم دينياً، مما يوقع الحالة الثقافية في مأزق القوقعة الاجتماعية أو الأدلجة التي تتحو نحو إقصاء المختلف، وهذا بدوره ما يؤدي إلى حالة من القلق وفقدان التوازن تعترى الفرد أو الكتلة الاجتماعية وتسيطر على هويتها الثقافية، بل فقدان حالة الإبداع، والحوؤول دون القدرة على تحقيق الوحدة الاجتماعية، أو المواطنة في التعبير السياسي.(2).

التأصيل الثقافي للعنف - الدين أنموذجاً:

تعد الأسطورة أساس الثقافات قاطبة، وإن ما ميّز الشعوب بالنسبة لموقفها من تراثها هو محاولتها أسطرة هذا التراث، أي منحه القداسة. وكلُّ ثقافة من ثقافات الشعوب قامت أساساً على التميّز والفرادة والقداسة، ستتحصر مهمة العقل الفردي والجمعي، وبالأخص النخبوي لأي شعب أو أمة، في التأويل وخلق مفاهيم مزيفة عن النحن، الأمر الذي سيثقل القدرة على فهم ليس الماضي فحسب، بل الواقع المعيش، سواء ارتدى هذا الواقع لبوساً سلفياً أو ليبرالياً أو ماركسياً أو غير ذلك. وفي ثقافة الشعوب الرائجة لا يُقدّم التراث كبنية حضارية لها سياقها التاريخي الذي تتقدم فيه وتتمو. لذلك نجد الشعوب تعيش حالات من الجهل في معرفة بنية تراثها الجوهرية وبنية تراث الشعوب الأخرى، أي جهلاً بحركة المعرفة البشرية.

إن تاريخ الثقافة الرائجة، هو نسخة رديئة عن الماضي. فالحاضر مشغول بالماضي، أما المستقبل فهو أسير لحاضر مفضوّت حضارياً. إنه موقف فصاميّ من واقع مزدوج، والفصام هو أحد أسس ثقافة العنف. وعلى هذا الأساس نتج وعي شقيّ ينوس بين ماضٍ يمتلك الفرد والمجتمع يصعب تجاوزه إيجابياً، وبين مستقبل لم يؤسس له، ولا تستطيع الشعوب القفز إليه، لذلك فهذه الشعوب تعيش وعياً رغائبياً، يلتف كثيراً على المتغيرات التي تصيب المجتمع غير القادر على فهمها والتعامل معها بعقلانية، والتي قد يكون هو طرف فاعل فيها، وعلى هذا الموقف اللاواعي من الأحداث، يقوم الكثير من القيمين على إدارة المجتمع والدولة أو حتى المعارضين لها بإنتاج حلول دفاعية غالباً ما تحتمي بالتراث بشكل عام، والديني منه بشكل خاص. أو بتعبير آخر، وعي غير مطابق للواقع، ينتج عنه أيضاً خطابٌ سياسيّ مبني على إملاءات مسبقة قومية كانت أو دينية أو طبقية لدى معظم التيارات الفكرية والسياسية ونخبها المعنية بشأن إدارة الدولة والمجتمع. (3).

على العموم يظل العنف المتكئ على التراث الثقافيّ الفكريّ الأيديولوجي، وخاصة الديني منه، هو العنف الأكثر انتشاراً بين الشعوب، والأكثر قسوة وتدميراً عبر التاريخ. وخاصة العنف الدينيّ المسيّس والمنهج، الناتج عن ردود أفعال قائمة على التعاليم الدينية بشكل عام والمذهبية بشكل خاص، وهي تعاليم مشبعة بالنصوص المقدسة المفسرة والمؤولة من

حاملها الاجتماعي وفقاً لمصالح هذا الحامل، وهي نصوص لا يأتيها الباطل من أية جهة كانت، وغير قابلة للتعديل أو النقد أو حتى المراجعة. وهذا النموذج من العنف يوجه من حوامله ضد المؤسسات الدينية المختلفة، والأشخاص المختلفين، والمجتمعات المختلفة، لينال في سياق ممارسته البشر والحجر والشجر، وخاصة عندما تكون دوافع العنف هنا تركز عند ممارس العنف على هدف أو مبدأ غايته الوصول إلى فرض ما يحمله ممارس العنف من قناعات أو رؤى أو مبادئ على الآخر المختلف. هذا ويعد العنف الديني عملياً ثقافياً معقدة للغاية، وغالباً ما يستثمر الدين السلطات الحاكمة والقوى الاجتماعية المحكومة معاً.

إن من يقرأ الكتب المقدسة للديانات الإبراهيمية على سبيل المثال، سيجد أنها جميعاً تحتوي على العديد من المقاطع التي تتخذ في سياقها العام منهجاً أو منحى عنيفاً تجاه المختلف حتى داخل هذه الديانات ذاتها، أو تجاه بعضها، ويظهر العنف في الكتب المقدسة، في القصص، أو الأشعار أو أوامر الرب، ضد فئات اجتماعية تخالف التعاليم الدينية لحامل هذا الدين أو ذاك، وقد يظهر العنف على شكل حروب أو قتل أو اغتصاب أو الرجم أو انتهاكات جنسية أو استرقاق أو عقوبات جنائية عنيفة، أو تدمير مدن وقرى بالكامل.

العنف في التوراة:

تعد التوراة من أكثر الكتب المقدسة تضميناً للعنف والحض عليه تجاه المختلف دينياً. فكلمة «حماس» (Hamas) تعني بالعبرية (العنف أو الظلم). ولقد استخدم مصطلح العنف لأول مرة في سفر التكوين 11:6: (وَفَسَدَتِ الْأَرْضُ أَمَامَ اللَّهِ، وَاَمْتَلَأَتِ الْأَرْضُ ظُلْمًا). وغالباً ما تُستخدم لوصف العنف الجسدي (مثل التكوين 49:5، والقضاة 9:24). وفي بعض الأحيان تشير إلى الشر الشديد (إشعيا 53:8، 59:6)، وقد تشير إلى العنف اللفظي أو الأخلاقي، وفي بعض الأحيان يُفسر كصرخة إلى الله في وجه الظلم (إرميا. 6:7).

أما العنف في الأسفار، فقد جاء في سفر العدد. حيث يذكر السفر قصة رجم الرجل الذي عمل في يوم السبت، إذ أمر الرب أن يتم رجمه، (فَأَخْرَجَهُ كُلُّ الْجَمَاعَةِ إِلَى خَارِجِ الْمَحَلَّةِ وَرَجَمُوهُ بِحِجَارَةٍ، فَمَاتَ كَمَا أَمَرَ الرَّبُّ مُوسَى) (العدد 15:36).

أما العدد: 31 فيُعدُّ أكثر الاصحاحات الجدليّة في السفر، والتي تحض على القتل وسبي النساء والأطفال وحرق المدن كما جرى في حرب مؤاب. ومن هذه النصوص: ﴿وَسَبَى بَنُو إِسْرَائِيلَ نِسَاءَ مَدْيَانَ وَأَطْفَالَهُمْ، وَنَهَبُوا جَمِيعَ بَهَائِمِهِمْ، وَجَمِيعَ مَوَاشِيهِمْ وَكُلَّ أَمْلاكِهِمْ. وَأَحْرَقُوا جَمِيعَ مَدُنِهِمْ بِمَسَاكِنِهِمْ، وَجَمِيعَ حُصُونِهِمْ بِالنَّارِ. العدد 31: 10 - 11﴾. وكما تحتوي على الأمر بقتل الأطفال الأسرى وبعض النساء: ﴿فَالآنَ اقْتُلُوا كُلَّ ذَكَرٍ مِنَ الْأَطْفَالِ. وَكُلَّ امْرَأَةٍ عَرَفَتْ رَجُلًا بِمُضَاجَعَةٍ ذَكَرَ اقْتُلُوهَا. لَكِنْ جَمِيعُ الْأَطْفَالِ مِنَ النِّسَاءِ اللَّوَاتِي لَمْ يَعْرِفْنَ مُضَاجَعَةً ذَكَرَ أَبْقُوهُنَّ لَكُمْ حَيَاتٍ. العدد 31: 17 - 18﴾.

وفي سفر يشوع: يظهر الأمر بالعنف مرة أخرى في معركة أريحا. حيث أمر يشوع بحرق كل ما في المدينة بمن فيها من رجل وامرأة وطفل وشيخ حتى البقر والغنم ما عدا راحاب الزانية حسب نص يشوع 6، ﴿وَحَرَّمُوا كُلَّ مَا فِي الْمَدِينَةِ مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، مِنْ طِفْلِ وَشَيْخٍ، حَتَّى الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالْحَمِيرِ بِحَرِّ السَّيْفِ﴾، ﴿وَأَحْرَقُوا الْمَدِينَةَ بِالنَّارِ مَعَ كُلِّ مَا بِهَا، إِنَّمَا الْفِضَّةُ وَالذَّهَبُ وَأَيَّةُ النُّحَاسِ وَالْحَدِيدِ جَعَلُوهَا فِي خِزَانَةِ بَيْتِ الرَّبِّ﴾. وبعد أن ينتصر بنو إسرائيل يتم حرق مدينة أريحا بأكملها ومقتل جميع سكانها.

العنف في العهد الجديد:

لا شك أن الأنجيل هي أقل الكتب المقدسة احتواءً للعنف، حيث ترد أقوال للسيد المسيح توحى بالدعوة للعنف مثل نص متى 10: 34 ﴿لَا تَتَّظُنُّوا أَبِي جِئْتُ لِأُتْقِي سَلَامًا عَلَى الْأَرْضِ. مَا جِئْتُ لِأُتْقِي سَلَامًا بَلْ سَيْفًا﴾. وهناك دعوة السيد المسيح لتطهير الهيكل، والتي تُعدُّ عملاً عنيفاً مباشراً من السيد المسيح. (حين وجد المسيح الوضع على هذه الشاكلة، طرد من ساحة الهيكل جميع الذين كانوا يبيعون ويشترون، وقلب موائد الصيارفة وباعة الحمام، ولم يدع أحداً يمرّ عبر الهيكل وهو يحمل متاعاً، واستشهد بسفري أشعياء وأرميا معلناً: "مكتوب أن بيتي بيتاً للصلاة يدعى، أما أنتم فقد جعلتموه مغارة لصووس"). (4).

ولكن ثمة أقوال أخرى ليسوع تعارض وتتبدد العنف، مؤكدة على طبيعة التسامح التي حملها السيد المسيح للبشريّة، مثل (إدارة الخد الآخر) رافضاً فكرة الانتقام أو العين بالعين حيث قال يسوع في موعظته على الجبل (متى

(38:5-40): ﴿سَمِعْتُمْ أَنَّهُ قِيلَ: عَيْنٌ بَعَيْنٌ وَسِنٌّ بَسَنٌ. وَأَمَّا أَنَا فَأَقُولُ لَكُمْ: لِمَا تُقَاتِمُوا الشِّرِيرَ، بَلْ مَنْ لَطَمَكَ عَلَى خَدِّكَ الْأَيْمَنِ، فَادْرُ لَهُ الْآخَرَ أَيضًا. وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُحَاكِمَكَ وَيَأْخُذَ قَمِيصَكَ، فَاتْرُكْ لَهُ رِدَائَكَ أَيضًا.﴾ بالإضافة لدعوة يسوع إلى المحبة والإحسان تجاه الأعداء (متى 5:44): ﴿وَأَمَّا أَنَا فَأَقُولُ لَكُمْ: أَحِبُّوا أَعْدَاءَكُمْ. بَارِكُوا لِمَنْ عَيْنَيْكُمْ. أَحْسِنُوا إِلَى مَنْ بُغِضِيكُمْ، وَصَلُّوا لِأَجْلِ الَّذِينَ يُسَيِّئُونَ إِلَيْكُمْ وَيَطْرُدُونَكُمْ،﴾ وتعد هذه الآية عند بعض الباحثين في المعتقد المسيحي من القضايا الجوهرية أو المركزية للأخلاق المسيحية، حيث يذكر الباحث اللاهوتي "أولريش لوتز" أن الأفكار التي تنقلها هذه الآية هي ما يفصل المسيحية عن جميع الأديان التي سبقتها. (5) ما يعادلها في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ، وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا، وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حِظٍّ عَظِيمٍ﴾. أما ما مورس من عنف تجاه المختلف باسم المعتقدات المسيحية فيما بعد برأيي، فقد كان للسياسة وتوظيف الكنيسة خدمة لها، الدور الكبير فيما سمي بالحروب الدينية تجاه أصحاب الديانات الأخرى، ومنها الإسلامية واليهودية، كما جرى لليهود في مدينة "الوار" الفرنسية أيام الحملات الصليبية المتجهة نحو الشرق، أو للعرب في بلاد سورية أثناء الحروب الصليبية. وكذا الحال بالنسبة لأصحاب المذاهب المسيحية بين بعضهم، كما جرى في الحروب الدينية داخل أوروبا.

الإسلام والعنف:

يحتوي القرآن على آيات عديدة نزلت في أزمنة مختلفة من حياة الرسول وخاصة الآيات المدنية، وتحت ظروف مختلفة، تتحدث عن الحرب والجهاد وأحكامه. وأصبحت تعاليم المذاهب الإسلامية المتعلقة بأمور الحرب والجهاد والسلام، موضوعات نقاش ساخن في السنوات الأخيرة. أي مع ظهور القاعدة وفصائلها، وما قامت به من أعمال عنف منذ الحادي عشر من أيلول 2003، حيث راح المهتمون بالشأن الديني بشكل خاص والثقافي بشكل عام، يشتغلون على ما يتعلق بآيات السيف، وآيات السلام.

إن المشكلة الأساس في فهم النص تفسيراً وتأويلاً، جاءت من الفقهاء الذين أخذوا بظاهر النص وتركوا خصوص السبب، وبالتالي هذا ما سمح للقوى السياسية الجهادية ممن يدعون إلى الحاكمية ماضياً وحاضراً، أن

يعدّوا الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة، وراحوا ينسخون الآيات على هواهم، حيث عدّوا الآية الخامسة من سورة التوبة (آية السيف) قد نسخت خمسمئة آية من الآيات المكيات التي تدعو إلى التسامح والرحمة والعضو وحرية الرأي: (فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد).

هذا وقد عدّت هذه الآية من أكثر الآيات إشكالية في فهم فلسفة الجهاد من منظور الشرع الإسلامي، وهي كذلك تعد الآية المؤسسة لمقولات العنف التي يتبناها ما بات يعرف بالتيار السلفي الجهادي الذي يقود حرباً ضارية ضد النظم الحاكمة الوضعية في العالمين العربي والإسلامي، وكذلك ضد العالم الغربي وأمريكا.

ومن الضرورة بمكان أن نشير هنا أيضاً، إلى أن هناك كثيراً من الأحاديث (الأحاد) التي تحض على الجهاد في سبيل الله والإسلام، كحديث الرسول: (أتسمعون يا معشر قريش! أما والذي نفس محمد بيده؛ لقد جنّثكم بالدّبج..). (عن عبد الله بن عمر. المحدث الألباني. صحيح الموارد). وعن ابن عمر أيضاً: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: ((بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ بِالسَّيْفِ، حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَجُوعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجُوعِلَ الدُّلُّ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ)). وهناك خمسون حديثاً تحض على القتال. (6). ولكن في القرآن كما في الحديث ما هو متشابه، ويدعو إلى السلم والتسامح والعضو وعدم التعدي على الآخرين.. وغير ذلك

مقارنة العنف في القرآن مع العنف في التوراة:

لا شك أن العنف الدموي في القرآن أقل بكثير من دموية كتاب (التوراة)؛ إذ تدعو التعليمات الصريحة الواضحة في العهد القديم إلى الحرب، باعتبارها حرب إبادة جماعية، في حين أن القرآن لا يدعو إلى الحرب، وإذا اضطرته الظروف إليها، فهي لا تكون إلا حرباً دفاعية كما جاء في قوله تعالى: ((لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) [الممتحنة: 8]. وقوله تعالى كذلك ((فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ)). [البقرة: 194]،

أما بالنسبة للإرهاب "الإسلاموي" فهو بحكم التعريف، يعني الأعمال الإرهابية التي ترتكبها جماعات إسلامية أو أفراد يعلنون دوافع عنفهم إسلامياً، أي هي تحمل أهدافاً إسلامية سياسية. وعادة ما يعتمد ممارسو العنف باسم الإسلام على تفسيرات معينة من القرآن والأحاديث النبوية، لتسويغ ممارساتهم العنيفة بما في ذلك القتل الجماعي والإبادة الجماعية والعبودية. وفي العقود الأخيرة، وقعت حوادث عنف إسلاموي على نطاق عالمي، ليس فقط في الدول ذات الأغلبية المسلمة في أفريقيا وآسيا، ولكن أيضاً في الخارج، في أوروبا وروسيا، والولايات المتحدة، ومثل هذه الهجمات استهدفت المسلمين وغير المسلمين. وفي عدد من المناطق ذات الأغلبية المسلمة التي تعرضت لأسوأ أعمال عنف إسلاموي،

خلاصة القول إن العنف باسم الدين قد مورس سابقاً ولم يزل يمارس حتى اليوم، وقد ذكرنا بعض تجلياته في التاريخ القديم أعلاه، ونستطيع إضافة بعض تجلياته على مستوى الديانات الإبراهيمية الثلاث قديماً وحديثاً أيضاً، حيث إن دوافع العنف في أمريكا من الأمريكان ضد الزنوج، أو جرائم العنف في كوسوفو، أو جرائم العنف في سجن "أبو غريب" في العراق، أو جرائم العنف المتبادل في فلسطين منذ مئة عام حتى اليوم، أو جرائم داعش وعنفاً في سورية والعراق وغيرها من المناطق العربية والدولية.. إلخ، ما هي إلا تجليات عنف اتخذ معظمها من الدين منطلقاً أو تسويغاً لها، بغض النظر عن الأسباب العميقة لقيامها، عرقية كانت أم سياسية توسعية وغير ذلك.

يبقى أن نشير هنا إلى مسألة أخرى لها الدور الكبير أيضاً في التأصيل الثقافي للعنف، وهي مسألة الأيديولوجيات الوضعية التي تبنتها القوى السياسية الفاشية والنازية والأنظمة الشمولية. فها هي الفاشية والنازية كانتا وراء قيام الحرب العالمية الثانية تحت مظلات الأيديولوجيا القومية والمجال الحيوي والنقاء العرقي وغير ذلك، حيث مورس فيها كل أشكال العنف والتدمير الذي نال العديد من دول وشعوب العالم، كما لا ننسى أيديولوجيات الأنظمة الشمولية التي مارست العنف على شعوبها تحت مظلة أيديولوجيات قومية أو اشتراكية أو حتى دينية وغير ذلك.

المراجع

- 1 - (سمير التقي - الديمقراطية وحقوق الإنسان في مواجهة ثقافة العنف - موقع newsabach).
- 2 - (طاهر الزارعي. السبت 20 اغسطس 2016. مصطلح «العنف الثقافي في الجزيرة نت».
- 3 - (طاهر الزارعي. السبت 20 اغسطس 2016. مصطلح «العنف الثقافي في الجزيرة نت».
- 4 - الويكيبيديا . العنف في العهد القديم.
- 5 - العنف في العهد الجديد - الويكيبيديا.
- 6 - موقع أنا مسلم - الإسلام ديننا ومحمد نبينا.
<https://www.facebook.com/rafaaliwaaalhak/posts/469277299822714>

العرب والقارة الإفريقية

واقع العلاقات وأفاق تطويرها

د. صياح فرحان عزام

مقدمة:

هناك روابط ثقافية وتاريخية وثيقة بين العرب والأفارقة، تشكل أساساً للتشارك والتعاون، ومرتكزاً كبيراً للنضال المشترك ومواجهة العنصرية والصهيونية العالمية، وكل أشكال الهيمنة والعدوان والاستغلال، وهناك عوامل ومعطيات واقعية ترمز إلى المضمون الهام للعمل العربي - الإفريقي المشترك منها:

– الامتداد السكاني والجغرافي العربي في القارة الإفريقية الذي يجعل العرب شركاء في البيت الإفريقي وفي كل تجربة إفريقية، إذ إن ثلثي العرب هم من الأفارقة، وأزيد من ثلثي مساحة الوطن العربي تقع في إفريقيا، وثلث سكان إفريقيا من العرب.

لقد قال القائد المؤسس حافظ الأسد "إن ما يربط بين الدول العربية والدول الإفريقية يندرُ مثيله بين أية مجموعتين أخريين من دول العالم، وما يربط بينهما يشمل الروابط التاريخية بين شعوب المنطقتين، والحدود المشتركة على امتداد آلاف الكيلو مترات، والتمازج الفعلي بين المجموعتين، فإفريقيا ممثلة في جامعة الدول العربية، والوطن العربي ممثل في منظمة الوحدة الإفريقية" ... بدوره أكد السيد الرئيس بشار الأسد أمام قمة "كومسيك" في دورتها الخامسة والعشرين في تشرين الثاني 2009م على توسيع التعاون بين منظمة "كومسيك" وغيرها من التكتلات الأخرى مثل /آسيان والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي/ بغية إعطاء عمق أكبر لهذه المنظمة ودولها في مختلف المجالات على الساحة الدولية⁽¹⁾

- يضاف إلى ذلك، أن شبه جزيرة العرب كانت على صلة دائمة بالقارة الإفريقية في جميع مراحل التاريخ.

- كذلك جميع "الفواصل" بين آسيا وإفريقيا هي عربية /باب المنذب - البحر الأحمر - شبه جزيرة سيناء/، وأن هذه الفواصل الطبيعية كانت دائماً عند العرب "وشائج" قُربى وحلقات اتصال حضاري مستمر تؤكد "تهافت مفهوم إفريقيا الخالصة"، والذي هو يهدف إلى انتزاع إفريقيا ذاتها من تاريخها؛ هذا التاريخ الذي كان دائماً تاريخاً عربياً - إفريقياً مشتركاً..

- ثم مسألة التفاعل العربي الإفريقي على مستوى الوطن العربي والقارة الإفريقية ككل، والشعور المشترك بالمصير الواحد من عصر التحرير العربي والإفريقي، حيث كافحت الشعوب العربية والإفريقية بشكل مشترك ضد العدو المشترك، وما يزالون يناضلون اليوم ضد الاستعمار الاستيطاني واستغلال الدول الغربية لثرواتهم الوطنية، وضد العنصرية والتطرف والإرهاب.

لقد دعت مؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حالياً) إلى تقوية أواصر الحوار العربي - الإفريقي، وطالبت بعقد لقاء عربي إفريقي على مستوى القمة (وبالفضل عُقدت أول قمة عربية إفريقية في القاهرة في آذار 1977) كذلك تطورت مواقف الدول الإفريقية باتجاه دعم القضايا العربية، ولاسيما منها قضية فلسطين، حتى إن بعض دول إفريقيا التي أقامت علاقات مع كيان الاحتلال الإسرائيلي، لم تتراجع عن مواقفها المؤيدة لحقوق الفلسطينيين.

(1) "كومسيك" هي اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

- وهناك عامل هام يحدد العلاقات العربية - الإفريقية لا يقل أهمية عن عاملي الروابط التاريخية والحضارية والثقافية، وعن عامل النضال المشترك ضد الاستعمار والهيمنة، وهو اشتراك الطرفين العربي والإفريقي في مواجهة العنصرية وجميع أشكال العدوان والهيمنة.

إذاً، مجموع هذه العوامل تشكل مُرتكزاً ومنطلقاً صلباً لتعميق مضمون الحوار العربي - الإفريقي والارتقاء في العلاقات بين الطرفين، وهي من دون شك عوامل تتسم بالاستمرارية، وبالتوجه الاستراتيجي طويل الأمد، وتتطلب منهما تكثيف الجهود، وتعزيز الاتصالات على مختلف المستويات الرسمية والشعبية، بهدف التوصل إلى صيغ أفضل للتعاون الشامل، ولا سيما أن التغلغل الصهيوني في إفريقيا ارتفعت وتيرته بهدف السيطرة على منافذ استراتيجية هامة، مثل البحر الأحمر، ومنطقة البحيرات العظمى، ومنابع نهر النيل، إضافة لقيام "إسرائيل" بإثارة نزاعات داخل القارة الإفريقية وبين دول القارة وبين الدول العربية. ولعلّ المنازعات الحدودية بين بعض الدول العربية والإفريقية تترك آثاراً سلبية على العلاقات العربية الإفريقية، الأمر الذي يتطلب حلّها من نطاق جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، كذلك يجب تفعيل عُرا الروابط الاقتصادية والسياسية وكل أشكال التعاون بين الطرفين العربي والإفريقي.

واقع العلاقات العربية - الإفريقية (سياسياً واقتصادياً) :

سياسياً: هناك تداخل بين ما هو عربي وما هو إفريقي يصعب الفصل بين الاثنين، فثلثا الأمة العربية من الأفارقة، وما يقرب من ثلث أفريقيا عرب، وهذا ما يؤكد أهمية القارة الإفريقية بالنسبة للعرب جميعاً. وقد أصبحت إفريقيا قوةً تصويتية هائلة بعدد دولها الكبير /54/ دولة، وهذا يعني أنها قوة تأثير دولية مهمة. وترجع الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية إلى أكثر من ألفي عام، ومع ظهور الإسلام ازدادت وشائجها؛ ما أدى إلى حدوث نقلة نوعية في مجالات الثقافة والتعامل والتجارب والهجرات البشرية.

وخلال فترة الاستعمار، تعزّز شعور العرب والأفارقة بأنهما يواجهان مصيراً مشتركاً وتهديداً واحداً، ولكن هذا لا يمنع من الاعتراف بأن الاستعمار ترك تأثيرات سلبية على العلاقات بين الطرفين، حيث عمل على تقسيم القارة الإفريقية بواسطة الصحراء، فشمالها عربي، وجنوبها إفريقي، ثم الفصل بين إفريقيا العربية ذات اللون الأبيض وإفريقيا السوداء، وابتدعت بريطانيا ما يسمى بالسياسة

الجنوبية في السودان لفصل الجنوب عن شماله، وظلت تغذيها بالتعاون مع كيان الاحتلال الإسرائيلي حتى تم إعلان دولة جنوب السودان منذ حوالي عدة سنوات. وبعد حصول الدولة العربية على استقلالها نمت العلاقات العربية - الإفريقية، وشهدت فترة الخمسينيات درجة عالية من التنسيق والتضامن في العديد من القضايا في أروقة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، والكفاح المشترك ضد الاستعمار الاستيطاني في جنوب إفريقيا وفلسطين. وفي حرب تشرين التحريرية عام 1973، أعلنت حكومات الدول الإفريقية المستقلة ومنظمة الوحدة الإفريقية عن تضامنها مع العرب، وتم إجراء قطع جماعي للعلاقات مع "إسرائيل"، وربطت الدول الإفريقية بين حركة التحرر الفلسطينية وحركات التحرر الإفريقية.

- مؤتمر القمة العربي - الإفريقي الأول 1977:

انعقد هذا المؤتمر في شهر آذار 1977، وصدرت عنه أربع وثائق أساسية هي: الإعلان السياسي، وإعلان برنامج عمل التعاون العربي - الإفريقي، وإعلان للتعاون الاقتصادي والمالي، والأجهزة والمؤسسات المسؤولة عن برنامج التعاون.

وقد عبّر هذا المؤتمر عن التقاء الإرادتين العربية والإفريقية لتحقيق التطلعات والطموحات المشتركة في مجالات التعاون كافة. لكن هذه الإرادة سرعان ما تراجعت في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي لتشهد تجربة التعاون العربي - الإفريقي أزمة غيرت طبيعة العلاقات، حيث ظهرت أزمات ثقة وشكوك متبادلة في نوايا كل طرف بسبب اتفاقيات كامب ديفيد ونتائجها، باعتبار مصر هي القلب المنظم للتفاعلات العربية - الإفريقية. وقد استفادت (إسرائيل) من نتائج أزمات الثقة والشكوك هذه، فعملت على تعميقها واستغلالها لصالحها كي تحل محل الدول العربية في القارة الإفريقية تجارياً واقتصادياً وعسكرياً، ومارست نشاطات متنوعة في /22/ دولة إفريقية مقابل غياب الدور العربي تجاه ذلك.

- والآن ما هي مؤسسات التعاون العربي - الإفريقي المشترك؟

أولاً: المؤسسات الأفرو-عربية، هي:

- مؤتمر القمة العربي - الإفريقي: ويضم قادة جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وقادة الدول الإفريقية، ولكن منذ انعقاد المؤتمر الأول عام 1977 لم يُعقد أي مؤتمر آخر.

- المجلس الوزاري العربي - الإفريقي، ويتكون من وزراء خارجية الدول العربية والإفريقية، ويجتمع مرة كل سنة ونصف، ولم يجتمع هذا المجلس منذ آذار 1977.
- اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الإفريقي، وتتكون من 24 وزيراً، وتعد القوة المحركة لأعمال التعاون بين الطرفين، وقد عقدت اللجنة أحد عشر اجتماعاً منذ أيار 1977 حتى تشرين الأول 1989 حيث توقفت هذه الاجتماعات.
- لجنة التنسيق للتعاون العربي - الإفريقي، وتتولى متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن لجنة التعاون.
- المحكمة العربية - الإفريقية، لم يتم إنشاء هذه المحكمة حتى الوقت الحاضر.

ونتيجة للتطورات المحلية والإقليمية والدولية التي أثرت في الجانبين العربي والإفريقي، بدأت مسيرة الالتفاف على الأطر التنظيمية السابقة لتعطيل عملها وبالفعل تعطل عملها على أرض الواقع.

- العلاقات الاقتصادية بين العرب وإفريقيا:

ظلت إفريقيا عبر التاريخ على صلة قريبة بالعرب فهي تجاورهم براً وبحراً، وبقي البحر الأحمر بينهما شرياناً للتواصل، وكذلك الصحراء الكبرى شكلت عامل تواصل عبر عشرات الطرق التي كانت تتفرع منها أو تصب فيها. ويشير الباحثون إلى أن 75% من الأراضي العربية توجد في القارة الإفريقية، وأن 60% من السكان العرب يسكنون في إفريقيا، وأن 28% من سكان إفريقيا هم عرب أفارقة؛ كل هذه الأرقام تؤكد إمكانية وضرورة التقارب بين العرب والأفارقة.

ولكن الواقع العملي في الجانب الاقتصادي والتجاري يبدو قد علقته قُتامة، وذلك لتعدد مصادر التمويل من الجانب العربي دون تنسيق مسبق أو تخطيط سليم، فالأمر يتطلب تشجيع الاستثمارات العربية في إفريقيا وزيادة حجم التبادل التجاري، وخفض الرسوم الجمركية، كما يجب تشجيع مؤسسات وشركات وصناديق عربية إفريقية لتفعيل التعاون، وكذلك تقديم معونات عربية مالية لدفع عجلة التنمية في القارة، وتخفيف معاناة الدول الإفريقية المتضررة من الكوارث الطبيعية وتداعيات الحروب والصراعات التي تشهدها القارة..

إذاً، تبقى العلاقات الاقتصادية العربية - الإفريقية هامشية على الرغم مما يشجع باتجاه تنشيطها كما ذكرنا قبل قليل...

ومع الأسف اقتصر التعاون الاقتصادي على التعاون المالي، واتخذ مساراً واحداً هو مسار /مناح ومُتلقّي/، ولم يكن هذا الأمر كافياً لإقامة تعاون أوسع وفعال، وكان لاتفاقيات كامب ديفيد أثر سلبي على التعاون بين الطرفين. بالتحصيل، فإن التعاون العربي الإفريقي اقتصادياً هام للحاضر والمستقبل لإفريقيا وللوطن العربي، خاصة أن الطرفين يمتلكان إمكانيات مادية وبشرية كبيرة.

وإذا سلّمنا بأن التعاون الاقتصادي العربي الإفريقي حقق بعض النتائج الإيجابية، إلا أن المهمات التي تنتظر مسيرة هذا التعاون ما زالت كبيرة وتحتاج إلى كثير من الجهد والتنسيق، ولا سيما في مجالات السعي لدفع عملية التنمية الإفريقية إلى الأمام بمختلف الوسائل.

- تحديات العلاقات العربية - الإفريقية: ويمكن إيجازها بالآتي:

1- ضعف التعاون التجاري والاقتصادي، بمعنى أن نسبة التصدير والاستيراد بين الدول العربية والإفريقية كانت ضعيفة جداً، والسبب اعتماد هذه الدول في اقتصادها على المواد الخام الأولية مما يُضعف عمليات التصدير والاستيراد.

2- أثر التنافس الأمريكي - الأوروبي على العلاقات العربية - الإفريقية، فالولايات المتحدة ركزت في سياستها الإفريقية على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق، ومحاصرة النظم غير الموالية لها بذريعة مكافحة الإرهاب، ومكافحة الجريمة الدولية وحماية البيئة. كذلك عملت الدول الأوروبية باتجاه حماية مصالحها في إفريقيا، وهذا التنافس يقف حجر عثرة أمام تطوير العلاقات العربية - الإفريقية وتفعيلها.

3- التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، وكان هذا التغلغل متعدد الأشكال على حساب العلاقات العربية - الإفريقية.

4- الانقسام العربي بعد اتفاقيات كامب ديفيد ألقى بظلاله السلبية على هذه العلاقات، واتهام الأفارقة للعرب بتصدير خلافاتهم إلى الاجتماعات العربية - الإفريقية.

- الحروب والصراعات الإفريقية وعواقبها المدمرة:

حروب أهلية وصراعات على السلطة شهدتها وما تزال القارة الإفريقية حتى غدت سمة من سمات عدة دول من دولها؛ ما يزعزع الاستقرار ويستنزف الموارد ويعرقل مسيرة التنمية، ويؤدي إلى مأس إنسانية كثيرة. وانتشرت ظاهرة الحروب

هذه من بداية عقد التسعينيات وهي الأطول تاريخياً ولا سيما في /أنغولا وموزمبيق/ وقمم الرعب عام 1994 في جرائم الإبادة الجماعية لـ /التوستي/ في رواندا، والمواجهات في /بوروندي/ وأهوال نظام /موبوتو/ في زائير نهاية التسعينات. وفي /الصومال/ ما زالت البلاد مجزأة ودون دولة، وكأنها خارج العالم على الرغم من عدة مبادرات ومصالحات وطنية بين الحين والآخر.

لقد كان /الماس/ عصب النزاعات في أنغولا والكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون، وفي الأماكن الأخرى كان /العاج/ في /أنغولا/ أيضاً و/موزمبيق/ والمخدرات في /راوندا/ سبباً رئيساً في الصراعات.

وهناك مشكلة جنوب السودان التي ورثها القطر السوداني عن حقبة الاستعمار البريطاني والتي هي نتاج سياسة القوى الأجنبية في إغراق الدول التي كانت تستعمرها بالخلافات، فالاستعمار البريطاني هو الذي زرع بذور التقسيم في السودان بين شماله وجنوبه، ثم ظهرت حركات وأحزاب سياسية جنوبية في المنفى تطالب بضرورة إعطاء سكان الجنوب حق تقرير المصير وحق التسليح. وأخذت مشكلة الجنوب تتعقد بسبب التدخلات الأجنبية، وفشلت كل الاتفاقات التي عقدتها الحكومة السودانية المركزية مع ما يسمى الجيش الشعبي لتحرير السودان وغيره من التيارات والمجموعات الأخرى المسلحة.

ثم ظهرت مشكلة /دارفور/ التي أدت إلى سقوط المئات من القتلى وتشريد مئات الآلاف إلى تشاد وغيرها، وفي نهاية المطاف انفصل الجنوب عن الشمال وأصبح دولة مستقلة.

هذا ومما يجدر ذكره، أنه كان على المجتمع الدولي إزاء الحروب في إفريقيا أن يتحرك أكثر للحد منها على الأقل، إلا أن التحرك لم يكن بالقدر اللازم للتصدي لهذه الظاهرة، والسبب أن أمريكا والدول الغربية الحليفة لها تقتضي مصلحتها أن تستمر هذه الحروب والنزاعات لتشغيل معامل الأسلحة والذخائر من جهة، ولنهب الخيرات والمواد الأولية الإفريقية من جهة ثانية، وكان دور الأمم المتحدة متأخراً في هذا المجال، أي حل النزاعات ووقف الحروب في عدة دول إفريقية.

- موقف الاتحاد الإفريقي: اتسمت سياسة الاتحاد الإفريقي (منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً) باحترام مبادئ ميثاق الاتحاد، وأهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سياسة كل دولة عضو في الاتحاد، واحترام الحدود القائمة منذ الاستقلال.

وبناءً على ذلك، عملت آلية الاتحاد في تسوية الخلافات والصراعات والحد من تفاقمها، فشكّل الاتحاد قوة إفريقية لحفظ السلام في بعض مواقع الصراعات مثل /تشاد/، ونجح إلى حدّ ما في ذلك، ولم يُحجّم دور هذا الاتحاد سوى استقطاب أطراف الصراع المحلية لأطراف دولية، أيضاً ما حدّ من دور الاتحاد في هذا المجال قلة الموارد المالية.

لقد شهد الاتحاد مرحلة تطور شامل على صعيد بناء هياكل منظماتته مثل تشكيل برلمان إفريقي، ومجلس السلم والأمن الأفريقي، كما اتفق رؤساء الدول الإفريقية على إرسال ثمانية آلاف من الجنود لحفظ السلام في الصومال على سبيل المثال.

خلاصة القول: إن الاتحاد الإفريقي لا يزال عاجزاً عن اتخاذ قرارات مصيرية للتدخل في حل الصراعات في عدد من بلدانه لعدة أسباب منها: ما تعانيه عدة بلدان من مشكلات الفقر والجوع والمرض، ثم سيطرة قوى أمريكية وغربية على القرار السيادي بعدد كبير من الدول وارتباط هذا القرار بمشيئة قوى أمريكية وأوروبية، أيضاً حالات الانقسام بين دول الاتحاد وتكتلات بعضها ضد بعضها الآخر، وظروف التنمية المتدنية. بطبيعة الحال، هذه الحروب والنزاعات التي جئنا على ذكرها بشكل موجز كانت من العوامل المهمة التي شكّلت عائقاً أمام توطيد وتطوير العلاقات بين العرب والقارة السوداء.

ثوابت ومتغيرات العلاقات الإفريقية - الإسرائيلية:

منذ قيام الكيان الصهيوني في عام 1948، مرّت علاقاته مع دول العالم، وخاصة الدول المجاورة للوطن العربي مراحل من المدّ والجذر، أو القطيعة والانفتاح، وذلك على خلفية مراحل الصراع العربي الصهيوني سواء كانت مرحلة صراع مسلح أو هدنة.

وقد احتلت القارة الإفريقية موقعاً متقدماً في سلّم أولويات السياسة الخارجية للكيان الصهيوني، علماً بأن الاهتمام بهذه القارة يعود إلى ما قبل قيام هذا الكيان، حيث كانت الحركة الصهيونية تبحث عن مشروع كيان استيطاني في أي مكان، لذا ناقشت هذه الحركة مشروع إقامة كيان في /أوغندا/ وهذه التسمية خاطئة، لأن موقع المشروع كان بالتحديد هو هضبة "غوس نغيشو" ضمن المرتفعات الغربية (البيضاء) لكينيا، وتمتد من الساحل الجنوبي لبحيرة "رودلف" حتى حدود /تنزانيا/ الحالية، ناهيك عن مشروع آخر في "أنغولا" هذا علماً بأنه تُعدّ إفريقيا ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، أي بعد آسيا

وتبلغ مساحتها 30، 2 مليون كم²، ويتجاوز عدد سكانها مليار نسمة يعيشون في 61/ إقليماً، ويشكّلون حوالي 14، 8% من سكان العالم.

- يهود إفريقيا: ينتشر يهود القارة الإفريقية في الدول الآتية: مصر، إثيوبيا - المغرب - تونس - بتسوانا - كينيا - ناميبيا - نيجيريا - الكونغو الديمقراطية - جنوب إفريقيا - زيمبابوي - دول أخرى/ وإجمالي عددهم /900، 000/ وبالنسبة ليهود إفريقيا في الدول غير العربية، يمكن التمييز بين يهود جنوب إفريقيا، ويهود إثيوبيا المعروفين باسم "الغلاشا".

ومما لا شك فيه أن "إسرائيل" ما تزال تجسّد المحور الرئيسي الذي يلتف حوله اليهود في جنوب إفريقيا، ولكن مع هذا وبسبب الاستقرار السياسي، انخفض عدد المهاجرين منهم إلى (إسرائيل).

- أما بالنسبة ليهود الغلاشا فقد هاجروا جميعهم إلى الكيان الصهيوني.

مراحل تطور العلاقات بين إفريقيا والكيان الصهيوني:

❖ المرحلة الأولى 1948 - 1957: كانت /ليبيريا/ قد صوتت إلى جانب الكيان الصهيوني على قرار تقسيم فلسطين عام /1947/ وثالث دولة في العالم تعترف به عام 1948.

في البداية لم ترغب كثير من الدول الإفريقية في إقامة علاقات مع كيان يمتلك العديد من الأعداء، ولكن مع حصول غانا على استقلالها عام 1957 حدث انفراج في العلاقات الصهيونية - الإفريقية، حيث افتتحت قنصلية فخرية في /ليبيريا/ عام 1954، إضافة لإقامة علاقات تجارية صغيرة مع /ليبيريا وإثيوبيا وجنوب إفريقيا/.

❖ المرحلة الثانية 1957 - 1973: أقام الكيان الصهيوني في هذه المرحلة حتى عام 1967 نحو 32 بعثة دبلوماسية في قارة إفريقيا، واعترفت به العديد من الدول الإفريقية، وزار الكيان سنة 1962 عشرة رؤساء أفارقة ورؤساء وزراء ووزراء عام 1963، وعام 1964 زارت وزيرة الخارجية الصهيونية /غولدماثير/ زامباي وغينيا والغبون ومالي وغيرها، وعقدت عشرات الاتفاقيات في شتى الميادين الاقتصادية وسياسية وسياحية، فضلاً عن إرسال خبراء من الكيان في شتى المجالات واستقبال متدربين أفارقة. ودعم كيان الاحتلال إثيوبيا ضد /إريتريا/ مقابل قواعد عسكرية في إثيوبيا وعلى الجزر الإتريرية قرب باب المنذب، كما أنشأ أجهزة لتفعيل التغلغل في إفريقيا مثل /معهد الأونروا وآسيوي/ وتنظيمات شبيبية مع تقديم

قروض لعدة دول وكذلك أسلحة، ومع نهاية عام /1972/ كان هناك /27/ دولة إفريقية تقيم علاقات دبلوماسية على مستوى سفراء مع الكيان الصهيوني.

ويسجل في هذه المرحلة بداية التدهور الفعلي للنشاط الصهيوني بسبب مشكلات التمويل والاستثمارات وتأييد الكيان للعنصرية في جنوب إفريقيا.

- المرحلة الثالثة 1973 - 1982: في هذه المرحلة تقلص عدد الدول الإفريقية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني من /25/ دولة إلى خمسة دول وتزايدت عزلته تحت تأثير حملة دبلوماسية عربية في وصم الكيان الصهيوني بالعنصرية، ولكن العلاقات الاقتصادية والتجارية تضاعفت بين الجانبين.

وبعد عام 1978 واتفاقيات كامب ديفيد، بدأت مسيرة إعادة الدول الإفريقية لعلاقاتها بالكيان الصهيوني...

- المرحلة الرابعة 1982 - 1991: شهدت لجوء الحكومات الصهيونية لتنشيط نشاطها في إفريقيا مستخدمة صورة العربي لدى الأفارقة كتاجر عاج ورقيق، ومالك النفط وعوائده الخيالية، إضافة إلى محاولات استغلال مياه النيل للضغط على مصر والسودان..

- المرحلة الخامسة 1991 - 2002: تمثل هذه المرحلة عهد إعادة تطبيع وتنشيط العلاقات على خلفية المتغيرات الدولية وسيادة القطب الواحد، وبرز دور رجال الأعمال الصهاينة في الاستثمار وتجارة الماس (شراء مناجمه)، وازداد دور التجارة وعقد صفقات الأسلحة واتفاقيات استخراج المعادن.

- المرحلة السادسة 2003 - 2009: في هذه المرحلة تعزز دور ثلوث أدوات السياسة الصهيونية في إفريقيا من أنشطة (الموساد - تجارة السلاح والماس، والمساعدات الاقتصادية)، مع تبني سياسة إشعال الصراعات في إفريقيا لإسقاط الأنظمة المؤيدة للعرب وإحكام السيطرة السياسية والاقتصادية على هذه الدول: وتكشفت زيارات المسؤولين الإسرائيليين لدول إفريقيا وعقد المزيد من الاتفاقيات معها، هذا وازداد دعم الصهاينة للجنوبيين في السودان، ثم افتعلوا مشكلة جديدة في ولاية /دارفور/ غربي السودان ما زالت قائمة حتى الآن.

- من 2009 وحتى الآن: نشطت الحركة الصهيونية وكيانها العدواني في فلسطين باتجاه توسيع وتعزيز علاقاتها مع دول القارة الإفريقية سواء عن طريق تقديم المساعدات العسكرية والمادية لها، أو عن طريق التجارة

والاستثمارات حتى غدا النفوذ الصهيوني في معظم دولها قوياً وعلى حساب علاقات العرب مع إفريقيا، وعمل الكيان الصهيوني على التسلل إلى داخل الاتحاد الإفريقي كعضو مراقب رغم بعض الاعتراضات على ذلك، ولكن في الآونة الأخيرة علقت هذه العضوية، بناءً على جهود بذلتها الجزائر في هذا المجال. ولكن مع كل هذا، لم تتوقف جهود ومساعي كيان الاحتلال الصهيوني لاختراق الفضاء الإفريقي تحت ذرائع مختلفة وأساليب خبيثة. وهنا نعود للتذكير مرة أخرى بأن "إسرائيل" كان لها الدور الأول والأساسي في تقسيم السودان وظهور دولة جنوب السودان التي تقيم منذ قيامها علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة مع الكيان الصهيوني. غُني عن الذكر أيضاً أن هذا الكيان لعب دوراً بارزاً في مسألة "سد النهضة الإثيوبي" من خلال تحريض ودعم حكومة إثيوبيا لعرقلة حل الخلاف حول هذا الأمر مع مصر والسودان.

خاتمة:

نختم بالقول: إن العلاقات العربية - الإفريقية تنطبق عليها مقولة "حضور النوايا وغياب الأرقام" إن صحّ التعبير، وتقتضي المصالح العربية والإفريقية والعوامل التي تربط بين الطرفين، تطوير هذه العلاقات بمختلف أشكالها، وأن تكون مرتكزات المجتمعات العربية - الإفريقية هي أساس ومنطلق كل طرح، ذلك أن النجاح الحقيقي يتمثل في تزويد المجتمعات بما تحتاج إليه من تواصل وانسجام ومصالح مشتركة، وبخلق آليات تساهم في الترابط بين أعضاء المجتمع العربي - الإفريقي، وإزالة آثار الهدم والتخريب والفتن التي زرعتها وغدّتها باستمرار ولا تزال تغذيها الدول الاستعمارية والكيان الصهيوني بين العرب والأفارقة، هذا مع الاعتراف بالخصائص الثقافية والسمات الحضارية للمجتمعات العربية والإفريقية - كلُّ هذا من شأنه إنشاء علاقات عميقة الجذور ويطور آفاق التعاون والتواصل بين الطرفين لصالح كل منهما.

المصادر:

- العرب والدائرة الإفريقية - صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت لمجموعة من المؤلفين عام /2005/.
- ثلاثة خيارات للخروج من جحيم الصراعات في القارة السمراء - صحيفة البيان الإماراتية 1999/3/14.
- رئيس حركة تحرير السودان يؤيد إسرائيل ويعدها بسفارة في الخرطوم صحيفة الخليج 2009/3/3.
- العرب وأفريقيا - واقع العلاقات وآفاق تطورها - سلسلة ملفات عربية - 4 - شتاء عام 2010 صادرة عن هيئة الأبحاث القومية في القيادة القومية السابقة.
- الصومال وآفاق المصالحة الوطنية سلسلة أحداث جارية رقم /2/ لعام 2009 صادر عن هيئة الأبحاث القومية.

ترجمة

الحقيقة المروعة لتفجيرات بغداد 1950 و 1951 (*)

جاستن ماروزي

صحفي إنجليزي ومؤرخ وكاتب رحلات

ترجمة: ميرنا أوغلانيان

كاتبة ومترجمة من سورية

الفكر السياسي العدد 86 / الربيع الثاني لعام 2023

(*) نشر المقال على الشابكة في 2023/6/20 على الرابط

<https://www.chroniquepalestine.com/choquante-verite-attentats-bombe-bagdad->

1950-1951 / (المترجمة)

(1) Avi Shlaim (1945 -) مؤرخ يهودي عراقي يحمل الجنسيين البريطانية و"الإسرائيلية"،

أستاذ العلاقات الدولية في جامعة "أوكسفورد"، وأحد المؤرخين الجدد. (المترجمة)

في كتاب "ثلاثة عوالم: مذكرات يهودي عربي"، يزعم "آيف شلايم" (1) أنه يكشف عن أدلة لا يمكن إنكارها على أن عملاء صهاينة استهدفوا الجالية اليهودية، مما أجبر أفرادها على الفرار من العراق والاستيطان في "إسرائيل".

عاشت عائلة "آيف شلايم" حياةً رغيدةً في بغداد. كانوا من أبرز أفراد الأقلية اليهودية في العراق التي يعود وجودها مجتمعياً في بابل إلى أكثر من 2500 عام. عاشوا في منزل كبير فيه خدم ومُربيات، وتلقوا التعليم في أفضل المدارس، عايشوا النُخبة واستمتعوا بأجواء الحفلات الراقية.

كان والده رجل أعمال مكلّل بالنجاحات، يُصادق الوزراء، وكانت والدته الشابة امرأة جميلة وطموحة ولديها الكثير من المعجبين، بدءاً من الملوك والزعماء وانتهاءً بمجنّدي "الموساد".

في هذا الجزء المتميز والمتطور من المجتمع العراقي، عاش الشاب آيفي شلايم" في بيئة غنية ومتحررة ومتناغمة أياماً سعيدة.

وفي عام 1950، تلاشت هذه السعادة بعد سلسلة من التفجيرات التي استهدفت السكان اليهود في العاصمة العراقية، ليهرب مع عائلته من وطنهم القديم لبدء حياة جديدة في دولة "إسرائيل" الناشئة.

أزعجت هذه الخطوة والده الذي كان في عقده الخامس آنذاك ولا يتقن العبرية. وبعد أن أخفق عدة مرات في تأسيس شركة تخلص عن فكرة العمل نهائياً.

تولت والدته المفعمة بالحيوية والطاقة زمام الأمور، واستبدلت حياتها الاجتماعية الذهبية في بغداد بوظيفة بسيطة كعامله هاتف في "رمات غان"⁽¹⁾، شرق تل أبيب، حيث عاشت العائلة في ظروف بائسة كان من تبعاتها انفصال الزوجين ثم طلاقهما لاحقاً و وفاة الوالد عام 1970.

بعد أكثر من 70 عاماً، أدرك "آيفي شلايم"، الأستاذ المتقاعد من جامعة أكسفورد والمؤرخ البارز في الصراع العربي -الإسرائيلي، أن طبيعة علاقته المبكرة مع "إسرائيل" قد طورت عقدة النقص لديه، حيث يحتقر "الأشكناز" وهم يهود أوروبا "السفارديم" وهم يهود الدول العربية.

كان خجولاً ومنطوياً في المدرسة، ولم يستعد ثقته إلا بعد وصوله مراهقاً إلى بريطانيا ليستقر فيها بعد الفترة التعييسة التي قضاها في "إسرائيل".

في هذا الكتاب المثير للجدل والنقاش تحقيقات آيفي شلايم حول تفجيرات بغداد ضد أهداف يهودية في عامي 1950 و 1951.

بين هذين العامين، هاجر حوالي 110.000 آلاف يهودي من أصل حوالي 135.000 من يهود العراق إلى "إسرائيل". ورغم نفيها الدائم لتورطها في هذه الهجمات بقيت الشكوك تخيم على الأنشطة السرية لعملاء صهاينة يتحملون مسؤولية إقناع الجالية اليهودية بالفرار من العراق والاستيطان في "إسرائيل".

(1) Ramat Gan إحدى المدن المركزية في منطقة "تل أبيب" في "إسرائيل". (الترجمة)

القبلة التي يفجرها مؤلف الكتاب هي "الدليل الذي لا يمكن إنكاره على تورط الصهيونية في الهجمات الإرهابية"، مما أدى إلى إنهاء الوجود اليهودي عميق القدم، وهو اتهام كبير سيظل موضع نزاع حاد على الدوام. تمتزج الخبرة الشخصية بالسياسية ببراعة في هذا الكتاب المتقن الذي يضم ذكريات الحياة العائلية وتفاصيل الحياة في السراء والضراء.

يفضح الكتاب بقوة وبشكل إنساني أن الفلسطينيين لم يكونوا وحدهم ضحايا قيام دولة "إسرائيل" عام 1948، فوفقاً لرواية "آيف شلايم"، وجّه المشروع الصهيوني ضربة قاتلة لمكانة اليهود في الدول العربية، وأصبح هؤلاء الذين من المفترض أن يتمتعوا بكامل اعتباراتهم كمواطنين طابوراً خامساً مشبوهاً ومأجوراً للدولة اليهودية الجديدة.

بالنسبة له، يتمسك "آيف شلايم" بحزم بهويته المزدوجة، العربية واليهودية، ومن هنا جاء عنوان مذكراته.

بعد وصوله إلى كامبريدج عام 1966 كطالب، يختم قصته بخاتمة استثنائية يهاجم فيها الصهيونية ودولة "إسرائيل" الحديثة، مُبرزاً استنتاجاته المذهلة في ضراوتها.

اتهام لاذع سيترك بعض القراء عاجزين عن الكلام. فهو يدعي أن الحركة الصهيونية في أوروبا وفي "إسرائيل" كثفت الانقسامات بين العرب واليهود، والإسرائيليين والفلسطينيين، والعبرانيين والعرب، واليهودية والإسلام. لقد عملت بنشاط لمحو إرث قديم من "التعددية والتسامح الديني والعلمية والتعايش".

وفوق كل شيء، "لم تشجعنا الصهيونية على رؤية بعضنا بعضاً كبشر". أصبحت "إسرائيل"، التي أنشأتها في الأصل "حركة استعمارية استيطانية" انخرطت في "التطهير العرقي لفلسطين"، "دولةً حصينة ذات عقلية حصار تتسبب نوايا الإبادة الجماعية إلى جيرانها".

يقرّ "آيف شلايم" بأن غالبية الإسرائيليين، بمن فيهم عائلته، غاضبون من تسمية "إسرائيل" بـ "دولة الفصل العنصري"، لكنها حقيقة عايشها ويؤمن بها شخصياً.

من الصعب أن نضحّد قناعاته بأن ما يسمى بحل "الدولتين" للصراع الإسرائيلي الفلسطيني قد تلاشى بعد سنوات من التوسع الاستيطاني الإسرائيلي غير المشروع الذي لا هوادة فيه، وأفضل طريقة لإثبات صحة هذه القناعة هي طرح هذا السؤال البسيط: أين ستكون الدولة الفلسطينية بالضبط؟

الحل الذي يؤمن به "آيفي شلايم"، والذي كان مرفوضاً في السابق باعتباره هامشياً ومتطرفاً، والذي يؤخذ الآن على محمل الجد بشكل متزايد من العديد من الفلسطينيين، والقلّة من "الإسرائيليين"، هو حل الدولة الواحدة، مع "حقوق متساوية لجميع مواطنيها، بغض النظر عن العرق أو الدين".

هذا يعني نهاية دولة "إسرائيل اليهودية". إنها قبلة آيفي شلايم الأخيرة، فال"فصل العنصري في القرن الحادي والعشرين هو ببساطة غير قابل للحياة".

قراءات

تمكين المرأة من خلال المشاريع الصغيرة في أثناء الحروب

أ. صباح عبد القادر عاصي
دكتوراه في المناهج وطرائق التدريس

مقدمة

تعد مشاركة المرأة في العملية الإنتاجية من جوهر الإسلام، ولا تتعارض معه في أي حال من الأحوال، إذ أجاز الإسلام عمل المرأة في المهن ما تصون كرامتها ولا تسيء إلى أنوثتها، وقال تعالى: "مَنْ عَمَلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ" (القرآن الكريم. النحل: 97). وتكون إسهامات المرأة الاقتصادية من خلال الأنشطة والأعمال التي تؤديها سواء داخل المنزل أو خارجه، فالمباشرة منها؛ تبدو على شكل مادي مأجور، أو مرتبات، أو أثمان سلع ومنتجات تباعها، أو أرباح نتيجة بعض المصنوعات والمنتجات اليدوية، أما الإسهامات غير المباشرة؛ فتتمثل في قيمة المواد التي تنتجها المرأة، وتستهلك داخل المنزل، وهذا يعد قيمة نقدية تساهم بها المرأة في ميزانية الأسرة وتحسين المستوى المعيشي (أبو سنيّة، 2017، ص 35-34).

إذ تتسم أدوار المرأة في المجتمع السوري غالباً بأنها أدوارٌ تقليدية تتمثل في الأعمال المنزلية ورعاية أطفالها وزوجها، وإذا نظرنا من الناحية الاقتصادية للأدوار التي تقوم بها المرأة ربة المنزل، فإننا نلاحظ أنها توفر مبالغ طائلة على الرجل، وذلك من مثل: أجور تنظيف المنزل، وأجور تحضير الطعام، وأجور تنظيف الملابس، وأجور مربية أطفال، وأجور معلمة للأطفال. وهذا كله تقوم به المرأة ربة المنزل كون الرجل من يقوم بتأمين دخل العائلة، وفي ظل الحرب السُّوريَّة والتحاق الذكور بالخدمة الاحتياطية، وزيادة ضحايا الحرب منهم، والتَّهجير الداخلي والخارجي؛ ما خلَّف عدداً كبيراً من الأرمال والأمهات اللواتي ليس لديهنَّ مصدر للدخل (ربّات المنازل). وهذا ما حثَّ على المرأة التَّفكير بخطوات عملية لتحقيق ما تيسَّر من الدَّخْل النقدي. إذ قامت جمعيات المجتمع المحلي بإطلاق مشروعات عدة على الأرض السُّوريَّة تلبية للحاجة الماسَّة في تأمين مصدر الدَّخْل لكثير من النساء؛ ما استدعى ذلك العمل على تمكينهنَّ من عدة نواحٍ، وبما لا يتعارض مع مسؤولياتهنَّ في حال وجود الأطفال في المنزل: فعلى سبيل المثال لا الحصر: قامت الجمعية السُّوريَّة للتنمية الاجتماعية بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ببرنامج المشاريع الصغيرة داعماً لتحسين سبل المعيشة، وإيجاد فرصة عمل تُسهم في التخفيف من وطأة الظروف الاقتصادية للنازحين القاطنين في مراكز الإيواء والأبنية غير المنتهية، استناداً إلى خطة تقوم على عمليات الرصد، والمقابلات، ودراسة الحالة الإنسانية، والجدوى الاقتصادية لكل مشروع؛ وذلك لتوليد الدَّخْل الذي يستهدف مجموعة من مستفيدات المساحة الآمنة، اللواتي عمِلَ على تمكينهنَّ من مهنة، أو لديهنَّ أفكار لمشاريع صغيرة وفق معايير معينة، إذ يخضعن لتدريب إدارة المشاريع الصغيرة، بهدف بناء قدراتهنَّ على القيام بالمشاريع الصغيرة؛ وذلك من خلال: توضيح مفهوم إدارة المشاريع وأنواعها، وتحليل بيئة المشروع ودورة الحياة له، والجدوى التَّسويقية للمشروع، وكيفية التَّخطيط لها، والعمل على تطوير المشروع وتقديم مقترحات له.

1. مفهوم المشروعات الصغيرة

تعرّف بأنها: استثمار موجه؛ لتحقيق عائد ربحي لصاحبه، وعائد نفعي على المجتمع، ويتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر، والتقانات البسيطة

المستخدمة. (هيكل، 1999، ص 19)، وهي نشاط تستخدم فيه موارد معينة، وتصرف من أجله الأموال؛ حصولاً على منافع متوقعة خلال مدة زمنية معينة، ومن الممكن أن يكون المشروع زراعياً أو صناعياً أو خدمياً (عرفة، 2011، ص 63).

وتعرّف أيضاً بأنها: مشروعات غير رسمية صغيرة الحجم، تعمل على توظيف أقل من (3) أشخاص من داخل أسرة المشروع، ويكون عادة مركزها هو داخل البيت، وتقوم بتسويق بضاعتها من خلال بيع التجزئة في الأسواق العامة (Ekanayake, E. M. & Chatrnaa, 2010, p148).

وتعرّفها المنظمة الدولية لتنمية المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها: المشروع الصغير الذي حلّ بديلاً عن مشكلة الفقر، والإعانة المؤقتة التي تجعل المستفيد يعتمد بصفة أساسية على مقدمها، إذ تقوم هذه المشروعات على توفير القروض الصغيرة التي تساعد الفقراء في توليد الدخل النقدي، الذي يمكنهم من ردّ ما حصلوا عليه من قروض، وتحقيق حياة أفضل من أجل أنفسهم (الصيرفي، 2009، ص 16).

2. أهمية المشروعات الصغيرة

تكتسب المشروعات الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة خصائص تتعلق بتوافر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان، وتتمثل أهميتها في الآتي (العتيبي، 2007، ص 140):

1. تنوع شبكة المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكلية الاقتصادية.
2. تنمية المدخرات المحلية، وتنظيم استخدام الخامات المحلي.
3. إحداث التراكم الرأسمالي، وتنشيط الحراك الاجتماعي.
4. توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة؛ ما يسهم في انخفاض معدلات البطالة.
5. نشر القيم الصناعية الإيجابية في المجتمع.
6. تسهم في رفع مستوى المعيشة للأسر ذوي الدخل المحدود.
7. تطوير الأفكار الرائدة؛ ما يشجع على الإبداع.
8. توظيف رؤوس الأموال العاطلة.

3. المشروعات الصغيرة الريادية

تتجسد المشروعات الصغيرة الريادية في تطبيق أبعاد ريادة الأعمال؛ من خلال مفاهيم نظرية الأنساق وفق الآتي:

1. المدخلات: الأهداف الواضحة، والأفكار الريادية الخاصة بالمرأة، ومعلومات وموارد كافية، والالتزام بالمتطلبات القانونية، والتخطيط للتنفيذ والتقييم.

2. العمليات التحويلية: المبادرة، والتنافسية، والمخاطرة، والإبداع، واستثمار الفرص وجذبها، والأدوات، والأنظمة، والبرامج التدريبية، وتبادل الخبرات، والعمل ضمن فريق.

3. المخرجات: توفير فرص عمل، وإقامة مشروعات ريادية من خلال تحقيق الأهداف بمجهود أفضل، إنجاز الأعمال بأقل وقت، وأقل تكلفة مع حسن الأداء.

4. نموذج التحليل الرباعي سوات (SWOT) في تقييم المشروعات الصغيرة:

إن عملية تقييم المشروع باستخدام تحليل سوات (swot) تتجسد في تقييم جوانب تمكين المشروع وضعفه، والفرص والتهديدات ذات الصلة ببيئة المشروع الخارجية؛ إذ يركز على المشروع والبيئة والتلائم فيما بينهما، بما يساعدها في بناء استراتيجية تحقق ذلك التوافق، ويوضح التحليل الاستراتيجي العلاقة بين التقييمين الداخلي والخارجي للمشروع (الخفاجي، 2004، ص 178)؛ أي أن العلاقة بين أربعة متغيرات رئيسة: نقاط القوة، ونقاط الضعف، والفرص، والتهديدات.

وبتطبيق نموذج تحليل (swot) لتحقيق ريادة الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة للمرأة، من خلال الإجابة عن مجموعة من التساؤلات لكل منها (معوض، 2020):

1. نقاط القوة: ما المزايا التي يتمتع بها المشروع؟ - ما الشيء الذي تقوم به المرأة كونها رائدة أعمال وأفضل من الآخرين؟ ما الموارد التي تتوفر بها؟ أو ذات التكلفة الأدنى التي تتوافر للمشروع؟ ما نقاط القوة للمشروع في سوق

2. نقاط الضعف: ما إمكانات المشروع؟ ماذا يجب على المشروع أن يتجنبه؟ ما نقاط الضعف في المشروع في السوق؟
 3. الفرص: أين توجد أفضل الفرص التي يواجهها المشروع؟ كيف أستثمر الفرص لتنمية نقاط الضعف وإبراز نقاط القوة في المشروع؟
 4. التهديدات: ما المعوقات التي يواجهها المشروع؟ ما مستوى المنافسة التي يواجهها المشروع؟ هل التغييرات التقنية تهدد المشروع؟ هل يواجه المشروع ديون أو مشكلات في التدفقات المالية؟ هل يمكن لأي نقطة من نقاط الضعف أن تهدد بشكل جدي نشاط المشروع؟
- ويتطبيق خطوات تحليل (swot) الاستراتيجية بالإجابة عن الأسئلة المطروحة في كل مرحلة من مراحل التحليل؛ تستطيع المرأة أن تزيد من قدرتها على إدارة المشاريع، وتحفيز روح المنافسة والابتكار، ما يجعلها امرأة ريادية في سوق العمل.

5. مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة

تتمثل مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة بحسب برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (القطوي، 2022، ص20):

1. الفرص المتاحة اقتصادياً: نوعية المشاركة الاقتصادية للمرأة، ونوعية الوظيفة التي تشغلها المرأة، ونسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل، ونسبة اللواتي يشغلن وظائف إدارية مرتفعة.
2. المشاركة في اتخاذ القرار: الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، ومدى مشاركة المرأة في هياكل اتخاذ القرار الرسمي وغير الرسمي، ومدى مشاركتها في تحديد السياسات التي تؤثر في المجتمع بفئاته كافة.
3. التعليم: نوعية التعليم، والفرص المتاحة للتطوير الذاتي للمرأة علمياً، ونسبة التعليم للنساء، وعدد المنتسبات بمختلف أطواره، ومعدل السنوات التي تقضيها المرأة في المدارس أو الجامعات.
4. الصحة: العناية الصحية، وتحديد النسل وتنظيمه، والعناية الطبية النفسية.

6. مشاريع صغيرة ناجحة للمرأة في سورية:

إن النهوض بمكانة المرأة ودورها في عملية التنمية، لا يمكن دراسته بمعزل عن فهم قضايا المجتمع المحلي، وبعيداً عن التأثيرات العالمية والمتغيرات الدولية المعاصرة. واستجابة للاحتياجات التنموية في ظل الحرب السوريّة، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سورية، مشروع تمكين الشباب؛ في سبيل تمكين الأشخاص ومساعدتهم على توليد سبل للعيش، بالإضافة إلى تعزيز اعتمادهم على الذات، وكان للمشاريع الصغيرة أثر كبير في حياة أصحابها، ووضعهم الاجتماعي والنفسي والمادي، وبعضها كان نقلة نوعية في حياة أصحابها. إذ تحتل المشروعات الصغيرة في الوقت الراهن أهمية خاصة في فترة الأزمة في سورية؛ وذلك لدورها في تغطية السوق بالبضائع محلية الصنع. كما تعد أحد مصادر الدخل الرئيسيّة التي تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لفئة كبيرة من السكان في سورية. ومن أنواع المشاريع الناجحة للمرأة في سورية؛ وميزاتها الآتي:

1. **مطعم للوجبات السريعة في سورية**، ويتميز بأنه لا يتطلب رأس مال كبير، ويكتفى بمجموعة صغيرة من العملات المحترفات في إعداد الأطعمة الغذائية؛ لتوصيلها إلى المنازل.
2. **مطعم للحميات الغذائية**؛ ويتميز بندرة وجود أطعمة مناسبة للحميات الصحيّة، ولا يتطلب رأس مال كبير، ويكتفى بمجموعة صغيرة من العملات المحترفات في إعداد الأطعمة الغذائية الصحيّة؛ لتوصيلها إلى المنازل.
3. **صناعة الإكسسوار في المنزل**؛ ويتميز بأنه غير مكلف، ولا يحتاج إلى عدد كبير من العمال، فهو يعتمد بشكل أساسي على الأعمال اليدوية، وبعض الأدوات، والخامات البسيطة لصناعة الإكسسوار بشكل احترافي.
4. **مشروع الخياطة**؛ ويتميز بأنه لا يحتاج إلى مؤهل علمي، ولا يقتصر بشكل مباشر على خياطة الملابس فقط، فيمكن أن يتطور الأمر إلى حياكة المفروشات، والقطع القماشية الأخرى.
5. **التجارة الإلكترونية**؛ ويتميز: بأنه لا يحتاج إلى مؤهل علمي، ولا يتطلب رأس مال، فكل ما يلزم عرض المنتجات التي تريد المرأة تسويقها،

عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية، مع خدمة التوصيل إلى المنازل، وذلك لتسهيل حصول العملاء على المنتجات بأقل وقت وجهد.

6. صناعة العطور في المنزل؛ ويتميز بأنه لا يحتاج إلى مؤهل علمي، وتقوم به ربة المنزل بأقل الإمكانيات المتاحة، وتستطيع التسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو بيع مختلف المحلات التجارية.

7. دار رعاية لكبار السن أو الأطفال؛ ويتميز بأنه غير مكلف، ويُشكل حاجة مجتمعية مُلحة.

1.6. عوامل تنفيذ المشروعات في سورية:

إنَّ من أهم العوامل التي يجب أن تتوافر من أجل تنفيذ مختلف المشروعات في سورية:

1. تحديد فكرة المشروع؛ ومن ثم الاهتمام بالتفكير خارج الصندوق في الحصول على أفكار جديدة ومبتكرة لتنفيذ المشروع على أرض الواقع، وذلك من أجل الحصول على النجاح والأرباح المطلوبة.

2. التخطيط الجيد؛ من خلال تحديد الموارد التي يمكن الاعتماد عليها من أجل تنفيذ المشروع بشكل جيد.

3. اختيار موعد مناسب لتنفيذ فكرة المشروع، والبدء فيه مع الاهتمام بالعمل على تطويره إلى أن ينتشر في مختلف المحافظات السورية.

4. وضع ميزانية المشروع، لتوفير رأس المال اللازم.

5. تحديد الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ المشروع.

6. تحديد المتطلبات التي تحتاج إليها الأيدي العاملة من مثل: الرواتب والمتعلقات الخاصة بهم.

7. تقويم خطوات تنفيذ المشروع.

7. مشكلات المشروعات الصغيرة:

ذكرت دراسة أبو سنيينة (2017) بعض مشكلات المشروعات الصغيرة، وهي على النحو الآتي:

1. **التَّمويل:** إذ إنَّ صغر حجم المشروع يجعل من العبء حصوله على القروض المصرفية، لعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب المشروعات، فضلاً عن انعدام الوعي المصرفي، وعدم توفر السجلات المحاسبية التي توضح المركز المالي للمشروع والتنبؤ بمستقبله.
2. **المواد الأولية:** صعوبة الحصول على المواد الأولية؛ بسبب اعتماد المشروعات على المواد الأولية المستوردة.
3. **العمالة الماهرة:** ويعود سبب عدم توفر العمالة الماهرة إلى تفضيلهم العمل في المشروعات الكبيرة والحكومية؛ لوجود بعض الامتيازات من مثل: التقاعد، والضمان الاجتماعي والصحي.
4. **الكفاءات الإدارية والفنية:** تعد الإدارة العلمية مفتاحاً لنجاح العمل، وتفتقر المشروعات الصغيرة للإدارة الصحيحة، والخبرة في عدة مجالات منها: الأعمال المحاسبية، والتسويقية، والتنظيمية، والتَّخزينية.
5. **التَّسويق:** تدني معرفة إدارة المشاريع الصغيرة بوسائل التَّسويق، واعتمادها على الوسطاء في تصريف منتوجاتها.
6. **الانتماء:** تعاني المشروعات الصغيرة من عدم وجود جهة معينة تهتم بشؤونها، وقد يكون سبب ذلك لسعة انتشارها، وتباعد أماكنها، مما يؤدي إلى صعوبة جمعها تحت جهة معينة.
7. **الضرائب والرسوم:** تتأثر المشروعات الصغيرة بالضرائب والرسوم؛ مما يؤدي إلى زيادة التكاليف الكلية، ويؤثر في الأرباح.
8. **ازدواجية الإجراءات:** وتعني تعدد الجهات الرقابية (الصحية، والاقتصادية، والضمان الاجتماعي، والدوائر الضريبية والجمركية، ودائرة الجودة والقياس...إلخ).
9. **انخفاض الإنتاج:** هنالك عدة أسباب تؤثر في انخفاض إنتاجية المشروع الصغير منها: سوء التَّخطيط، وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج، فضلاً عن قلة الخبرات الفنية، وكثرة التوقف عن العمل، وارتفاع معدل دوران العمل.
10. **تردي النوعية:** بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الأولية الجيدة، فضلاً عن صعوبات الاستعانة بالكوادر الهندسية، والعناصر الفنية المدربة، وعدم وجود مراكز لفحص الجودة، والسيطرة النوعية.

11. الحوادث والأمن الصناعي: بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي، ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين، وأرباب العمل.
12. ارتفاع التكلفة: تفتقر المشروعات إلى أنظمة السيطرة على التكلفة، وهي تنظر إلى زيادة الأجور، كونه سبباً رئيساً للتكلفة والأسعار المرتفعة، دون النظر إلى مستلزمات الإنتاج الأخرى.
13. غياب نظام للمعلومات: فاتخاذ القرار يكون غالباً بحسب فتاعات شخصية، نظراً لغياب قواعد البيانات التي يمكن الاستناد إليها باتخاذ القرارات الإدارية.

المراجع

- د. ماجد مهدي قاسم القطوي. (2022). واقع تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً في مجال المشروعات الصغيرة" دراسة حالة: اتحاد نساء اليمن". مجلة أبحاث، 9(1)، 1-47.
- سيد سالم عرفة. (2011). *الجديد في إدارة المشروعات الصغيرة*. عمان، دار الـراية للنشر والتوزيع.
- صفاء أكرم شحدة أبو سنينة. (2017). *تأثير تطبيق الحوكمة في المشاريع الصغيرة على التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية دراسة تطبيقية على الجمعيات في محافظة الخليل (أطروحة دكتوراه، جامعة القدس)*.
- ضرار العتيبي. (2007). *إدارة المشروعات الإنمائية*. عمان، الأردن، دار الـيازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- عوض محمد أحمد. (2000). *الأدوار الاستراتيجية: الأصول والأسس العلمية*. الإسكندرية، الدار الجامعية.
- محمد الصيرفي. (2009). *البرنامج التأهيلي لأصحاب المشروعات الصغيرة*. الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.
- محمد معوض، م.، مصطفى. (2020). دور ريادة الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة للمرأة الريفية. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، 20(العدد 20 الجزء الأول)، 864 - 907.
- محمد هيكل. (1999). *سلسلة المدرب العملية: مهارات إدارة المشروعات الصغيرة*. القاهرة، مجموعة النيل العربية.
- نعمة عباس الخفاجي. (2004). *الأدوار الاستراتيجية "المدخل والمفاهيم والعمليات"*. عمان، الأردن، مكتبة دار الثقافة للنشر.
- Ekanavake, E. M., & Chatrna, D. (2010). The effect of foreign aid on economic growth in developing countries. *Journal of International Business and cultural studies*, 3, 1.

أكبر أكذوبة في التاريخ الحديث: "الهولوكوست" - المحرقة

تأليف:

محمود عبد الله عواد

عرض ونقد:

محمد شريف الجيوسي

- المرؤجون للمحرقة اليهودية "الهولوكوست" لم يقدموا أي دليل قاطع على وقوعها أو إمكانية حدوثها فنياً أو عملياً.. ولا وجود لرماد أو بقايا من قيل إنهم تعرضوا لها..
- الملايين الـ 6 الذين زُعم أن المحرقة أتت عليهم هاجروا إلى الولايات المتحدة وفلسطين وعاشوا فيهما
- لم ترع محاكمات (نورمبيرج) أدنى حقوق للمتهمين، حسبما جاء في قوانينها المعلنة، وقد استخدم التعذيب الرهيب ضدهم من محققين معظمهم يهود
- لأول مرة في عالم اليوم يحدث أن تسن القوانين لحظر وتجريم من يتعرض بالنقد أو التشكيك أو النفي لواقعة تاريخية جدلية مزعومة هي "الهولوكوست".
- لم يكن هدف الصهيونية إنقاذ اليهود من مزاعم الإبادة وإنما استجلاب الشباب القادرين على القتال والعمل لإقامة الكيان الصهيوني

اختار الباحث الأستاذ محمود عبد الله عواد، مركباً صعباً بتأليف كتابه : (أكبر أكذوبة في التاريخ الحديث: "الهولوكوست" - المحرقة). وقد استقى جل معلوماته ومصادره من كتابات وشهادات مروّجي هذه الأكذوبة، مطبقاً ، الآية الكريمة (وشهد شاهد من أهلها) أو ما جاء في المثل القائل (من أفواههم ندينهم)، كما استند في جوانب من الكتاب بداحضي الأكذوبة أيضاً ، ووثقها توثيقاً دقيقاً ، في كل ما يتعلق بالادعاءات حول وجودغرف الغاز أو الأفران لإعدام البشر أحياء.. أو لأن تكون معسكرات اعتقال للقتل والإبادة.

كما استند الباحث إلى مقارنة أعداد اليهود على مدى قرون ليبيّن أن الملايين المفقودة من يهود أوروبا بمن فيهم يهود ألمانيا ، كانوا قد هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفلسطين.

وعليه فقد توقفت محطة الكتاب الأولى؛ عند "أكذوبة الـ 6 ملايين ضحية يهودية" بغرض حل لغزها ، من خلال تحليل الجدول الإحصائي الذي وضعه (سيرجيو ديلابيرجولا) الذي يُعدّ أهم عالم يهودي متخصص في ديمغرافيا اليهود ، والذي تعمّد زيادة أعدادهم بشكل هائل في أوروبا (وبخاصة أوروبا الشرقية) حتى عام 1900 ، إذ أوصل عددهم هناك إلى 8 ملايين و 766 ألفاً ، دونما أي تفسير أو تسويغ أو مراعاة لمعدلات الزيادة الطبيعية ، وكذا لم يقدم تفسيراً منطقياً لأنكماش أعدادهم الحاد جداً في الفترة بين سنتي 1900 - 1939 ، إذ بلغت الزيادة فقط 734 ألفاً..

في المقابل ؛ نجد زيادة مذهلة في أعداد اليهود ، في كل من أميركا وفلسطين خلال نفس الفترة الـ (39) سنة ، من 1 مليون و 100 ألف إلى 5 ملايين و 817 ألفاً !!! متجاهلاً العلاقة بين ضعف الزيادة المذهل لليهود في أوروبا على مدى 39 سنة ، وزيادتهم المفرطة في الولايات المتحدة وفلسطين ، خلال ذات الفترة .

بالطبع ؛ إن تجاهل العلاقة الموضوعية بين الأرقام ، يقصد منه إصاق تهمة النقص بالنظام الألماني الاشتراكي القومي في عهد هتلر(النازي) ، وما ترتب على ذلك من استحقاقات وتداعيات وسياسات .

من جهة أخرى أنقص بيرجولا ، أرقام اليهود في أوروبا خلال الـ 9 سنوات التي أعقبت الحرب (1939 - 1948) من 9,5 مليوناً إلى 3,7 ملايين ، أي 5,8

ملايين يهودي، وهو ذات العدد الذي يُزعم أنهم ضحايا المحرقة، فيما هم في الحقيقة قد رحلوا إلى الولايات المتحدة وفلسطين، كما ذكرنا آنفاً، (وكما سيظهر في فترة لاحقة حيث وصل عدد اليهود في فلسطين بعد حوالي نصف قرن إلى قرابة الـ 5 ملايين).

وسجل الباحث عواد ثغرات أخرى في جدول بيرجولا، ابتداء من السنة التي اعتمدها كسنة أساس لأعداد اليهود في العالم وهي سنة (1600 م)، حيث كان عددهم حينذاك مليوناً و100 ألف، وبقي العدد بعد قرن كامل كما هو لم يزد يهودياً واحداً..!!

وأشار الباحث الى ضرورة الانتباه إلى أن زيادة أعداد اليهود في العالم في كل قرن لا تتناسب مع الزيادة في القرون الأخرى، (وفق الجدول المشار إليه) أما التلاعب الأكبر في الأرقام، فقد جرى في القرن الـ 20 المنصرم، حيث أوصل واضع الجدول العدد الكلي لليهود في العالم إلى الذروة التاريخية - المتخيلة - وهو 16 مليوناً ونصف لأي أن العدد ارتفع في 39 سنة (1900 - 1939) بمقدار 5 ملايين و900 ألفاً، في حين لم يرتفع في 52 سنة (1948 - 2000) سوى مليون 370 ألفاً، إذ وصلت أعدادهم إلى 12 مليوناً و870 ألفاً.

والفترتان كلتاهما خارج نطاق الهولوكوست المزعوم.. وقد فعل واضع الجدول الأمر ذاته في المناقشات الديمغرافية التي أجراها بين مناطق العالم المختلفة، في فترات مختلفة، دون أي اعتبار لمعدلات الزيادات الطبيعية.

اشتمل الكتاب على اقتباسات تدل على عنصرية الصهيونية اليهودية، حيث حاولوا إلباس فرضية المحرقة قدسية يهودية، موضحاً أن مفردة "الهولوكوست" تنحدر من اللغة الإغريقية وتعني "أُحرق كلياً" .. لكنها تعني بحسب اليهودية الصهيونية - التضحية، حيث تلتهم النار الذبيحة، مورداً ترويجات لبعض زاعمي الهولوكوست بأن "فرداته" (ليس لحجم معاناة اليهود بحد ذاتها، بل لأن اليهود هم الذين عانوا) !!

وأوضح الكتاب أن إيلي ويزل (أو فيزيل أو فيزنتال) هو أبو الأكذوبة وصانعها، وأن فيزيل هذا باحث عن الشهرة والمال.. وقد عاش بفرنسا في أعقاب الحرب حيث عمل فترة وجيزة مترجماً لمنظمة "أرغون" الإرهابية الصهيونية ومراسلاً لصحيفة فرنسية في باريس في وقت لاحق، ونشر كتاباً عن المحرقة ثم انتقل فيما بعد إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ورأى الباحث

أن صفات ومسلقيات فيزييل لا تختلف كثيراً عن كيسنجر، الذي وصفته صحيفة أميركية بقولها (متملق ، ذليل ، جبان ، مستأسد، مداهن، طاغية، متسلق على السلم الاجتماعي، مناور، شرير ، نفاخ، يعاني إحساساً بعدم الأمان، باحث بلا مبدأ عن "السلطة" والنفوذ).

بدوره قال بيتر نوفك: عن فيزييل "وحده الناجي أي فيزل؛ مؤهل لاكتناه غموض الهولوكوست.. ومع ذلك فهو يجاهر بأن لغز الهولوكوست لا يمكن توصيله (بالكلام) ولا يمكننا مجرد الحديث عنه. لكن مقابل أجر ثابت مقداره 25 ألف دولار بالإضافة إلى سيارة ليموزين مع سائق.

يحاضر فيزييل إن سر حقيقة (أوشفيتز) يكمن في الصمت!!". لقد دعا فيزل - ودون أي خجل - "كل يهودي بأن يخصص في داخله منطقة للحقد "حقد سوي وصحي ورجولي"؟! إزاء ما جسّدته ومثّلته ألمانيا وإزاء ما هو (مستمر) فيها.. وأن التصرف والتحرك خلاف ذلك سيكون بمثابة خيانة للموتى"!!.. إذاً فهو يدعو للحقد ليس فقط على ألمانيا الهتلرية وإنما إلى الحقد على الألمان وباستمرار. والعجيب أنه بعد 18 سنة من قوله هذا اقترح 83 نائباً ألمانياً منحه جائزة نوبل "للسلام".. وتم بالفعل منحه الجائزة سنة 1986!!.

وأضاف نوفك أن شهرة فيزل "تأتت من عباراته الأيديولوجية: فزادة المعاناة اليهودية، فزادة اليهود أنفسهم، الأغيار هم المذنبون دائماً، اليهود هم الأبرياء دائماً، الدفاع المطلق عن "إسرائيل"، الدفاع المطلق عن المصالح اليهودية.. إيلي فيزييل بحسب هذه المعادلات هو الهولوكوست ذاتها".

معسكرات الاعتقال:

تناول الباحث عواد بشيء من التفصيل موضوع المعتقلات ، حيث وصفها مروجو الهولوكوست بأنها معسكرات للقتل والإبادة.. مجرياً مقارنة بين اعتقال الولايات المتحدة وكندا؛ الرعايا الأميركيين والكنديين من أصول يابانية عند نشوب الحرب ، قبل أن تتخذ ألمانيا مثل هذا الإجراء الافتراضي بالنسبة لليهود أوروبا. علماً بأن اليابانيين ظلوا على ولائهم لكل من الولايات المتحدة وكندا ، بينما لم يكن اليهود على ولائهم لألمانيا .

وفي سنة 1939 ؛ أعلن الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن ❖ ، الحرب على ألمانيا وأعرب عن استعداد الوكالة اليهودية المطلق لاستغلال الطاقات اليهودية

لصالح الحلفاء في المعارك الدائرة حينذاك، وكذلك فعل الزعيم الصهيوني ستيفن وايز، إذ أعلن في المؤتمر اليهودي العالمي في نيويورك باسم جميع يهود العالم؛ الحرب على ألمانيا..

كانت المعسكرات قبل نشوب الحرب تضم الخطرين على الدولة سواء كانوا اليهود الألمان أم غيرهم من الألمان. ولكن بعد اندلاع الحرب انتشرت معسكرات الاعتقال بسرعة، كإجراء احتياطي، وبلغ عددها 14 معسكراً كبيراً وبضعة معسكرات صغيرة، بالإضافة إلى (500 معسكر عمل قسري) يتم تزويدها بالعمال من معسكرات الاعتقال..

لقد كان من مصلحة النازيين الحفاظ على صحة وسلامة العمال كقوى عاملة، لا قتلهم، ولعبت هذه المعسكرات دوراً أساسياً في صناعة واقتصاد الحرب.

ورد في تقرير بالغ الأهمية للصليب الأحمر: (أن المعتقلات الألمانية قد امتازت بالمعاملة الإنسانية والمعيشة الطيبة والمسلكية الانضباطية والعناية الطبية المنتظمة. . وأنها خصصت للسجين الواحد في الفترة بين 1943 و 1944 كمية من المواد الغذائية لا تقل عن 2750 سعراً حرارياً.. وهي ضعف الكمية التي خُصصت للمواطن الألماني المدني؛ الواقع تحت حكم الحلفاء سنة 1945..وقد تمت محاكمة وإعدام أي مسؤول ألماني تصرف بوحشية وقسوة مع المعتقلين دون وجه حق).

وباعتراف زعيم الحركة الصهيونية ناحوم جولدمان تم إحصاء (600 ألف) يهودي من "الناجين" ممن أسماهم معسكرات الاعتقال و"الإبادة"!! فلو كانت تلك معسكرات إبادة، هل كان الألمان يتركون تلك الأعداد، وهم المشهورون بالالتزام الصارم بالأوامر والدقة المتناهية في التنفيذ؟! وكما قال (نورمان فنكلشتاين) على لسان أمه: "إذا كان صحيحاً أن كل هذا الكم من مطالبات التعويضات المالية من اليهود "الناجين" وورثتهم - أكثر من 3 ملايين و300 ألف - فأين هم الذين قتلوا"!!!

وأوضح الباحث أن مصطلح "الحل النهائي" ؟.. الذي كان ينادي به الألمان، للتخلص من العداة اليهودي لألمانيا يتكون من شقين:

1 - تشريع قوانين تؤدي إلى حرمانهم من ممارسة نفوذ واسع على الجماهير

الألمانية من جهة..

2 - تشجيعهم على مغادرة البلاد نهائياً مع ممتلكاتهم وأموالهم من جهة أخرى ..

وقد استتحت تلك القوانين اليهود الذين خدموا في القوات المسلحة الألمانية أو استشهدوا وعائلاتهم.. ثم يؤكد بأنه:
لم تبرز أية وثيقة تحمل توقيع هتلر أو هملر أو هدريش تأمر بإبادة اليهود.. بل إن كلمة إبادة لم ترد أبداً في رسالة غورينج لهدريش، (بخصوص "الحل النهائي" للقضية اليهودية .

لقد ثبت للصليب الأحمر على نحو مطلق في المناطق التي احتلها المحور،
عدم وجود أي دليل على سياسة رسمية منظمة ومقصودة ترمي إلى إبادة اليهود، لا تخطيطاً ولا تنفيذاً.. وليس في صفحات التقرير ال 1600 صفحة ، إشارة واحدة إلى وجود غرف الغاز..

"...على الرغم من وقوع أطنان هائلة وأكياس كاملة من وثائق الحرس الهتلري والبوليس السياسي والأمن القومي والتنظيم الحربي - في الوطن والمهجر والعالم - والمقر العسكري الأعلى، فضلاً عن وزارات الحرب الداخلية والخارجية والمخابرات النازية والسياسية والعسكرية . في قبضة الدول المنتصرة، لم يعثر على وثيقة رسمية واحدة تتضمن إبادة يهودي، أو أي إنسان آخر كائناً من كان، وفي أي وقت من الأوقات."

ثم ينتقل الكاتب إلى أسلحة المحرقة التي أشيع الحديث عنها على نطاق واسع، وبخاصة غرف الغاز والمحارق لقتل البشر أحياء في معسكرات الاعتقال، وغيرها من وسائل القتل.. فيورد أولاً هذه الشهادة للقاضي (ستيفن بنتر):

"كان سلاح الجريمة بحسب الاتهام، غرف الغاز..وها هم القضاة لا يجدون لهذه الغرف أثراً...لقد عشت في داخو (داشو) 17 شهراً بصفتي قاضياً عسكرياً أميركياً وأستطيع أن أشهد بأنه لم تكن هناك غرف غاز في داخو، وما قدم للزوار على أنه غرف غاز إنما هو مجرد غرف لحرق الجثث الميتة.. وكذلك لا وجود لغرف الغاز في ألمانيا.. قالوا لنا هناك غرفة غاز في أوشفيتز، ولكن أوشفيتز في الجانب الروسي ولم يسمح لنا بزيارتها.. وهكذا تستغل الأسطورة بأن ملايين اليهود قد قتلوا"

ثم نقرأ ما قاله الدكتور (جوزف بندكت كوتزكي) الذي خلف والده في رئاسة الحزب الديموقراطي الاشتراكي النمساوي ، وكان قد اعتقل في معسكر (أوشفيتز) لمدة 3 سنوات فقد اعترف قائلاً "لم يتحدث الشهود الذين قالوا بوجود غرف الغاز عما رأوه بل عما سمعوه.. أنا لم أرها.. لكن وجودها تأكد لي على لسان أناس موثوقين"!!! على حد تعبيرهم .

وهذا هو(ريتشارد باير)آخر أمر لمعسكر أوشفيتز، وهو المتهم الرئيس، قبض عليه عام 1960 : لقد رفض طوال فترة اعتقاله الاحتياطي القول بوجود غرف الغاز في القطاع الذي كان تحت مسؤوليته. و"مات" في السجن في ظروف غامضة.. جاء في تقرير تحليل جثته عن سبب موته : (احتمال سم بدون رائحة، هو احتمال غير مستبعد).

شهادات أخرى :

(أولجا ورمسر): ليس فقط أنه لا وجود لأمر مكتوب ينص على الإبادة بالغاز في معسكر أوشفيتز بل لا وجود أيضاً لأمر بإيقافها عام 1944 .

(غابرييل كون) : "لنقاتل من أجل هدم -غرف الغاز - (المزعومة) هذه، التي تعرض على السواح في المعسكرات ، والتي نعلم أنه لم يكن فيها أية غرفة غاز، حتى لا نصل إلى الحد الذي لا يعود يصدقنا أحد في الذي نحن واثقون من صحته".

(فريد لوشتر) مهندس كندي مختص ببناء غرف الغاز واستخدام غاز(الزكلون ب)، والذي أرسل بناءً على طلب (المؤرخين المراجعين) لفحص غرف الغاز المزعومة في معسكر أوشفيتز قال في تقريره : "إن أياً من هذه الغرف لم يكن ممكناً استعمالها لقتل البشر. وإن كل من كان سيعمل فيها سيعرض حياته وحياة من حوله للخطر.. الدلائل ساحقة: لم يكن في أي من هذه الأمكنة أية غرفة إعدام بالغاز".

أما غاز(زيلكون ب) فكان يستخدم بطريقة عادية لتعقيم الملابس والأدوات لمنع انتشار الأوبئة ، وبخاصة التيفوئد وغيره من الأمراض بسبب القمل والحشرات الأخرى.. وهو الذي ادعى اليهود أنه الغاز المستخدم لقتل المعتقلين..

وكما تم تليفيق الإعدام عن طريق غرف الغاز تم تليفيق أكذوبة حرق اليهود أحياء.. والحقيقة أن الأفران أنشئت في المعتقلات الهتلرية لحرق جثث

الموتى للحد من انتشار وباء التيفوس وغيره من الأوبئة.. وشيّدت مثل تلك الأفران في أكبر المدن مثل باريس ولندن.. ولذلك كان لا بد للمروجين من إضافة "غرف الغاز" - كذباً - إلى الأفران من أجل إثبات مقولة "الإبادة" عن طريق النار.

وعلى نفس المنوال نسجوا أكاذيب حول وسائل القتل الأخرى مثل: الإعدام رمياً بالرصاص لألف يهودي يومياً.. محطات تسميم الدم.. تمرير تيار كهربائي عالي التوتر في بحيرة استحمام.. التغطيس في غرف ذات أبخرة محرقة.. معالجة غازات عوادم محركات السيارات التي تعمل على الديزل.. حرق آلاف اليهود في حفرة في الهواء الطلق بعمق 6 أمتار - علماً بأن الماء كان يظهر فيها على عمق أقل من متر!!! .. يعني (إذا مش عاجبك كذبة خذ غيرها)..

ونصل إلى المحطة المهمة جداً والمتعلقة بأعداد الهالكين في المعتقلات، الذي يبيتز الصهاينة وأعاونهم العالم به، ولمعرفة الحقيقة يكفي أن نقرأ هذه الخلاصة :

من خلال الدراسات والإحصائيات التي أجرتها عدة جهات منها: إحصائية (أوسولد بولد) الجنرال في (الوافن - اس.اس) ورفعها لهملر خلال الحرب.. وتقرير (بول بيرن) المنشور عام 1968.. وسجلات الدائرة الدولية للأبحاث في (آرولسين في ألمانيا الغربية) المنشورة عام 1990.. والسجلات التي سلمها الروس للجنة الصليب الأحمر الدولي عام 1990، منها جميعاً يمكن استخلاص الآتي:

ما بين 600 ألف إلى 800 ألف شخص (من اليهود ومن غيرهم أيضاً) لاقوا حتفهم في معسكرات الاعتقال النازية. وإذا علمنا أن أقل من نصفهم كانوا من اليهود يمكن الجزم بأن 300 ألف يهودي أو أقل قد ماتوا في معسكرات الاعتقال، وأن هذا العدد لم يصل أبداً إلى 400 ألف.. علماً بأن معظمهم كما تقول تلك المصادر هلك بسبب المرض أو الجوع أو الإجهاد، كما أن إعدامات واغتيالات وعمليات قتل متعمد قد حصلت في حالات محدودة.

أما عدد اليهود الذين قُتلوا أو ماتوا خارج المعسكرات فيصل إلى نفس الأرقام أعلاه أو قد تزيد قليلاً .

وحتى لا نضيع البوصلة يجب أن نتذكر دائماً الأرقام الآتية:

- كان في (كل) أوروبا عام 1937 فقط 6 ملايين يهودي (د. حاييم وايزمن .. ص148).
- كان في أوروبا (الخاضعة لألمانيا بعد التوسع النازي في روسيا - 3.110.700 يهودي بمن فيهم يهود ألمانيا ((الكتاب السنوي اليهودي الأميركي رقم (5702) لعام 1941 ، صفحة 666] .. ص 57)).
- بلغ عدد الذين تقدموا بطلبات تعويض "من الناجين" عما لحق بهم أثناء الحرب على يد النازيين (3.375.000) حتى عام 1961 ((الكتاب السنوي اليهودي الأميركي 1961] .. ص 57))
- عدد "الناجين" من معسكرات الاعتقال و العمل 600 ألف يهودي.. ((ناحوم جولدمان.. ص 94))
- (ولعل من المناسب التذكير بما قاله الرئيس الأميركي الأسبق فراكلين روزفيلت ، للزعيم السوفييتي جوزف ستالين لدى اجتماعهما في يالطا "أريد أن أبيعك الـ 6 ملايين يهودي المقيمين في الولايات المتحدة".)
- محكمة نورمبرج ثبتت الرقم 6 ملايين يهودي ، . (ستة ملايين) بناء على شهادتين الأولى: شهادة (هوتل) - وكان مساعداً لرئيس القسم الرابع في الإدارة المركزية لأمن الرايخ - والتي قال فيها: أبلغني أدلوف أيجمان أن حوالي (4 ملايين) يهودي قتلوا في مختلف معسكرات الاعتقال، في حين لقي (مليونان) - آخرا ن حتفهم بطرق أخرى".
- لكن لننظر مدى مصداقية شهادة هوتل هذا ، نشرت مجلة ويك إند الإنجليزية عام 1961 أن هوتل كان "عميل الإنتلجنس سيرفيس (أي المخابرات البريطانية... وأن رئيسه كان رجلاً في المخابرات البريطانية."]
- الثانية: شهادة ويسلنسي - ممثل أيخمان في سلوفوكيا سابقاً:
- قال لي أيخمان "إن الإحساس بحمل وزر (5 ملايين) في ضميره سيكون بالنسبة له مصدر رضى غير عادي" [مجلة تاريخ الحرب العالمية الثانية ، 1956.. ص 55 - 57 (هذا الرقم - الشهادة تتناقض مع شهادة هوتل)
- في معسكر أوشفيتز بيركنو: الرقم (4 ملايين) أخذته الذاكرة الجماعية من تقرير سوفيياتي أيضاً ، وظل مكتوباً على اللوحة المرفوعة على النصب التذكاري للضحايا" .. (وهي تتناقض مع الشهادتين السابقتين أيضاً)

- إلى أن تم استبدال تلك اللوحة بأخرى تحمل الرقم (أكثر من مليون). ومع ذلك اعترض رئيس اللجنة الدولية لأوشفيتز، اليهودي موريس جولدشتاين عام 1990، على اللوحة الجديدة، لأنه كان يريد أن لا تحمل اللوحة الجديدة أي رقم، لمعرفته أنهم سيضطرون للتخفيض مرة أخرى [جريدة لوسوار 1991].. ص 58 - 91.
- (وهذا الرقم يتناقض مع الأرقام السابقة أيضاً . واعتراض اليهودي موريس جولدشتاين عام 1990 على اللوحة بمثابة رواية خامسة للأرقام)
- أما جماعة مراجعة التاريخ (التعديليون) فيطالبون بتصحيح الرقم بإنقاصه إلى (150.000) كحد أقصى (أي وإلى أقل من ذلك). علماً بأن معظم أولئك الضحايا - وليس جميعهم - كانوا من اليهود.. ص 105 (رواية سادسة للرقم داحضة وأن ليس جميعهم من اليهود)
- ❖ بين 250.000 إلى 350.000 هي حصيلة الوفيات من اليهود في معسكرات الاعتقال و العمل (في أكثر حدود المبالغة) لسجلات الدائرة الدولية للأبحاث في أرولسين / ألمانيا الغربية، 1990 وهذه رواية سابعة .
- في المقابل ارتكب الحلفاء جرائم حرب وبالأرقام ،
- مات ما بين 3 - 4 ملايين من الألمان السوديت، المدنيين، نتيجة الإجلاء القسري لهم على يد الحلفاء بُعيد انتهاء الحرب، من تشيكوسلوفاكيا و بولندا إلى بلادهم في ألمانيا بسبب الجوع و المرض و المجازر.
- قصفت 2000 طائرة تابعة للحلفاء مدينة درسدن ، لمدة 3 أيام متتالية وقتلت ما بين (130.000 - 260.000) من المدنيين الألمان.
- لقي (640 ألفاً من المدنيين الروس في ليننجراد ، حتفهم جوعاً بسبب الحصار في الحرب.
- لقي 180 ألف بولندي حتفهم تحت الأنقاض سنة 1944 عندما أُحيت العاصمة وارسو إلى رماد على يد الحلفاء.
- قتل الأمريكان ما لا يقل عن 150 ألف ياباني ، في نجازاكي و هيروشيما ، عندما ألقت طائراتهم قنبلتين نوويتين على المدينتين. عدا عن قتلهم الحلفاء في طوكيو.

وعالج الكاتب والكتاب محاكمات نورمبرج التي تبنتُ كذوبة الـ 6 ملايين يهودي ؛ كما أشرنا سابقاً ، فأوضح أن فساد تلك المحاكمات و بطلان الشهادات و تلفيق أسلحة الجريمة و تزوير الأرقام وانتزاع الاعترافات الكاذبة بالتعذيب ، و نوازع الحقد والانتقام .. قد جللت تلك المحاكم بالعار، حيث لم تتوافر فيها أبسط المتطلبات القانونية و قواعد العدالة..

فقد تضمنت المادة (19) من قانون محكمة ورمبرج على "عدم تقيدها بالقواعد التقنية المتعلقة بتقديم الأدلة، وأنها سوف تتبنى تطبيق إجراءات مستعجلة وغير شكلانية، كلما أمكنها ذلك). كما أنها "ستقبل كل وسيلة (يُقدَّر) أن لها قيمة الإثبات".

وتنص المادة (21) على "عدم اشتراط المحكمة تقديم الأدلة عن (الوقائع الذائعة المشهورة!!!) وستعتبر وقائع و تقارير حكومات الحلفاء الرسمية أدلة حقيقية".

أما هيئة المحكمة فقد تشكلت من شخصيات سادية حاقدة، وقد تسلم المواقع الحساسة فيها أميركيون تجنسوا حديثاً، كما أن غالبية محامي الادعاء العام هاجروا من ألمانيا و تجنسوا بعد عام 1936 (أي يهود)، وكان جو المحاكمات مخيفاً ومتوتراً و مشحوناً بالعداء والاضطهاد.. وكان المستشار القانوني للمحكمة موتوراً ومتجنساً حديثاً أيضاً.

أما المحققون فقد مارسوا صنوفاً من التعذيب الوحشي، حتى إن الطبيب الذي كان حاضراً التحقيق مع رودلف هوس قال للضابط المحقق: "كفى.. وإلاً فإنك لن تخرج إلّا بجثة" بعد كل هذا التعذيب.

ما ذكرناه هو بعضٌ مما صرح به القاضي (فترشتروم) الذي شغل عضوية المحكمة العليا، ومنصب الرئاسة في إحدى محاكم الحلفاء في ألمانيا، حيث شعر بالاشمئزاز إلى الحد الذي دفعه إلى الاستقالة والعودة إلى وطنه.. وقد ذكر مثل هذا شاهد عيان آخر هو المحامي الأميركي (إيرل كارول).

أما الفيلد مارشال مونتهجيري القائد البريطاني المشهور فقد قال "لقد قلبت المحكمة الهزيمة في الحرب إلى جريمة في القانون".

وقال المؤرخ ديفيد إيرفنج إن رجال القانون في العالم سيسعرون بالخجل من إجراءات نورمبرج، ولا شك أن رئيس المحكمة القاضي جاكسون شعر بذلك

وأورد الباحث عواد عشرات الشهادات التي تدل على مدى الظلم ومجافاة العدل وعدم الالتفات إلى أبسط المبادئ القانونية اللازمة لإثبات الادعاءات ومراعاة حقوق المتهمين و لو في حدها الأدنى ، كما فنّد شهادات الإثبات وبيان بطلانها.

داحضوا المحرقة

أفرد الباحث فصلاً بشأن منكري خرافة الـ 6 ملايين الذين يسمّون (المنكرون) "لهولوكوست"، ومن يدعون حدوثها؛ وهؤلاء يطلق عليهم (الإباديون) أو المبيدون. والمنكرون هم في الحقيقة رواد مراجعة التاريخ على أسس علمية.

المؤسس الحقيقي لهذا التيار هو (بول راسينيه)، الفرنسي الاشتراكي الذي اعتقلته القوات النازية لانخراطه في صفوف المقاومة للغزو النازي أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد بدأ عمله الإنكاري ذاك عام 1948 بإصدار كتاب "أكذوبة عويلس" - Ulyses - إشارة إلى التقي الكاذب عويلس الذي أضاف إلى الآلام والعذابات الـ 100 التي عاناها ألفاً أخرى اختلقها. وكان قد سبق راسينيه (موريس بارديش) الذي شكك بدوره بالأكذوبة ودافع عن النازيين. ثم تبعه (روبير فوريسون) الأستاذ الجامعي الذي كان من أوائل من أثبتوا الاستحالات الفيزيائية والكيميائية - تقنياً - لعمل غرف الغاز المعدة للإبادة الجماعية المتعمدة للبشر. كما أن هاري المر بارنز و شارلس أ. بيرد، وجان ماري لابان (زعيم الجبهة القومية الفرنسية التي خلفته ابنته في الزعامة) مضوا جميعاً في طريق دحض المحرقة على أسس علمية.

وفي الولايات المتحدة تُذكرُ مؤلفة كتاب (الهجوم المتنامي على الحقيقة والذاكرة) الصهيونية د.ديبورا ليبستاد، تقولُ بنيامين فريدمان ليس حقيقياً ، علماً أنه أكد عام 1958 أن ملايين اليهود الذين زُعم بأن هتلر قد أحرقها في أفرانه وفي غرف الغاز السامة قد جاءت إلى الولايات المتحدة واستقرت فيها.

ثم تُذكرُ أسماء كلٍ من جورج لنكولن روكويل وجيرالد سميث وديفيد ليسلي هوجان وشارلس لندنبرج وهنري فورد كشخصيات مهمة في هذا المضمار.. وتصف أوستن آب بأنه أسهم في صياغة عدد من المسلمات لمنكري الهولوكوست وأنه فاق هاري بارنز في تكذيب الهولوكوست. وتشير كذلك إلى أستاذ هندسة الكهرباء بجامعة نورث ويسترن في ولاية إلينوي ووليم ديفيد

ماكولدين ووبليس كارتو وباركريوكي وغيرهم ممن قاموا بدور بارز في دحض هذه الأكذوبة.

وفي غرب أوروبا ، تقول ديورا لبيستاد ، إن الأستاذ الجامعي البريطاني ريتشارد هاردود والمؤرخ الألماني إرنست بولت والمفكر كولن ولسون كانوا من أهم المنكرين لمحرقه الـ 6 ملايين. وأوردت اسم إرنست زوندل من كندا وغيره.

وأورد الباحث ؛ أبرز طروحات مفضدي أكذوبة الملايين الـ 6 :

خلاصات داخضة للمحرقه

- يتحمل اليهود وإنجلترا والحلفاء ، مسؤولية اندلاع الحرب العالمية الثانية ، بسبب إهانة ألمانيا وإذلالها وفرض الاستسلام عليها دون قيد أو شرط في الحرب العالمية الأولى.. وبالنظر كذلك لحاجة ألمانيا إلى المواد الأولية الضرورية التي لم يعد في إمكانها الحصول عليها. وأيضاً للتخلص من (النفوذ) اليهودي الطاغي في ألمانيا.
- الملايين الـ 6 هاجروا إلى أميركا وعاشوا فيها في رغد وسعادة. أما الذين ماتوا أثناء الحرب فنتيجة الأوبئة والجوع وبخاصة في الشهور الأخيرة للحرب ، والذين لا يصل عددهم إلى 10 ٪ من أرقام مروجي الأعداد المزعومة.
- إن الذين رَوَّجوا للأكذوبة هم اليهود وعلى الأخص الصهاينة منهم و"إسرائيل" ، وعواصم الغرب: لندن وباريس وواشنطن وموسكو.. ثم أصبحت الأكذوبة صناعة مربحة جداً.
- استحالة تنفيذ هذه "الجرائم" الكبرى تقنياً وعملياً وواقعياً
- لا دليل ، ولا وجود لأية وثيقة ولا أية معلومة موثقة تؤكد صحة هذه الخرافة .
- الصهاينة و التوراتيون و الرأسمال اليهودي سيطروا على مراكز النفوذ المختلفة في العالم وبخاصة في الغرب دون إطلاق رصاصة واحدة.. وخرجوا من الحرب كأقوى جماعة على وجه الأرض.

خلاصات .. العلاقة بين الصهيونية والنازية

بقي الإشارة إلى أن الباحث عواد، أبرز العلاقة بين الصهاينة والنازيين، مبيناً تأمر الصهاينة على اليهود أنفسهم في ألمانيا والبلدان التي احتلها النازيون خلال الحرب، مورداً شهادة (توم سيغف) الباحث "الإسرائيلي" في كتابه (المليون السابع)، إن الاتجاهين السياسيين الكبارين لدى قادة (اليسوف) اليهودي، كانا يعملان على إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين، وهما حزب (الماباي) بزعامة ديفيد بن غوريون، واتحاد الصهيونيين الاسترجاعيين بزعامة جابوتسكي، إذ استغلوا ضائقة اليهود في أوروبا من أجل جلبهم إلى فلسطين.

وجرت في السر اتصالات مع السلطات الألمانية أسفرت عن اتفاقات لتهجير أعداد منهم. وقد استمرت الاتفاقات حتى منتصف الحرب (العالمية الثانية)، حيث تحولت إلى مادة للمضاريات السياسية والاثهات المتبادلة بينهما.. وأضاف توم سيغف بأن القيادة الصهيونية كانت انتقائية فيمن تريد استقدامهم إلى فلسطين، حيث كانت تستجلب فئة الشباب القادرين على العمل في الزراعة والقتال - أي كما قال موشيه شاريت وزير الخارجية الأسبق في الكيان الصهيوني "أحضروا الجيد واتركوا الرديء".؛ فالأولوية عند أولئك الزعماء كانت "إقامة الدولة" و ليس إنقاذ اليهود. وبحسب يتسحاق غرينباوم رئيس لجنة الإنقاذ التابعة للوكالة اليهودية فإن (شاة واحدة في "أرض إسرائيل" - فلسطين - أهم من مجموعة كاملة خارجها).

هدف الصهيونية ليس إنقاذ اليهود .. إنما استجلاب الشباب لإقامة كيان صهيوني

أما حاييم وايزمن، أول رئيس للكيان الصهيوني في فلسطين فقد صرح عام 1937 "آمال الملايين الـ 6 في أوروبا مركزة على الهجرة، وقد سئلت هل تستطيع أن تنقل 6 ملايين يهودي إلى فلسطين؟ وأجبت لا.. فمن أعماق المأساة أريد فقط أن (أنقذ مليوني شاب) أما الطاعنون في السن فسيموتون وسيحملون قدرهم أو يرفضونه.. إنهم الغبار الأخلاقي والاقتصادي في عالم لا يرحم.. فقط سينجو الشباب، وعليهم أن يتقبلوا ذلك".

والأمثلة كثيرة على رفض المسؤولين الصهاينة دفع الأموال اللازمة (وكانت متوفرة لديهم) لإنقاذ الجماعات اليهودية الواقعة تحت الاحتلال

النازي، وقد استخدمت تلك المبالغ لاستجلاب الشباب الراغبين في الهجرة إلى فلسطين.

من جهته يشير (شونفيلد) مؤلف كتاب "ضحايا المحرقة يتهمون" ؟؟ إلى اقتراح (أدولف إيخمان) على د. (كاستر) الزعيم الصهيوني البارز، الذي كان على اتصال مباشر مع المخابرات النازية والمجرية ويقضي الاقتراح بمبادلة اليهود ببضائع ، وهو ما وُصم به في حينه بعبارة "البضائع مقابل الدم" .. ولكنهم حوَّروها فيما بعد لتتناسب نظرياتهم الكولونيالية لتصبح " الدم مقابل الدولة".

ولعلّ فيما أورده يشعياهو فروكين في كتابه (الطهارة و"شجاعة" اليهود) حول تعاون الصهاينة مع القوات النازية ما يوضح جانباً مهماً في العلاقة بينهما .. يقول:

"من أين أتت هذه الألاف المؤلفة من اليهود الذين خدموا أجهزة الشرطة الألمانية - في معسكرات الاعتقال والجيتو، ومن أي مكان جُنِّد هذا الجيش السيء السمعة؟! إن من تبقوا على قيد الحياة من معسكرات الاعتقال يُجمعون على القول إن هؤلاء نشؤوا وترعرعوا في أوساط العالم السفلي والحركة الصهيونية ، اسألهم يخبروك بأن الضرب الذي تلقوه على أيدي الشباب اليهودي كان مشحوناً بالاحتقار ، لقد كانوا يقومون بعملهم هذا بحماس وقسوة أكثر مما كان يطلبه الألمان منهم".

ومن المهم جداً في هذا السياق أن نؤكد على أن الحزب النازي الألماني كان يشجع على ترحيل اليهود إلى مدغشقر مثلاً (حسبما كان يرغب مؤسس الحركة الصهيونية هيرتزل)، ولكن ليس إلى فلسطين. لأن ذلك، في نظر الحزب النازي، سيخلق مشكلات مستمرة لا تتوقف. في حين أن قادة الاستيطان الأوائل من الصهاينة كانوا يصرون على ترحيلهم إلى فلسطين فقط وإلا فلا ترحيل.

وتجدر الإشارة الى أن القادة الصهاينة كانوا يسخرون من اليهود الأوروبيين، الذين جاؤوا إلى فلسطين وبخاصة الألمان منهم، باستثناء فئتي الصهاينة والشباب. ويصفونهم بالخراف الذين "يذهبون للذبح" .. غير أن أولئك القادة تراجعوا عن مواقف الاحتقار تلك، بل أخذوا يمجّدون "الضحايا" .. من أجل ابتزاز الألمان والعالم، بالترويج لأكذوبة الهولوكوست المربحة والمفيدة جداً لهم.

لا بد أن كتاب الباحث محمود عواد ثري بالمعلومات ذات الصلة بموضوعه، وقد يؤخذ عليه وجود تكرار أحياناً في الكتاب، ذلك أنه تناول مضمونه من زوايا مختلفة تتقاطع في بعضها مع بعض أسماء المؤلفين أو الكتب أو المصادر أو المراجع، من خَلْفِيَّتِي من يقول بالمحرقة أو يدحضها.

دحض أدلة منكري المحرقة أسهم في نشرها وتعمير مدعيها

ويلاحظ أن جل اهتمام الذين قالوا بـ المحرقة، تركّز على دحض ما ورد في كتب وبحوث من دحضوها، وهم بذلك خدموا دون قصد، دحضها، ومنهم ديوراها المشار إليها آنفاً.

لكن الباحث كما هو واضح من سياقات الكتاب لم يكن هدفه الوصول إلى قناعات مزاجية أو تحاكي قناعات مسبقة، حيث تناول من هو مع المحرقة ومن هو ضدها، ويعتور الذين يقولون بالمحرقة؛ المعلومة الدقيقة والصدقية والعلم والأدلة الواقعية والوثيقة، وعدم إمكانية تنفيذ الإبادة والعتور على بقايا جثث أو حتى رماد الضحايا.. وفي نفس الوقت فقد ثبت أن أغلبية قتلى المعتقلات كان جرّاء غارات التحالف في الفترة الأخيرة من الحرب وكانوا من كل المكونات الألمانية.. كما أن مؤرخي المحرقة تجاهلوا أي ضحايا آخرين من المكونات العرقية والدينية والسياسية أثناء الحرب ما يدل على عنصرية المنظرين لها.

وعلى الرغم من أن المعتقلات الألمانية لم تقتصر على اليهود، إلا أنه تم عن عمد إغفال الآلاف المؤلفة من الضحايا الآخرين الذين لا بواكي لهم، كالفجر مثلاً.

- وهكذا كانت (المحرقة) وكما تصورها العديد من المصادر الغربية ومؤرّخو الأنظمة ذاتهم، بمثابة الفرصة التاريخية لاستجلاب عواطف كاذبة لإقامة مشروعهم الاستعماري الإحلالي العنصري التوسعي العدواني في فلسطين والمنطقة العربية وجوارها وإنهاكها، استكمالاً لوعده بلفور وسايكس بيكو ومؤتمر الصلح إلخ ...

A decorative border composed of thick black lines forming a square frame. The corners are embellished with geometric patterns, including small circles and overlapping lines. The word 'نافذة' is centered within the frame.

نافذة

المثقفون بين سياسة الأمل و الواقع

أ. الأرقم الزعبي

المثقفون في كل عصر وزمان محط مديح وذم بأن... فعندما ينخرط المثقف بقضايا مجتمعه ويحيط بها اهتماماً وبحثاً واقتراحات وحلولاً.. يعد حاملاً لنهضة مجتمعه.. وعندما يختار المثقف الغربية والاغتراب عن مجتمعه يخرج عن دوره الذاتي من جانب، ويؤثر في بيئة مجتمعه سلبية وتخبطاً، ولكن اختيار المثقف حالة الاغتراب والتهميش، قد يكون ناتجاً عن وصوله إلى مرحلة اليقين بعدم جدوى العمل، أو نتيجة ممارسات سياسية مطبقة في مجتمعه قائمة على محاربة الرأي المخالف وقبول الرأي المجد لسياسة الواقع وانتشار ثقافة سياسة الارتزاق؛ والتكسب التي قد يدفعها المثقف نتيجة موقفه.

أياً كانت حالة المجتمع؛ وأياً كانت علاقة المثقف بالسلطة السياسية في مجتمعه يقع على عاتق المثقف النخبوي أو مثقف الصفوة.. المبادرة والتجوال ضمن حدود الممكن لخدمة مجتمعه وصناعة الأمل لأن المثقف ليس من واجبه - دوماً - أن يصنع علاقة صدامية ومتوترة مع السلطة السياسية، كما ليس قدره أن يكون تابعاً للسلطة السياسية مسبباً بحمدها مروجاً لحاسنها متغاضياً عن سوء أعمالها.. في الحالتين يضع المثقف النخبوي نفسه في دائرة الاغتراب وينتهي إلى مساحات العزلة والانطواء وأحياناً يصاب بالتوترات النفسية ذات النتائج المميتة..

وحديثنا عن المثقف الصفوة نقصد به المثقف الإيجابي المتقن لمهارات عدم الصدام مع السلطة أو الارتقاء في حضنها بأن... لأنه يحمل مسؤولية ورسالة تجاه السلطة السياسية وتجاه المجتمع، المسؤولية تفرض عليه محاولة الخلق والإبداع بطريقة تراكمية عقلانية تستوعب الماضي والتراث، وتستفيد منهما من دون تقديسهما التام والدوران في فلكهما، وتحلل الواقع وتتطلع للمستقبل، وتنتهي بتحقيق الأفضل..

اليوم وبعد أن تكالبت علينا الأمم يُسرق نفطنا وتراثنا، وتعمل أجهزة الإعلام على نشر الشقاق والتفرقة بين مكونات مجتمعنا الواحد وتجند أشباه المثقفين لتصغير وتحقير كل مبادرة لتحليل مانحن عليه وتحديد ما يجب أن نكون عليه.

اليوم لم يعد موقف المثقف موقفاً للموقف ولا فضولاً فكرياً بل مطلباً وواجباً خلاصته الحفاظ على الهوية الوطنية الجامعة والتمسك المعلن والواضح بالرموز الوطنية مثل الحدود والعلم والعيش المشترك، ومؤسسة الجيش والتأكيد على تطبيق التساوي أمام القانون وتكافؤ الفرص. ولعل العامل الأساسي لكل هذا هو الإشارة الواضحة أولاً لأهمية تحديد الهوية الوطنية وتعزيز شعور الانتماء.

– المثقفون مطالبون بنحت ثقافة الأمل واختراعها ونشر مفرداتها ولو ببصيص نور لمصباح يكون سبباً في نقل فتيل نور لمصباح آخر... بعيداً عن أية مسوغات أخرى... لأننا أمام تحول وجودي نكون أو لا نكون، ولا بديل عن اختيار أن نكون أولاً.